جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

السياحة ودورها في دفع التنمية المحلية

– دراسة ميدانية لمواقف عينة من موظفي الادارات المحلية بمدينة الوادي –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطلبة:

– خالد بلخير

– فؤاد بدر الدين

إشراف الدكتوره:

بن فرج الله بخته

الأستاذ	الصفة	الجامعة
د. شعوبي فضيلة	رئيسا	جامعة حمه لخضر الوادي
د. بن فرج الله بخته	مشرفا ومقررا	جامعة حمه لخضر الوادي
د. خواني خالد	عضوا مناقشا	جامعة حمه لخضر الوادي

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفـــــان

الحمد الله رب العالمين حمدا كثيرا مباركا على نعمه التي لا تحصي ولا تعد وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين

الحمد الله الذي وهبنا عافية وصحة على الإتمام هذا البحث العلمي وإظهار على بقعة الوجود.

نقدم بالغ الشكر والتقدير لأستاذتنا الفاضلة ، سديدة الرأي ، رحبة الصدر ، غزيرة العلم ، كبيرة العطاء ، فكان لها الأثر والفضل الكبير في إعداد هذه الدراسة رغم صعوبات في أخارجها في أفضل صورة

"الأستاذة: فرج الله بخته"

كما نتقدم بعظيم الشكر إلى أفضل الأصدقاء الذين شجعونا وأرشدونا إلى الطريق الصحيح إلى كل أصدقاء الجامعة.

كما لا ننسى أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساهم أو قدم لنا العون والتوجيه والنضج والدعاء لإتمام هذه المذكرة جزا الله الجميع خيرا والحمد الله أولا وأخيرا.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف و إبراز دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية، وقد شملت الدراسة تساؤل رئيسي تمثل في:

كيف تساهم السياحة في التنمية المحلية بمدينة الوادي؟ ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع تساؤلات:

1- ما هي الإمكانيات المادية التي تجعل من مدينة الوادي قبلة للسياحة؟

2- هل يمكن الاعتماد على الطاقات البشرية المحلية لجدب السياح ؟

3 – كيف يمكن الاعتماد على السياحة لتحقيق تنمية محلية بمدينة الوادي ؟

ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي قصد التعرف على دور السياحة وأثرها في دفع التنمية المحلية بالمدينة، وشملت العينة 100 فرد من نخبة المجتمع (موظفين، طلبة، متقاعدين) من مدينة الوادي وقد اختيرت العينة بطريقة قصدية، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها:

– الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها المدينة بشكل مستدام و الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال .

– تشجيع الاستثمارات السياحية بالمنطقة والسياحة الداخلية كونها الدافع لتشجيع المواطنين على التعرف على بلدانهم وتشجيع المستثمرين على بناء الفنادق وتقديم وتحسين الخدمات الراقية للسياح.

– المحافظة على البيئة والاستغلال الأمثل لها والاستغلال الأمثل للثروات وانجاز مشاريع ومنتزهات في المنطقة لحفظ وتثمين التراث .

– توفير منشئات تقدم خدمات الإيواء كالفنادق وتسهيلات الضيافة لتشجيع توافد السياح .

Abstract

This study aims to identify and highlight the role of tourism in the achievement of local development. The study included a main question:

How can tourism contribute to the local development of Wadi City? From this main question, questions arise:

- 1What are the material possibilities that make the city of the valley a kiss for tourism?

- 2Is it possible to rely on the local human resources to attract tourists؟

- 3How to rely on tourism to achieve local development in the city of the valley?

The sample was used to identify the role of tourism and its impact on the local development of the city. The sample included 100 members of the elite of the society (employees, students and retirees) from the city of Wadi. The sample was chosen in a deliberate manner. Among the results reached were:

-To optimize the tourism potential of the city in a sustainable manner and to benefit from the experiences of successful countries in this field.

-Encouraging tourism investments in the region and internal tourism as a motivation to encourage citizens to identify their countries and encourage investors to build hotels and provide and improve the high-end services for tourists.

-Preserving the environment and optimizing its exploitation and optimizing the wealth and completing projects and parks in the region to preserve and value the heritage.

- Providing facilities providing accommodation services such as hotels and hospitality facilities to encourage the influx of tourists..

فهرس المحتويات

وعرفـــــان شكر

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

مقدمة.....أ-ب

الجانب النظري

الفصل الأول: موضوع الدراسة

أولا- الاشكالية:..... 5

ثانيا- فرضيات الدراسة:..... 6

ثالثا- أهمية الدراسة:..... 6

رابعا- أهداف الدراسة:..... 6

خامسا- دواعي وأسباب اختيار الموضوع:..... 7

سادسا- المفاهيم الأساسية للدراسة:..... 7

سابعا- الدراسات السابقة:.....10

الفصل الثاني: ماهية السياحة

تمهيد:.....13

أولا: مفاهيم ومصطلحات عامة حول السياحة.....14

1- مفهوم السياحة:.....14

2- التخطيط السياحي:.....21

3- المنظمات السياحية:.....23

4- السياحة المستدامة:.....23

ثانيا: السياحة في العالم 26

1- التدفقات السياحية في العالم: 26

2- السياحة في بلدان البحر الأبيض المتوسط: 28

ثالثا: السياحة في الجـــزائـر.....30

1- نبذه تاريخية عن السباحة في الجزائر: 30

2- مناطق التوسع السياحي في الجزائر 36

3- أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية: 38

4- أثار السياحة على الاقتصاد الوطني الجزائري:.....40

خلاصة الفصل:.....46

الفصل الثالث: التنمية المحلية

تمهيد:.....48

أولا: مقومات وأساسيات التنمية المحلية.....49

1- ماهية التنمية المحلية:.....49

2- أهداف ومقومات التنمية المحلية وأجهزتها.....50

ثانيا: التمويل والمشاركة في التنمية المحلية.....59

1- تمويل التنمية المحلية.....59

3-1 62

2- أنماط المشاركة في التنمية المحلية:.....63

3- عوائق المشاركة في التنمية المحلية:.....64

4- المتابعة وتقييم العملية التنموية:.....64

ثالثا: تطور مراحل التنمية في الجزائر 67

1- مدخل تاريخي للتنمية في الجزائر:.....67

2- استراتيجية الدولة للتنمية الشاملة.....72

3- وضع التنمية فترة التسعينات:.....81

خلاصة الفصل.....92

الجانب الميداني

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا : منهج الدراسة.....95

ثانيا: أدوات جمع البيانات.....96

ثالثا :مجالات الدراسة:.....99

رابعا: العينة وكيفية اختيارها.....102

خلاصة الفصل:.....104

الفصل الخامس: تحليل البيانات وتفسيرها والاستنتاجات العامة

تمهيد.....106

أولا: عرض وتحليل النتائج.....107

ثانيا: الاستنتاجات العامة للدراسة 121

خاتمة.....129

قائمة المراجع.....132

الملاحق.....

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الرقم
1	القدرات السياحية الموروثة عن الاستعمار	33
2	نصيب القطاع السياحية في المخططات الاقتصادية (1967-1977)	34
3	توزيع مناطق التوسع السياحي عبر المجال الجزائري	39
4	يوضح مجموعة الصادرات من السلع والخدمات الجزائرية للفترة الممتدة من 2000-2007))	41
5	مساهمة السياحة الناتج المحلي الإجمالي الجزائر خلال الفترة	42
6	تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية الجزائرية خلال الفترة(2009-1995)	44
7	يوضح الجنس للعينة	98
8	يوضح الفئات العمرية للعينة	98
9	يوضح المهنة .	99
10	يوضح المستوي التعليمي	100
11	يوضح وضعية الخدمات الاقتصادية والحيوية بالمدينة	100
12	يوضح تقييم أيجار الوحدات السكنية والفنادق بالمدينة	101
13	يوضح تقييم آداء الخدمات الطبية والأمنية	101
14	يوضح مدي قيام السلطات بتثمين والحفاظ على المعالم السياحية	102
15	يوضح تقييم دور السلطات المحلية فيما يخص عملية التهيئة العمرانية والحفاظ على المحيط البيئي	103
16	يوضح توفر المدينة على جملة من المقومات التي تجعل منها قبلة سياحية	104
17	يوضح مدى تأييد السياحة بالمدينة.	104
18	يوضح مدى إحياء الاحتفالات والفعاليات الثقافية بالمدينة	105
19	يوضح مدى مشاركة السكان في هذه الفعاليات	105
20	يوضح مدى تغطية الخدمات والأنشطة التجارية في المناطق التي تعتبر معالم سياحية	106

21	يوضح المواسم السنوية التي يكثر فيها الزوار في المدينة	107
22	يوضح مدى استجابة المواطنين والتجار وأصحاب الخدمات في توفير متطلبات الزوار في هذه المواسم	107
23	يوضح مدي مساهمة السكان في عملية للتنمية	108
24	يوضح مدى توفر مشاريع استثمارية بالمدينة	108
25	يوضح مستوى تعامل المسئولين مع انشغالات المواطنين	110
26	يوضح هل أن وضعية الطرقات من حيث التعبيد و الإنارة جيدة ؟	110
27	يوضح مدى توفر سيارات الأجرة ووسائل النقل الحضري	111

مقدمة

لقد أصبحت المدن اليوم مجالا خاصه يستقطب العديد من الأفراد والتي تعبر عن تفاعل الشكل مع الوظائف ومتطلبات المدينة أو ما يقصد به الشكل العام الذي تتخذه المنطقة المبنية من خلال إطارها الخارجي والنظام الشبكي للشوارع الداخلية فيها .وتشمل دراستها أهم عنصر في الوسط الحضري الذي يتضمن مجموعة من المراكز الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها وكلها تشكل النمط العمراني للمدينة .

إذا تظهر في تشكيل هذه الأنماط العمرانية مجموعة من المتغيرات الحضرية التي تؤثر في التركيبة السكانية والأسرية داخل المدينة من خلال تغييرها ، حيث تبرز هذا التأثير من خلال تنقل الأفراد من مدينة إلى أخري الذي تتحكم فيه مجموعة من المتطلبات المعيشية مما يخلق تفاعل عن صورة المجتمع من مجموعة من العادات والقاليد والقيم الاجتماعية وتاريخية ومن جهة أخري تؤثر على زيادة السكانية التي تكون بشكل غير مخطط له .

حيث تعتبر السياحة أحد هذه المتغيرات وهي من أهم المجالات التي تلقي اهتمام واسع من طرف العديد من الدول خاصة في السنوات الأخيرة ،فالسياحة اليوم تلقي درجة كبيرة من الأهمية الاقتصادية وبأخص في الدول السائرة في طريق النمو لما لها من دور كبير في حياة الأمم والشعوب سياسيا واقتصاديا فمن خلال عائدتها التي نافست الكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى أدت لحل الكثير من المشاكل والارتقاء بها .

وقد أصبحت المدينة الجزائرية اليوم ميدان خصب للدراسة في هذا الموضوع الذي يوفر للباحث جميع المعطيات من خلال انتشار بارز لهذه المظاهر خاصة في السنوات الأخيرة التي أبرزت عجز القطاع العمومي عن توفير السكن والفنادق الملائم الزوار و عجز في التحكم في النمو السكاني الذي أثرت فيه مجموعة من المتغيرات السياحية كما أن التعامل مع هذه الأزمة من زاوية هي توفير السكن من جهة أخري حتمية القيام بمختلف المشاريع التنموية لتكون جاذبة للأفراد.

ومن بين هذه المدن الجزائرية نجد مدينة الوادي حيث نسعي خلال الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على تأثير السياحة في تحقيق تنمية محلية

ومن أجل التوصل إلى ذلك فقد جمعنا بين المعالجة النظرية والميدانية حول الدراسة وقد تناولنا الدارسة في بابين الباب الأول والذي يتمثل في الإطار التمهيدي والنظري للدراسة ويحتوي على خمس فصول: الفصل الأول وهو الفصل التمهيدي تم فيه تحديد مشكلة البحث وأهمية الدراسة وأسباب اختيار موضوع الدراسة وأهدافها ، بالإضافة إلى عرض فرضيات الدراسة وأهم المفاهيم الرئيسية والمساعدة التي تساهم في فهم أعمق لموضوع الدراسة وعرض الدراسات السابقة والمشابهة .

ومن خلال الفصل الثاني تطرقنا إلى ماهية السياحة هذا من خلال أبراز العديد من المفاهيم القريبة للسياحة منها مفهوم السياحة والتخطيط السياحي والمنظمات السياحية والسياحة المستدامة إضافتان إلى التطرق إلى السياحة في العالم وفي البحر الأبيض المتوسط ، مع التطرق إلى موضوع السياحة في الجزائر وأهمية السياحة في التنمية المحلية وأثارها على الاقتصاد الوطني.

وفي الفصل الثالث فقد تم التطرق إلى التنمية المحلية وأهدافها ومقوماتها والتنمية المحلية وأجهزتها. بالإضافة إلى التطرق للأساسيات الفعل التنموي ومراحل تخطيطه . هذا بقيام بنظرة حول تطور مراحل التنمية في الجزائر والفلسفة الاستعمارية في هذه الفترة . ومن خلال الفصل الرابع تطرقنا الإجراءات المنهجية للدراسة وذلك بعرض في الباب الأول: مدينة الوادي من خصائص التوسع العمراني والنمو السكاني ، حيث تطرقنا إلى خصائص الموقع والوضع ومراحل التوسع العمراني والنمو السكاني وتحت هذا تتدرج طبيعة عينتا خلال عرض تعدد السكاني والموقع بالنسبة لولاية الوادي .

أما الباب الثاني فقد تم تخصصه لأطار الميداني للدراسة وقد اشتمل على منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات ثم تقديم مجالات الدراسة الزمني والمكاني والبشري ثم عرض العينة ونوعها وحجمها وخصائصها . وفي الفصل الخامس تم عرض نتائج الدراسة وذلك بعرض أهم نتائج المتوصل إليها في الملاحظة والمقابلة وتحليلها بما يتلأم مع موضوع دراستنا ، والتطرق إلى جمع وتبويب وتحليل البيانات المتعلقة بأداة الاستمارة ومحاورها الثلاثة ونتائجها وعرض النتائج العامة للدراسة وفي الأخير تقييد أهم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بموضوع دراستنا .

وفي الأخير ختمنا الدراسة بخاتمة ،عرضنا من خلالها أهم مظاهر السياحة ودورها في تحقيق تنمية محلية في مدينة .

الجانب النظري

الفصل الأول: موضوع الدراسة

أولا- الاشكالية

ثانيا- فرضيات الدراسة

ثالثا- أهمية الدراسة

رابعا- أهداف الدراسة

خامسا- دواعي وأسباب اختيار الموضوع

سادسا- المفاهيم الأساسية للدراسة

سابعا- الدراسات السابقة

أولا- الاشكالية:

بعد أن كانت السياحة ظاهرة لازدهار وتطور المدن فقد أصبحت ولازالت في وقتنا الحالي تلعب دور هاما في تنمية الجوانب الاقتصادية بحيث تنعكس إيجابا على الدول والمجتمعات وهنا نجد بعض الدول السائرة في طريق النمو تواكب الظاهرة ودلك لارتباطها بالقطاعات الإنتاجية والأخرى وتتعدد مجالاتها وتباين أهدفها .

تعد الجزائر من الدول التي تمتلك مخزون سياحي كبير من حيث تتميز باتساع ثرائها الثقافي وبتنوع مظاهر الطبيعية التي أعطتها طابعا خاصا تمتاز به من الشمال إلى الجنوب وبما أن الجزائر تتوفر على إمكانيات ومقومات ثقافية كبيرة نظرا لثراء مورو فها فمن المهم البحث في هده المقومات التي شكلت إرثا ثقافيا مميزا وفي الاستراتيجات الممكنة لاستغلالها بعقلانية وحكمة ويهدا فالجزائر على غرار الكثير من البلدان المتطورة سياحيا مؤهلة لتكون بلدا دو طبيعة سياحية بالدرجة .

وعلى هدا تتمحور الدراسة في قطاع السياحة في الجزائر والتي من شأنها جعلها تواكب سيرورة التطور الذي أحرزته بعض الدول في هدا المجال من أجل خلق تنمية محلية مستدامة وقد اخترنا مدينة الوادي كنموذج كونها تحتوي على إمكانيات ومقومات السياحية خاصة من الجانب الثقافي ودلك لما تحتويه المدينة من قيمة تاريخية في هدا النحو ،وبما أن هدا الطابع المتميز بهدى القطاع لم تبرز ملامحه السياحية فهو ما جعلنا نلقي اهتماما كبير لهدا الموضوع في المحاولة من لتثمين الإرث الثقافي والمعماري وإبراز دوره في النهوض بالقطاع السياحي وبالتالي دفع عجلة التنمية المحلية .

ومن خلال هذا ترتبط دراستنا هذه بدور السياحة في تحقيق تنميه محلية المدينة الوادي من خلال تناولنا لعديد من المتغيرات التي ساهمت في زيادة نسبة السياح في المدينة وتمركز السكاني في منطقة معينة وإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وعمرانية وهذا ما دفعنا إلى جملة من التساؤلات والتي ستتكون بها المحاور الأساسية لهذا الموضوع وهي:

*** التساؤل العام:**

كيف تساهم السياحة في التنمية المحلية بمدينة الوادي ؟

*** التساؤلات الفرعية:**

- ما هي الإمكانيات المادية التي تجعل من مدينة الوادي قبله للسياحة؟
- هل يمكن الاعتماد على الطاقات البشرية المحلية لجدب السياح بمدينة الوادي ؟
- كيف يمكن الاعتماد على السياحة للتحقيق تنمية محلية بمدينة الوادي ؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

*** الفرضية الأساسية:**

تساهم السياحة بجميع أنواعها في دفع عجلة التنمية بمدينة الوادي

*** الفرضيات الفرعية:**

- تمتلك مدينة الوادي جملة من المقومات المادية التي تجعل منها قبلة سياحية .
- هل الممارسات الاجتماعية والثقافية السائدة تساعد في نمو السياحة.
- هل يعتبر القطاع الغير رسمي الخدماتي يؤدي إلى دفع التنمية.

ثالثا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المبررات والأسباب التي جعلت مدينة الوادي قبلة سياحية تعمل على تحقيق تنمية محلية حالة تستدعي البحث والدراسة كالآتي:

- تزايد نسبة السياح في مدينة الوادي مقارنة بغيرها من البلديات الحضرية الأخرى.
- قلة الدراسات التي اهتمت بدور السياحة في التأثير بتنمية المحلية .
- التطور الكبير الذي تشهده طرق النقل والموصلات التي سهلت تنقل الأفراد إليها وبتالي العمل على تحسين التنمية المحلية في المدينة.

رابعا- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- توضيح الكيفية أو الطريقة التي نمت فيها مدينة الوادي

– الكشف عن أهم الأسباب التي تجعل من مدينة قبلة سياحية تساهم في تحقيق تنمية محلية في مدينة الوادي .

– بيان طبيعة المشاكل والنتائج المترتبة عن تواجد السياح في مدينة الوادي

– إبراز أهمية الدور الذي تؤديه مشاريع التنموية في الحد أو زيادة نمو السكاني في مدينة الوادي في ظل الواقع المعاش .

خامسا– دواعي وأسباب اختيار الموضوع:

– حاجة ومتطلبات تهيئة المدن للمثل هده البحوث

– حداثة الموضوع في ميدان الدراسات الحضرية

– طبيعة التخصص " علم الاجتماع الحضري "

– النمو السكاني والعمراني بالودي

– أبراز الدور الذي تلاعبه السياحة في التنمية المحلية في مدينة الوادي .

سادسا– المفاهيم الأساسية للدراسة:

تجديد المفاهيم الأساسية في الدراسة العلمية يعد أمر ضروريا وأنه من واجب أن يعمل الباحث عند صياغة المشكلة إلى تحديد المفاهيم التي يستخدمها لأنها تعطى الدلالات الدقيقة التي يتضمنها البحث الذي يقوم بإعداده وكلما أتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على الذين يتابعون الدراسة أدراك المعاني والأفكار يريد الباحث التعبير عنها ، إذن المفاهيم هي وسائل التي يعتمد عنها الباحث في التعبير عن المعاني والأفكار التي يرغب في توضيحها للأخرين ووفقا لذلك قمنا بتحديد المفاهيم التي لها علاقة بموضوع السياحة ودورها في تحقيق تنمية محلية وأهمها:

1– السياحة:

تعتبر السياحة أحد أهم العوامل الأساسية في نشأة وتطور المدن فقد أصبحت الأن تلعب دورا هاما في تنمية الجوانب الاقتصادية والثقافية إد انعكست إيجابا على الدول والمجتمعات وتحتل دورا رائدا في الاقتصاد المحلي نظر لما توفره من فرص عمل بالإضافة إلى ماتدره من عملة صعبة مما جعل العديد من المدن تركز على هدا النوع من الصناعات المتكاملة

والمندمجة مع الطبيعة حيث أن مداخلها في بعض البلدان تفوق ما تحققه المبادلات النفطية وبالتالي فهي قطاع اقتصادي هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أد أنها تزيد من التواصل الحضاري والثقافي بين الشعوب بعد إن كانت مجرد البحث عن الراحة والاستجمام.

8-2- مفهوم المدينة:

لقد نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد ولتحقيق الأستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاهدا الحصول عليه فمن الريف إلى الصحراء والغابات بدأ تنقل الأفراد تدريجيا للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش يضمن الاستقرار ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المتغيرات الداخلية لذلك مرت المدينة بتاريخ طويل من نمو وتطوير منذ نشأتها حتي أصبحت مدن وعواصم حيث قامت فيها مختلف الوظائف .

ويمكن أن نحدد مفهوم المدينة بأنها " وحده اجتماعية حضرية محددة المساحة والنطاق ومقسمه إداريا يقوم النشاط فيها على التجارة والصناعة وتقل فيها نسبة المنشغلين بالزراعة وتتنوع الخدمات فيها والوظائف والمؤسسات وتمتاز بالكثافة السكانية وسهولة الموصلات"[1]

-ت- التنمية المحلية:

التنمية المحلية تعني الانبثاق ونمو كل الإمكانيات في الكيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هدا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمعا وهناك من يري أن التنمية " عملية توفير الاحتياجات الأساسية لإنسان من التعليم والتكوين والعمل والجوانب المعنوية التي تتلخص في حاجته إلى تحقيق دات الإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة. [2]

-ج- مفهوم الحضرية والتحضر:

التحضر يعني " نمو السكان المناطق الحضرية نسبة إلى سكان الدول ككل مقارنة مع النمو الحضري الذي يشير إلى زيادة سكان المدن المختلفة والذي يترتب عنها زيادة رقعة الأرض التي تشغلها المدينة لتأمين الخدمات والأنشطة المختلفة المترتبة عن تلك الزيادة "

[1] معجم مجاني للطلاب ، منشورات دار المجاني ، بيروت ، الطبعة الثالثة ،1996، ص: 903

[2] لصلاح سليم رزنوقه: تحديد القيادة والتنمية في الوطن العربي ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة .

ويؤكد علماء العلماء أن التحضر مفهوم يعبر عن عملية حركية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والبنائية للازمة للبناء الكائن الحي مع عناصر بيئته وذلك باستخدام وسائل وأساليب حضرية وبطريقة تمكنه من النمو في هذه البيئة والتحضر لا يستدعي بالضرورة الانتقال النهائي من الريف إلى المدينة أو تبدل العمل في الزراعة إلى الصناعة أو التجارة فالتحضر إنما هو التعبير في السلوك والتفكير.[3]

أما مصطلح الحضرية بشكل عام وعند معظم علماء الاجتماع أنه " أسلوب الحياة الذي ينشأ بصورة مميزة في ظل الظروف الحضرية" وبهذا المعني استخدم لويس ويرث المصطلح في مقاله الحضرية كأسلوب للحياة " وأعتبر أن سرعة الزوال والسطحية هي المظاهر المميزة للعلاقات من العنصر الشخصي في الوسط الحضري وأكد أن المعيشة مع جماعات سكانية كبيرة ومكتظهة هي التي ولدت هذه الصفات .[4]

د- السكان

*** مفهوم السكان:**

لغة: كلمة السكان مشتقة من الكلمة يونانية " بيجليس " وهي تعني القاطنين في بلاد معين

إصطلاحا: يعرف السكان بأنهم العدد الكلي للأفراد يقطنون بلد أو مدينة أو منطقة ما ويحدد السكان عامة بالنسبة للمنطقة معينة أو موقع معين .

ويطلق مفهوم السكان على مجموعة من الناس لديهم سمات مميزة مشتركة معينة ويعرف السكان بأنهم مجموع الأشخاص الذين يعيشون في داخل فضاء معطي سواء كانو أصليين أو غير ذلك في فترة زمنية معطاة ويتجددون تحت ثلاث عوامل أساسية هي الولادت والوفيات والهجرة .[5]

وهناك نوعين من المجموعات السكانية الأولي وهي المفتوحة وهي التي تتأثر بتيار الهجرة والمجموعة الثانية المعلقة وهي لا تتأثر بتيارات الهجرة .

---

[3] فتحي أبو عيانة ، جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دون طبعة ، ص: 50 .

[4] نفس المراجع ، ص: 213

[5] أحمد جلول ، المدينة ومجال تطويرها فضاءها الحياتية ، مجلة الباحث الاجتماعي ، منشورات جامعة باتنه ، ص: 152

* التعريف الإجرائي للسكان: في الأخير يمكن أن نتوصل إلى مفهوم إجرائي للسكان على أعتبار أنهم مجموعة بشرية تحتل رقعة جغرافية محددة وتتميز هذه المجموعة بأنتمائها إلى نظام إجتماعي واحد وتتميز بإشتراكها في نفس العادات والتقاليد وفي أغلب الأحيان المعتقدات الدينية .

سابعا- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة حفيظي ليليا والتي أجريت الدراسة بعنوان " المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري ، دراسة بالوحده الجوارية {07} المدينة الجديدة علي منجلي – قسنطينة وكان هدف هذه الدراسة يتمثل في التعريف بمشكل الإسكان الحضري وما يصاحبه من مشاكل كذلك توضح النظريات والأبحاث الميدانية التي حاولت دراسة الموضوع وتشخيص واقعه وكذلك معرفة العلاقة بين أنشاء المدن الجديدة وعملية الحد والتقليص من مشكلة الإسكان الحضري ولقد طرحت هذه الدراسة الأسئلة التالية:

- أي مدي استطاعت المدينة الحد من مشكلة الإسكان الحضري
- ما هي خصائص البناء العمراني والاجتماعي في المدينة الجديدة وهل أثرت عملية تكيف السكان داخلها .
- ما هي وضعية السكن والتجهيزات الجماعية في المدينة الجديدة وهل ساهمت في عملية جذب السكان لها .

فيما يخص الإجراءات المنهجية التي أتبعها الباحث فقد اعتمد على المنهج الوصفي وما صحبه من أدوات وأساليب في إطار منهج العلمي كما استعمل الباحث العديد من التقنات كالإستمارة والمقابلة والملاحظة والتحليل الإحصائي للجدول ، وبنسبة للعينة طبقت العينة العشوائية المنتظمة حيث تم أختيار العينة من مجمع سكاني يحتوي على 1000 مسكن يقع بالوحدة الجوارية .

ولقد أنتهت الدراسة إلى النتائج أهمها:

– تتأثر عملية تكيف السكان بالمدينة الجديدة بالخصائص العمرانية والاجتماعية لسكانها حيث يتبن هناك علاقة ارتباطية بين عملية التكيف في الوسط الجديد والخصائص العمرانية والاجتماعية للسكان .

–كلما تحسنت ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة كلما زاد في جذب بالمدينة وعملية استقطاب السكان إليها .

الفصل الثاني: ماهية السياحة

تمهيد:

أولا: مفاهيم ومصطلحات عامة حول السياحة

1- مفهوم السياحة

2- التخطيط السياحي

3- المنظمات السياحية

4- السياحة المستدامة

ثانيا: السياحة في العالم

1- التدفقات السياحية في العالم

2- السياحة في بلدان البحر الأبيض المتوسط

ثالثا: السياحة في الجزائر

1- نبذه تاريخية عن السباحة في الجزائر

2- مناطق التوسع السياحي في الجزائر

3- أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية

4- أثار السياحة على الاقتصاد الوطني الجزائري

خلاصة الفصل

تمهيد:

لا يمكن دراسة السياحة في مجالها المحلي , دون التطرق إلى السياحة في مجالها العالمي فبعد تطور النشاط السياحي في العالم, واحتدام المنافسة بين الدول لاجتذاب السياح صار من المستحيل أن نغض النظر عن تأثير السياحة العالمية على السياحة الوطنية , ولهذا قمنا بدراسة مختصرة حول السياحة في العالم وبعض بلدان البحر المتوسط تمهيدا لدراسة السياحة في الجزائر عن طريق التطرق إلى تاريخ السياحة في الجزائر , مع تبيين أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية للجزائر.

أولا: مفاهيم ومصطلحات عامة حول السياحة

1- مفهوم السياحة:

1-1- السياحة:

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم السياحة بمقدار تعدد أنواعها وتعدد الاختصاصات العلمية التي تناولت هذه الظاهرة وذلك وفقا للآراء المهتمين بدراسة طبيعتها ومكوناتها وجوانبها وكذلك وفقا لآراء المنظمات العالمية والدولية المهتمة بالسياحة وعليه يمكن إدراج وتحديد اهم المفاهيم التالية:

أ- مفهوم السياحة:

السياحة في المفهوم اللغوي تعني التجول، حيث نجد أن عبارة (ساح في الأرض) تعني ذهب وسار على وجه الارض، كما ان لفض السياحة من إحدى الالفاظ المستعملة ي اللغات اللاتينية ففي اللغة الانجليزية نجد أن TOUR تعني يجول ويدور، أخما كلمة TOURISM المشتقة من TOUR فتعني الانتقال والدوران.

وقد عرفها الألماني جوبير فلولر GUYER FREULLER سنة 1905 أنها ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشئ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والاحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الاقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين الشعوب المختلفة من الجماعات الانسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة تقدم وسائل النقل[1].

ارتكز هذا التعريف على جانبين هما: الجانب النفسي للإنسان في اشباع رغباته والجانب الاقتصادي الذي يشمل جوانب عدة كالإطعام والنقل والإيواء ... ناهيك عن التجارة

[1]- مثنى طه الحوري واسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001ذ، ص 41.

والصناعة، لكن إن هناك تعريفا لا آخر يضيف لهذا المفهوم أن السياحة تستوفي شرطين أساسيين هما:

- انتقال الشخص من بلده إلى بلد آخر لحاجة معينة.

- الانتقال المؤقت حيث حددت مدة الاقامة لمدة أدناها 24 ساعة وأقصاها 12 شهرا .

✓ **حسب المنظمة العالمية للسياحة:**

السياحة انشطة الأشخاص المسافرين من مكان إلى آخر غير المكان المعتاد للإقامة لأكثر من ليلة ولمدة لا تزيد عن سنة كاملة لغرض الترويج، الأعمال أو غرض آخر "إصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح".

✓ **حسب المجلس الفرنسي الأعلى للسياحة:**

تشمل السياحة جميع النشاطات الانتاجية والاستهلاكية الناتج عن التنقل خارج مكان الاقامة ليلة واحدة على الأقل، وذلك بغرض الترويج، الأعمال، العلاج والمشاركة في نشاطات مهنية، رياضية أو دينية.

تعتبر السياحة من مجموعة العلاقات والخدمات الناجمة عن إقامة الشخص المؤقتة في بيئة جديدة ومتميزة بعيدا عن مقر إقامته المعتاد بغرض إتباع حاجاته أو تحقيقه لمصلحة طالما كانت هذه الإقام لا تحقق له ربحا ماديا، هذا يعني ان السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان ما وبين الأشخاص اللذين يقيمون في هذا المكان، وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح[1].

وانطلاقا من هذه التعريفات يمكننا أن نعرف السياحة بأنها انتقال الفرد أو الجماعة خارج مقر الإقامة لمدة لا تقل عن ليلة واحدة ولا تزيد عن سنة وذلك لغرض الترويج، الاستجمام أو لأغراض أخرى.

[1]– رهام كمال خضراوي، الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، دراسة حالة سيوه، 2012 ، ص 16

1-2- تعريف السائح:

✓ **حسب المنظمة العالمية للسياحة:**

السائح هو المسافر إلى بلد غير البلد الذي يقيم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأغراض مختلفة، في حين المتنزه زائر ليوم واحد وهو الزائر الذي يقيم إقامة مؤقتة أقل من 24 ساعة في البلد المُزَار.[1]

وقد قامت لجنة الاحصائيات لعصبة الأمم المتحدة في سنة 1937 بتحديد من هم السائحون على النحو التالي.[2]

- الأشخاص اللذين يسافرون للترويح عن النفس لأسباب عائلية أو لبواعث صحية.
- الأشخاص اللذين يسافرون لحضور الاجتماعات الدولية أو لتمثيل بلادهم أي كان نوع التمثيل (علميا، إداريا، سياسيا أو رياضيا).
- أرباب العمل اللذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم .
- الأشخاص اللذين يسافرون في رحلات بحرية حتى لو كانت فترة إقامتهم من 24 ساعة .

لا تتضمن الحصول على عمل يدر عليه منفعة مالية ونستثني من مفهوم السائح الأشخاص:

- الواصلون بعقود أو بدون عقود لشغل وضيفة أو الالتحاق بعمل.
- الواصلون للإقامة الدائمة.
- المقيمون في منطقة مجاورة للحدود والأشخاص اللذين يستوطنون في منطقة ما ويعملون في منطقة أخرى مجاورة لها .
- الرحلات التي تقل عن 24 ساعة كالرحلات البحرية أو الرحلات السريعة أو المسافرين العابرين.

---

[1]- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية -مصر، 1985، ص 9 .

[2]- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 15.

2- أصناف السياحة:

تتضمن السياحة صنفين أساسيين باعتبار النطاق الجغرافي وهما:

✓ **السياحة الداخلية أو المحلية:**

هي سياحة داخل نطاق جغرافي محدود، تخص انتقال الأفراد داخل البلد.

✓ **السياحة الخارجية (السياحة الدولية أو العالمية[1]):**

تخص انتقال السياح الأجانب إلى غير البلد الذي يقطنون فيه.

في هذا الصنف من السياحة الدولية قد يجد السائح الاجنبي تغايرا في أمور متعددة، كما تتطلب الحصول على إذن للدخول إلى البلد " تأشيرة الدخول" بينما لا توجد هذه الأمور في السياحة الداخلية.[2]

3- أنواع السياحة:

تتعدد الانماط السياحية تبعا لميولات ورغبات السائح المراد إشباعها تماشيا مع التطور الاقتصادي والعلمي الذي يشهده المجتمع في عالمنا المعاصر من بينها[3]:

✓ **من حيث الطبيعة الفيزيائية للمجال السياحي:**

- **السياحة الحضرية:** تكون بزيارة المعالم والنصب التذكارية والتراث العمراني في المدن العتيقة.

- **السياحة الساحلية:** تعتبر نوعا ذو طابع موسمي تظهر فيها جليا سياسة الاستجمام والتنزه والصيد.

- **السياحة الجبلية:** وتظهر نشاطاتها في المرتفعات الجبلية بقصد العيش المؤقت للعائلات في فصل الربيع.

- **السياحة الصحراوية:** وهي نمط لاكتشاف طبيعة الصحراء المتميز من رمال، واحات، منابع المياه ... إلخ.

---

[1]- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار هزان للنشر والتوزيع، 1997 ، ص 1 .

[2]- د. نبيل الروبي، نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ، 1997، ص 26.

[3]- صليحة عشة، الآثار التنموية السياحية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة ، 2005، ص 12

✓ **من حيث الحركة السياحية:**

- **السياحة السياسية:** وهي المشاركة أو الحضور في المناسبات والملتقيات السياسية العالمية والاقليمية.

- **السياحة الاقتصادية:** وهي تشمل الرحلات الخاصة المنتديات الاقتصادية و المعارض الدولية الكبرى .

- **السياحة العلمية:** هذا النوع من السياحة يكون على فترات قصيرة و مشارك الندوات و الاجتماعات .

- **السياحة الاجتماعية:** وهي سياحة خاصة بزيارة الأصدقاء و التعارف ،وتحقيق أهداف انسانية واجتماعية

- **السياحة الثقافية:** ويقصد بها كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني وتراث روحي على غرار التقاليد والعادات الوطنية أو المحلية.[1]

- **السياحة البيئية:** هذا من السياحة يكون في مناطق الطبيعة التي لم يلحق بها التلوث.

- **السياحة الدينية:** وتهدف الى زيارة بقاع مقدسة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة والأقصى الشريف عند المسلمين الإضافة الى الأضرحة والمزارات أو الكهنة عند بعض الطوائف الدينية المختلفة الأديان في العالم.

- **السياحة الرياضية:** وتعتمد على مجموعة النشاطات الرياضية كسباق السيارات والتزحلق على الثلوج وغيرها من الانشطة الرياضية.[2]

- **السياحة الصحية:** عرفها التحاد العالمي للساحة على أنها تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للدولة، وبشكل خاص المياه المعدنية والمناخ.[3]

---

[1] الجريدة الرسمية ،العدد 11 ،فيفري 2003،ص 05.

[2] – صبري عبد السميع، نظرية السياحة، مطبعة كلية الحقوق والفنادق، جامعة حلوان، مصر، 1994، ص 78.

[3] – د. محيى زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين امكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق القاهرة، 2002، ص 11.

ويمكن تعريف السياحة العلاجية على انها انتقال الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بهدف الاستفادة من العناصر الطبيعية التي وهبها الله لهذه المناطق في مجال العلاج والاستشفاء.[1]

- السياحة الإلكترونية:

وهي نمط من السياحة المستحدثة مؤخرا تعتمد في الأساس على الإشهار والترويج المؤهلات السياحية .

- السياحة الفضائية:

ابتكار هذا النوع جديد من السياحة بحيث يمكن للعديد من الناس السفر إلى الفضاء بعد أن كان حكرا على رواد الفضاء في أبحاثهم العلمية في مختلف العلوم.

1-3- أشكال السياحة:

يمكن للسياحة ان تكون على عدة أشكال حسب العوامل التي تقاس عليها:

- ✓ **حسب المدة:** نميز نوعين من السياحة

- سياحة مؤقتة (انتقالية) Tourisme itinérant و سياحة دائمة Tourisme séjour ، حيث يقوم السائح باختيار موقع سياحي أو بلد واحد لقضاء وقته .[2]

- ✓ **حسب الدافع أو الغاية:**

ونعني به كل العوامل التي تشد السائح لقصد منطقة معينة، وهو التصنيف الأكثر أهمية لكنه الأصعب من حيث تنوع المقاصد التي تشد السائح، فلا يمكن الإلمام بها جميعا.

- ✓ **سياحة الترويح والاستجمام:** ونميز فيها:

سياحة الراحة والتجدد ، السياحة الثقافية، السياحة الرياضية، سياحة البحث عن التحف النادرة والغالية، سياحة المناسبات والفعاليات، السياحة الدينية ، السياحة الاستشفائية ...الخ

- ✓ **حسب الوجهة المقصودة:** سياحة ساحلية، حضرية، جبلية، صحراوية، ريفية.
- ✓ **حسب الفصول والمواسم:** سياحة صيفية، سياحة شتوية.

---

[1]- ريان دروش، الاستثمارات السياحية في الأردن، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997 ، ص11.

[2]- dictionnaire de géographie p 436.

- ✓ **حسب حجم السياح:** سياحة فردية، جماعية.
- ✓ **حسب عمر السائح:** سياحة الشباب، الكهول .
- ✓ **حسب المداخل:** سياحة راقية، سياحة اجتماعية.

1-4- أهمية السياحة:

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر، نضرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

أ- الأهمية البيئية:

بما أن البيئة السياحية بيئة اصطناعية اوجدتها قدرة الإنسان على استحداث الأدوات واستخدامها في مجالات تفاعلها مع البيئة الطبيعية المتمثلة في عناصر الجذب السياحية الأساسية (شمس، البحر، الرمال، المواقع الأثرية والتاريخية) فلا يمكن أن تتكامل جاذبيتها إلا في ضل بيئة طبيعية مناسبة تمثل قاعدة لازمة لانطلاق العمل السياحي، وذلك لحماية البيئة السياحية من التدهور.

ب- الأهمية الاقتصادية:

يكمن ابراز الأهمية الاقتصادية من خلال العناصر التالية[1]:

* خلق مناصب عمل
* تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
* تحسين ميزاهن المدفوعات .

ج- الأهمية الاجتماعية:

تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الأنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.

[1]- تومية عمروش، السياحة المستدامة في الجزائر حالة بومرداس، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2008، ص 15.

د- الأهمية الثقافية:

تعد السياحة أداة الاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح، كمتا تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي تعمل على انتشار ثقافات الشعوب والامم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة توطيد العلاقات ومعرفة الشعوب ببعضها.[1]

هـ- الأهمية السياسية:

إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية[2]كما تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول .

2- التخطيط السياحي:

2-1- مفهوم التخطيط السياحي:

التخطيط السياحي هو نموذج خاص من التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ينفرد باهتمامات تنبثق من طبيعة ودوافع النشاط السياحي ولأن السياحة من الأنشطة التي تتداخل في عدة قطاعات داخل الدولة وتؤثر تأثير مباشرا في التنمية الاقتصادية فإن خطتها يجب أن تكون وثيقة الصلة بالخطط المختلفة لباقي القطاعات وأن تتلاءم معها لتكون أجراء متكاملة من الخطة العامة للتنمية في الدولة .

والتخطيط السياحي يختلف عن التخطيط العمراني أو التخطيط استخدامات الأراضي الذي يعتمد أساسا على توفير احتياجات السكان من مساكن وخدمات وأعمال لكن التخطيط السياحي يعطي الأولوية للمكان حيث يهدف إلى وضع برامج تخطيط استخدامات الأراضي سياحيا وتطويرها وتجميعها كأقليم ومراكز سياحية ومن الضروري في هدا الصدد التنسيق بين التخطيط التنمية السياحية والتخطيط العمراني وخاصة أن الخطة السياحية تعتمد على بنية المرافق الأساسية وتوفيرها قبل البدء في التعمير المنطقة وإعدادها سياحيا كما أن الشكل والطابع الفني والمعماري مهم باعتبار أن المكان هو السلعةالتي تقدم للسياح والدي يعتبر

---

[1]- تومية عمروش ، نفس المرجع، ص 17.

[2]- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنئآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر، 1999، ص67.

شديد الحساسية بالبيئة التي يقيم بها ومن هنا فإن التخطيط السياحي يقوم أساسا على المحافظة للقيم الأصلية للمواقع السياحية .[1]

2-2- مقومات التخطيط السياحي:

كان تخطيط سياحي يجب أن يقوم على مبدأين أساسين هما:

_**مبدأ الأول:** يجب القيام بمسح تفصيلي لخصائص المنطقة المهتم بها وإجراء دراسة شاملة

لكافة المقومات التي تحتويها المنطقة ثم يتم تحديد مواقع الجذب السياحي والامكانيات السياحية القائمة لتنميتها ونطويرها .

مبدأ الثاني: دراسة التوجهات المستقبلية للقطاع السياحي وهي مبنية على تنبوءات نحدد من خلالها وبدقة مميزات ومتطلبات السياح الدين نستهدفهم وبالتالي يمكننا تمييز الإتجاهات الجديدة في طلب السياحي وأخذها بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات التنموية .[2]

2-3- أهداف التخطيط السياحي:

يعمل التخطيط السياحي على وضع استراتيجات التنمية السياحية ، بهدف إلى التنمية الاقتصاد الوطني بالدراجة الأولي وذلك عن طريق: [3]

- زيادة عدد الزيارات السياحية
- رفع نوعية ومستوي السائح
- رفع معدل إقامة السائحين
- زيادة معدل الإنفاق اليومي
- تنوع العرض السياحي
- استخدات أنماط سياحية جديدة
- رفع مستوي الصورة السياحية للبلد السياحي في الخارج
- العمل على حماية قيم المجتمع وتقاليده حتي لا تتحطم بتأثير السياحة

---

[1] مروان السكر: مختارات من الاقتصاد السياحي ، دار مجدلاوي للنشر ، ط 1 ،الأردن ، 1999; ، ص:23

أمينة بن المجان: التنمية السياحية في قسنطينة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية الأرض ، 2001، ص:33

[3] نفس المراجع السابق ، ص 34

– الاهتمام بالمصنوعات اليدوية والنشاطات الثقافية وبوجه خاص أحياء التقاليد[1]

3- المنظمات السياحية:

3-1- مفهوم المنظمات السياحية:

وهي عبارة عن هياكل قانونية تعمل على تسهيل العرض السياحي وإيجاد نوع من المقاربة بين هذا الأخير والزبون كما تؤمن سيوالة السوق السياحية و فهي عنصر أساسي في قطاع السياحي وأكثر نشاطا على مستوي التجهيزات السياحية كونها تركز على أنشاء الفنادق وتحسين مستوي النقل السياحي العالمي مثلا وبذلك تعمل على رخاء ورفاهية السائح أثناء قيامه برحلة سياحية .

3-2- دواعي ظهور المنظمات الدولية:

– تعاظم الحركة السياحية الدولية واشتداد المنافسة وفرص الاحتكاك الدولي إن للمنافسة فضلا عن كونها غزيزة إنسانية طبيعية تطورت حتي أصبحت غريزة دولية .

– مشاكل النقود التي تتميز بها السياحة كصادرات غير منظورة دون غيرها من المصادر حيث أن الأموال تنتقل في جيوب السياح من بلد لأخر وليس على الورق بواسطة اعتمادات مصرفية أو تسهيلات أو اتفاقيات .

– مشاكل الجمارك والجوازات والتأشيرات مسألة قائمة بالنسبة للسياح بصفتهم أشخاص طبيعين وليسوا سلعا مادية .[2]

3-3- فوائد المنظمات السياحية الدولية:

– جمع الأطراف المعنية بالسياحة وحل مشاكلهم والاتفاق على وسائل التغلب عليها .

– تهذيب المنافسة بالذات بين الدول التي تربطها علاقات جوار

– رفع مستوي المهنة والعاملين بها ونشر الدراسات العلمية للسياحة .

4- السياحة المستدامة:

السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحية ،دار الهدي للنشر والتوزيع ،.2004، ص: 103

[2] ماهر عبد العزيز توفيق صناعة السياحة ، مرجع سابق ، ص:107

توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الوقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها ويوجب تعريف للتنمية السياحية المستدامة على أنها " التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية ضمان استفادة الأجيال المستقبلية كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرار العمليات الايكولوجية ومقومات الحياة الاساسية "

4-1- أهداف السياحة المستدامة:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية الثقافية والاجتماعية على مدي البعيد
- أنشاء عمليات تهيئة معدات ونشاطات السياحية المحترمة للبيئة والنظام البيئبي للموارد الأولية وتسيير النفايات والتقليل من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية .
- أدماج التدفقات التي خلفتها السياحية في التسيير اليومي للمدينة واهتمام الكبير لاحترام البيئة و وتشجيع النقل العمومي والسير على الأقدام والدراجات واحترام هوية وثقافة السكان المحلين والسهر على عدم تغيير الهوية وكذلك المدينة أو الاحياء وعدم جعل الثقافة المحلية سلعة تباع وتشتري .[1]

4-2- مبادئ السياحة المستدامة:

عند محاولة دمج الرؤي والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية ،يجب أن تؤخذ المبادي التالية بعين الاعتبار:

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وأدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن اشراك وكالات حكومية مختلفة ومؤسسات ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد للتوفير أكبر قدر من المنافع .

[1] بوسنان بلال وبازين صالح: التنمية الحضرية والاستدامة حالة مدينة سكيكدة ، مذكرة تخرج للنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ،جامعة أم البواقي .2008_2009، ص:45

– يحب أن تتبع هده الوكالات والمؤسسات والجماعات والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخري التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية .

– يجب أن يتم تخطيط وأدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلي للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة .

– يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة .

– يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية خاصة للمجتمع المحلي حتي يمكنهم المشاركة والتأثير على اتحاهات التنمية الشاملة .

– يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخري بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.

– يجب أن يتم تشخيص الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع المالي وغيرها من المصالح .[1]

– يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة .

[1] بوسنان بلال وبازين صالح ، مرجع سابق ، ص39

ثانيا: السياحة في العالم

1- التدفقات السياحية في العالم:

تنحصر معظم التدفقات في العالم على شكل تدفق شمال -شمال ,حيث أن أهم الأحواض المصدرة والمستقبلة للسياحة هي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هاذين القطبين يجمعان ما قدره 75% ما إجمال السياح المغادرين, و 75% من إجمال السياح الواصلين

وهذا راجع للأسباب التالية:

تعتبر هذه البلدان بلدانا غنية.

تمتلك هذه البلدان عدادا كبيرا من السكان ومستوى معيشي عالي.

ارتفاع الأجور , طول مدة الإيجارات وأغلبها مدفوعة الأجر.

تحتوي هذه البلدان على بنا تحتية للسياحة عديدة وملائمة.

1-1- الأحواض السياحية في العالم:

كانت السياحة في البلدان محدودة جغرافيا واجتماعيا, لكن انطلاقا من عام1960 م تطور النشاط السياحي وزادت الأرقام المسجلة في مجال السياحة لتصل 702 مليون في عام2002

هذه الزيادة صاحبها ازدياد في المناطق فيما بعد ما يعرف بلاحواض السياحية إذ نميز ثلاث أحواض رئيسية وهي:

أ- أوروبـا:

تحتل أوروبا المرتبة الأولى في السياحة العالمية, حيث تتجه اغلب التدفقات السياحية نحو سواحل البحر المتوسط ونذكر منها (Casta de sol) :و ((Casta Brava الاسبانية , cote d'Azur) ,(langue doc)الفرنسية (Ravira) ,(الايطالية , جزر اليونان وبعض الجزر الأخرى مثل ,(Sicile) ,(Corse),(Baléares) وتقصد هذه المناطق نتيجة لاعتدال مناخها وإمكانية الاصطياف فيها ,حيث يمكننا القول أن هناك هروبا من المناطق الأوروبية الباردة إلى السواحل المتوسطية الدافئة.

أما باقي السواحل الأوروبية والمتمثلة في سواحل الأطلسي والبلطيق فتعرف تأخرا في ميدان السياحة مقارنة بسواحل البحر المتوسط ,وهذا يبين مدى تأثير المناخ على التدفقات السياحية ,لكن هذا لا يمنع وجود نوع أخر من السياحة والذي لا يرتبط بالمناخ

وهو السياحة الثقافية والذي يجد رواجا في المدن الأوروبية الرئيسية والتي تعتبر هي الأخرى مراكز للجذب السياحي بالدرجة الأولى ونذكر منها فنيس باريس , أمستردام , هذه المدن تستقبل ملايين السياح سنويا.

فيمل يتعلق بالسياحة الشتوية نميز أربعة بلدان أوروبية تقتسم هذا النوع من السياحة وهي فرنسا , سويسرا , l'Autriche , ايطاليا ,حيث تم إعداد منطقة الألب بمحطات التزلج وتتواجد محطات التزلج أيضا في روما نيا, سلوفينيا ,تشيكا وألمانيا

ب- **أسيـــا:**

تحتل حاليا قارة أسيا وبالتحديد دول جنوب شرق أسيا المرتبة الثانية حيث تعرف السياحة نموا هاما يتعلق بالدرجة الأولى بالنمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدول مثل تايلندا , اندونيسيا , وأرخبيل جزر المحيط الهادي مثل قام ,هاواي ,فيجي ,تستقبل هذه الأحواض سياحا من أوروبا وأمريكا خصوصا إضافة إلى سواح من اليابان.

ج- **أمـريـكا الشمالية:**

بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية تراجع حوض أمريكا الشمالية للمرتبة الثالثة وذلك في السنوات الأخيرة ويعود هذا التراجع أساسا إلى الحالة الأمنية التي تعيشها المنطقة حيث لا يخفى علينا أن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية والاحترازات الأمينة الناتجة عنها قد خفضت من حركة السياح نحو هذه المنطقة . وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم دول أمريكا الشمالية من حيث استقبال السياح حيث تعد مدن مثل فبوريدا و كاليفونيا من اكبر المدن الجالبة للسياح في مجال السياحة الساحلية على المستوى الوطني والإقليمي . نظرا لفقر هذه المنطقة من الناحية التاريخية مقارنة بالدول الأوروبية فان لها نصيبا اقل من نصيب هذه البلدان فيما يخص السياحة الثقافية .لكن تجد بعض المدن التي تشد عن القاعدة وهي مدينة نيو اورليونز ,نيويورك , وواشنطن.

- نميز نوعا أخر من السياحة يميز المدن الأمريكية وهو سياحة الألعاب والقمار والذي يتوضح في نجاح حدائق التسلية من نوع (Dysney Land) ومدن التسلية مثل لاس فيسغان.

– تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية كمائن أخرى للسياحة وهي الكمائن التي تجسد انفرادا السياحة الأمريكية .وهي الكمائن الطبيعية التي تزار كثيرا من طرف السواح ومواطني الولايات المتحدة الأمريكية نذكر منها: الوادي الكبير , شلالات نيا غارا

بالإضافة إلى هذه الأحواض الثلاثة نميز وجود حوضين آخرين هما قارة إفريقيا والشرق الأوسط وسنوضح في الجدول التالي والذي عنوناه بتدفق السياح على الأحواض

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة

2- السياحة في بلدان البحر الأبيض المتوسط:

تعد منطقة البحر المتوسط منطقة مهمة في دراستنا فهي تضم أهم البلدان السياحية في العالم اجمع ,كما تضم أهم الدول السياحية في العالم العربي والإسلامي.

إذا نظرنا إلى الجهة الشمالية للبحر المتوسط نجد أهم حوض سياحي في العالم وهو أوروبا التي تظم أهم الدول السياحية في العالم وجميعها تطل على البحر المتوسط ,فنجد فرنسا والتي يصنف على أنها أول دولة في مجال السياحة تاليها مباشرة دولة اسبانيا كما نجد بلدان أخرى كإيطاليا على مقربة وفي الجهة المقابلة نجد المغرب ,تونس ,مصر وهي أهم الدول العربية والإسلامية في مجال السياحة حيث تستقبل عدادا كبيرا من السياح خاصة السياح الاوروبين لتشكل بذلك امتداد للحوض السياحي الأوروبي.

2-1- فـرنسـا:

تعتبر السياحة في فرنسا نشاطا مهما جدا للبلد ,حيث تعتبر فرنسا منذ عدة سنوات البلد الأول في السياحة عالميا .بلغ عدد السياح سنة 2003 خمسة وسبعون مليون سائح برقم أعمال يقدر باثنين وثلاثين مليار اورو ,هذا الرقم يضع فرنسا في المرتبة الثالثة من حيث المداخيل بعد الولايات المتحدة)خمسة وستون مليار اورو (واسبانيا) واحد وأربعون مليار اورو (وذلك لاحتوائها على ترسانة متنوعة من الإمكانيات السياحية الطبيعية والبشرية وتتمثل فيما يلي : الكاتدرائيات , القصور ,الآثار الرومانية ,مواقع تاريخية للإنسان القديم ,المتاحف ,المواقع الطبيعية ,المتنزهات الوطنية ,المرافق الرياضية ,المحطات الساحلية ,المحطات الرياضية الشتوية ,المحطات العمومية ,متنزهات التسلية.

2-2- تـونــس:

تعد السياحة في تونس العمود الفقري للاقتصاد التونسي و بتصفح الأرقـام والمعطيات لقطاع السياحة في تونس ,يتجلى أمام العيان إلى أي مـدى بلغت السياحة التونسية من تقدم , حيث أصبحت الدولة التونسية من الدول المفضلة لدى السياح خاصة الأوروبيين, إذ تحتل المرتبة الثالـثة في إفريقيا حيث توافد عليها سنة 2000 ما يزيد عن خمسة ملايين سائح وهو ما يعادل نصف عدد سكانها.

إذ تتوفر تونس على عدة مؤهلات سياحية تاريخية ,ثقافية وترويحية إضافة إلى اعتمداها على الملتقيـات الدولية في مختلف المجالات لـكن نذكر في هذا المـجال اكبر الأقطاب السياحية التونسية وهي الحمامات ,طبرقة , القيروان , جربة , توزر , سيدي بوسعيد , زغوان , سبيطة.

إضـافة إلى ذلك نـذكر امتداد الشواطئ علـى طول 1300 ألف و ثلا مئة متر على الساحل المتوسطي.

*يرجع تطـور قطاع السياحة في كل من البـلدين إلى السياسة المنتهجة والاهتمام الكبير بهذا القطاع وذلك بوضع مصالح متخصصة تعنى بتطويريها ,سن قوانين تساهم في تنظيم وتطوير القطاع بلاضافة إلى تهيئة الظروف المنـاسبة للاستثمار الداخلي والأجنبي.

ثالثا: السيـاحة في الجـــزائـر

1- نبذه تـاريخية عن السباحة في الجـزائر:

مرت الجزائر بعدة فترات تاريخية عرفت خلالها قيام عدة حضارات , خلال هذه الفترات نشأت عدة أنواع من السياحة ويمكن تلخيص هذه الفترات فيما يلي:

1-1- الفتـرة الـرومـانية:

أهم نـوع من السياحة التي يمكن تمييزها في هذه الفترة هي السيـاحة المعدنية حيث اشتهر الرومـان بإنشـائهم لعدة محـطات حمـوية Stations termals أو ما يعرف بحمامات المـياه الحـارة ,كانت هذه الحمامات من أهم المـرافق العـمومية المكونة للمدن الرومـانية والتي تقصد من مختلف أنـحاء الإمبراطورية الرومـانية ومن أشهر المدن المـعروفة بحمامتها نـذكر تيبازا ,تيمقاد , جميلة.

1-2- الفترة العربية الإسلامية:

نميز في هذه الفترة نوعين من السياحة:

أ- **السياحة الحموية:** عرفت الحمامات المعدنية إقبالا كبيرا من طرف المسلمين و ذلك لأسباب دينية متـعلقة بالنـظافة إلى أسباب علاجية و اسـتشفائية.

ب - السياحة الدينية: وتتمثل في رحـلات العـمرة والحـج وتتـم بطـريقتين:

عن طـريق القوافل البرية انـطلاقا من المغرب ومرورا بالجزائر في اتجاه مكة

عن طـريق القوافل البحرية انطـلاقا من الموانـئ الجزائرية التي عـرفت بأمانها لقوة أسـطولها في تلك الفترة.

1-3- الفترة الاستعمارية:

تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات في تـاريخ السيـاحة في الجزائر حيث ظـهرت السيـاحة بمـعناها الحـديث.

حيث ابتدأ من عـام 1914 عرفت الجـزائر إقبالا كبيرا من طـرف السيـاح الأثرياء الباحثين عن الأمـاكن المجـهولة وعن المنـاخ الدافئ في الشـتاء.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد عدد السياح المقبلين للجزائر حيث ظهرت السياحة الاجتماعية التي عوضت سياحة الأثرياء فالأمر يتعلق بزبائن ذوي دخل متوسط أو الدخل المحدود لكن بأعداد كبيرة.

1-4- فترات ما بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال اتجهت الجزائر نحو تحسين البنية الموروثة عن الاستعمار وزادة الطاقة الاستيعابية للمرافق السياحية وذلك تقديرا منها إلى أهمية السياحة في مجال التنمية الاقتصادية للبلد.

وكانت أول انطلاقة في هذا المجال عن طريق إكمال برامج مخطط قسنطينة 1957 والمتمثلة فيما يلي.

إنشاء 17200 غرفة فندقية في المجال الحضري 17% من هذه الغرف مخصصة للعاصمة.

إنشاء 1180 غرفة بالنسبة للحمامات المعدنية الموجودة.

1-5- تطور الاستقلال في الجزائر

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا شهدت السياسة السياحية للجزائر عدة تغيرات هذه التغيرات جاءت تبعا للتغيرات السياسية , الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد . يمكننا أن نتابع هذه السياسة وذلك عبر عدة فترات زمنية.

أ- الفترة مـــــا بين: 1962 -1966

- سياحة مبنية على الإرث الاستعماري:

بعد حصولها على الاستقلال ورثت الجزائر هيكلة سياحية مرتكزة أساسا على التركيز على السياحة الساحلية والسياحة العمرانية وذلك لتلبية ذوق الزبائن الأجانب وكذلك للتماشي مع طبيعة المنتوجات الاستعمارية التي تجلب رجال الأعمال للحصول على صفقات والقيام في نفس الوقت بالسياحة.

يمكننا أن نوضح القدرات السياحية التي ورثتها الجزائر عن فرنسا في جدول التالي:

جدول 1: القـدرات السياحية الموروثة عن الاستـعمار

المنـتوج السياحي	حضري	صحراوي	ساحلي	جبلي	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5222
النسبة المئوية	40	8	50	02	100

المصدر: tourisme et développement économique: p:84

تميزت هذه الفترة بما يلي:

خلق مناطق التوسع السياحي.

جمع المعلومات.

حماية الموروث السياحي.

إنشاء الديوان الوطني لسياحة في 1962 والذي يهتم بتسيير العقار السياحي وترقية المنتوج السياحي في السوق العالمية.

ب- الفـترة مـــا بين: 1966 -1980

تأسيس القطاع السياحي بالجزائر تعد سنة 1966 سنة تاريخية للسياحة في الجزائر وهي السنة التي تأسست فيها أول وزارة للسياحة والتي قامت بإصدار أول وثيقة متعلقة بالسياحة والمعروفة بالميثاق الوطني تأخذ هذه الوثيقة السياحية على أنها قطاع ذو أهداف مهمة هذه الأهداف هي:

جلب العملة الصعبة - خلق مناصب الشغل - إدخال البلد في السوق العالمية

من اجل تحقيق هذه الأهداف رسمت هذه الوثيقة استراتيجيه تتمثل في التالي:

تركيز الاستثمارات السياحية والوحدات الإنتاجية من نوع مركبات السياحة من النوع الرفيع على طبقة من السياح الأجانب ذوي القدرة الشرائية المرتفعة.

وضع نظام للتكوين في مجال السياحة والفندقة

- تعتبر السياحة منتوج موجه للتصدير وتوجيه المر دودية للتنمية الوطنية.

كما تعتبر الوثيقة] الميثاق الوطني [مصدرا أساسيا لتنمية وانجاز المشاريع الاستثمارية المقدمة من المخططات التنموية الوطنية الثلاثة ,وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي:

جدول 2: نصيب القطاع السياحية في المخططات الاقتصادية(1967-1977)

المخططات الوطنية	المخطط الثلاثي الأول 1967 - 1970	المخطط الرباعي 1970- 1973	المخطط الرباعي الثاني
الأسرة المبرمجة	1169	35 00	80 00
الأسرة المنجزة	2750	9220	32 206
نسبة الانجاز	32.52 %	26.34 %	%40

المصدر :من انجاز الطلبة بالاعتماد على معطيات كل من Demain l'algerie chérif rahmani 1996,20 aménagement touristique de Annaba page .

كما شهدت هذه الفترة تأسيس مكتب السياحة الجزائرية الذي يهدف الى:

تنظيم وتنفيذ الرحلات السياحية

توفير وسائل النقل للرحلات السياحية البعيدة.

إضافة إلى ذلك تأسيس:

مؤسسة الفندقة والسياحة.

وانضمام النوادي السياحية إلى القطاع السياحي.

رغم كل ذلك وبالنظر إلى الميزانية المقدمة لقطاع السياحة في هذه الرحلة والمقدرة ب2.5% من ميزانية المخطط الرباعي الأول و 1.11%من ميزانية المخطط الرباعي الثاني . وبالنظر إلى نسبة انجاز المشاريع السياحية المبرمجة.

يمكننا القول أن السياحة لم تأخذ مكانتها الحقيقية في هذه الفترة كقطاع ذوي أولوية في التنمية الاقتصادية الوطنية.

ج- الفترة ما بين 1980 إلى1988 : بداية الإصلاح

تماشيا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد ,شهد قطاع السياحة عدة تغيرات وإصلاحات بموجب ميثاق **1980** الذي ينص على:

إنهاء البرامج المسجلة في المخططات السابقة

جمع المعلومات المتعلقة بالأماكن السياحية الوطنية

انجاز مخططات التهيئة السياحية

تحديد نوعية النشاطات السياحية المبرمج إنماؤها

توزيع الاستثمارات السياحية على كل التراب الوطني من اجل تسهيل السياحة الاجتماعية وجعلها في متناول الجميع

تلبية الحاجيات الوطنية بالنسبة لمرافق الراحة والاستجمام وترقية السياحة على المستوى الخارجي باعتبارها مصدر للعملة الصعبة ووسيلة للانفتاح على العالم الخارجي

من الجانب التشريعي نميز نصين قانونيين مهمين جدا وهما:

– المرسوم رقم 298/81 الصادر في 31 أكتوبر 1981 والمتضمن تطبيق الأمر رقم62/66 المتعلق بتحديد المناطق والأماكن السياحية كما يحدد شروط الحصول على رخص البناء في المناطق السياحية ,هذا المرسوم جد مهم لأنه بتحديد هذه المناطق على المستوى الوطني يصبح التدخل على هذه المناطق عن طريق البناء يصبح مشروطا بالحصول على رخصة للبناء والتي تمنح من طرف الوزير المكلف بالسياحة شخصيا.

– المرسوم رقم 372/81 الصادر في 26 ديسمبر 1981 والذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية اختصاصاتهما في القطاع السياحي.

أعطى هذا المرسوم للبلدية والولاية صلاحيات تتعلق بترقية السياحة في المناطق التابعة لها وتحديد مناطق التوسع السياحي وإعداد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية.

إضافة إلى هذه النصوص عرفت هذه الفترة عدة انجازات نذكر منها:

إنشاء الوكالة السياحية sonaltours المتخصصة في السياحة الصحراوية.

إنشاء الشركة الوطنية الحموية والمناخية sonthem مقرها مليانة.

إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية onat التي أوكلت لها المهام التالية:

ترقية المنتوج السياحي والاستثمار والإشهار.

إقامة سياحة صحراوية ذات طابع تجاري موجه للسوق العالمية.

فتح مكاتب سياحية في جميع الولايات.

تحديد وحماية المناطق السياحية.

تشجيع السياحة الاجتماعية.

د- **الفـترة مـــا بين1985/1989**

برمج لهذه الفترة إنشاء مائة ألف (100000) سرير من بينهـا اثنان وثلاثون ألف (32000) ألف سرير موجه للقطاع الخاص ونظرا لضعف الإقبال الأجنبي المسجل والفشل في دخول السوق العالمية للسياحة , هذا الفشـل الذي يـرجع في الأسـاس إلى غياب إستراتجية سياحية وطنية موجه نحو تسويق المنتوج السياحي الجزائري , تبنت السلطات الجزائرية توجيهات جديدة تتمثل في:

تحديد المحاور الكـبرى للسياسة السياحية في الجزائر

تحقيق الأهداف المتعلقة بترقية وبعث السياحة الوطنية

إنشاء شركات سياحية مختلطة.

فيما يتعلق بالمحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية في هذه الفترة نلاحظ بأن أول محور ذو طابع اقتصادي بحت , حيث يهدف إلى الوصول إلى مليون ونصف سائح أجنبي ومليوني جزائري وذلك للحصول على ستمائة مليار سنتيم سنويا

من بين المحاور الأخرى نجد الارتقاء بنوعية المؤسسات الفندقية حيث وضعت معايير لتصنيف

المؤسسات الفندقية والسياحية وهذا ما ينص عليه القرار المؤرخ في 1 فيفري 1985 الصادر عن وزارة الثقافة السياحية.

هـ- **الفتـرة مـا بين1985 /2006**

مع التغير الذي عرفته السياحة الجزائرية ولتحول نحو الاقتصاد الحر ,عرفت السياحة الجزائرية بدورها تغيرات جذرية في سياستها وتتمثل فيما يلي:

القيام بجرد كامل للوضعية الحقيقية لقطاع السياحة مع توضيح الإرادة السياسية الجديدة الداعمة للقطاع السياحي الخاص والرغبة في خلق شراكة مع الأجانب لتحويا قطاع السياحة إلى صناعة قائمة بذاتـها.

الانفتـاح على السوق العالمية السياحية بصور أكثر فعالية من السابق وذلك بالمشاركة في المعارض العالمية للسياحة والأسفار ابتداء بالمشاركة في المعرض الذي أقيم في الدار البيضاء

(blanca) Casa ما بين 23 و29 جانفي 1991 في إطار الاحتفال بالنسبة السياحة الإفريقية.

كانت الأهداف من هذه المشاركة متعددة لكن نذكر منها الأهم وهو:

تحسين صورة الجزائر بالنسبة لوسائل الإعلام الأجنبية ووكالات السفر العالمية والزبائن يحتاج هذا الانفتاح إلى تنظيم يهتم بتنمية السياحة في الداخل من اجل ذلك تأسيس الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وهذا وفق المرسوم التنفيذي رقم 70/92 الصادر في 21 ديسمبر 1998

نشير بالذكر أن الجانب التشريعي في هذه الفترة قد تدعم بعدة نصوص قانونية نذكر منها:

المرسوم رقم 92/101 الصادر في 3 مارس 1992 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 12/85 الصادر في 26 جانفي 1985 الذي يعرف وينظم الوظيفة الفندقية والسياحية

القانون رقم 98/04 الصادر في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث والإرث الثقافي.

القانون رقم 06/99 والذي يفرض على الوكالات السياحية توظيف مرشدين سياحيين معتمدي

المرسوم التنفيذي رقم 46/00 الصادر في 01 مارس 2000 والذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد طرق تنظيميها وتسييرها واستغلالها.

المرسوم التنفيذي رقم 138/01 الصادر في 26 ماي 2001 المحدد لشروط إنشاء واستغلال أراضي التخييم.

2- مناطق التوسع السياحي في الجزائر

2-1- تعريف:

تأخذ صفة منطقة للتوسع السياحي كل منطقة ا واو امتداد من التراب الوطني يتمتع بنوعية أو خصائص طبيعية ,ثقافية أو سياسية لها صلة بالسياحة , ولها قابلية التوطين والتنمية للبنى التحتية

السياحية ,ويمكن استغلالها للتنمية بشكل واحد أو عدة إشكال من السياحة ذات المر دودية.

يمكننا أن نقسم مناطق التوسع السياحي إلى قسمين أساسيين:

أ- مناطق التوسع السياحي المصنفة:

وهي المناطق المصنفة والمذكورة في المرسوم الصادر في 5 نوفمبر 1988 وهي مائة وثلاث وسبعون (173) منطقة توسع سياحي موزعة على ثلاث مجموعات كالتالي:

مائة وواحد وأربعون (141) منطقة توسع سياحي ساحلية

اثنا عشر (12) منطقة توسع سياحي في الهضاب العليا

عشرون (20) منطقة توسع في الصحراء.

منـــاطـق التـوسع الســياحي الساحلية:

وهي المناطق الساحلية أو الواقعة بالقرب من الساحل , ويبلغ عددها 141 تتوفر على إمكانيات سياحية عديدة:

انطلاقا من موقعها الساحلي توفر إمكانيات الاصطياف ,الراحة والاستجمام ,الصيد ,الغطس, الرحلات البحرية...نظرا لتاريخ المنطقة الحافل تقدم هذه المناطق إمكانية نشوء سياحة ثقافية لاستغلال الثروة التاريخية.

قدم المناطق الغابية الساحلية إمكانية قيام عدة أنواع من السياحة: الراحة والاستجمام , الرياضة الجبلية , الصيد , الحرف اليدوية...,

منـاطق التـوسع السـياحي في الهـضاب العـليا:

تشكل هذه المنطقة 7% من إجمالي مساحة منـاطق التوسع السياحي في الجزائر .تقدر هذه المساحة بـ ثلاث آلاف وأربع مائة وسبع وأربعون (3447) هكتار.

تمـركز أهم المناطق في الجهة الشمالية والشرقية لهذه المنطقة حيث تحتوي ثروات تاريخية خاصة بقايا المدن الرومانية والحمامات المعدنية.

ب - مناطق التوسع السياحي الصحراوية:

تتمتع هذه المناطق بإمكانية سياحية متميزة عن باقي المناطق ونذكر منها:

لواحات والتي تعتبر دعامة التنمية السياحية الصحراوية

مساحة شاسعة تقدر بتسع آلاف وأربع مئة وسبعة وثلاثون هكتار (9437)

وفرة إمكانية قيام السياحة المترفة.

جدول 3: توزيع مناطق التوسع السياحي عبر المجال الجزائري

الجهة	عدد المناطق	المساحة بالهكتار	%
الساحل	141	35903.96	74
الهضاب العليا	12	434.00	07
الصحراء	20	9437.00	19
المجموع	174	48787.96	100

المصدر aménagement touristique du littoral du Annaba 1996 :ص17

يوضح الجدول وجود عدم توازن في توزيع هذه المناطق على التراب الوطني لكن هذا لا يمنع من وجود تكامل بين المناطق فنلاحظ وجود سياحة صيفية يفي الشمال وسياحة شتوية في الجنوب مما يجعل من السياحة موردا هامه للتنمية وذلك على مدار السنة.

ج- **مناطق التوسع السياحي غير المصنفة.**

نعني بمناطق التوسع السياحي غير المصنفة جميع المناطق السياحية التي لم تدرج ضمن تصنيف مناطق التوسع السياحي المائة والثلاث وسبعون (173) والتي لها قوة جذب للسياحة وتحتوي على مرافق للراحة والإقامة هذا النوع موجود عبر كامل التراب الوطني.

3- أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية:

بالإضافة إلى كونها عاملا هاما لجلب العملة الصعبة تلعب السياحة دورا هاما في التنمية الاقتصادية للجزائر وتبرز هذه الأهمية في النقاط التالية:

أ- **عامل للتوازن الاجتماعي والاقتصادي:** تتميز الهيكلة الحضرية الجزائرية بوجود عدم توازن ,وهذا راجع في الأساس إلى عوامل تاريخية , عوامل طبيعية وتوزيع الثروات الطبيعية.

تتميز الهيكلة الحضرية الجزائرية بوجود عدم توازن , وهذا راجع في الأساس إلى عوامل تاريخية, عوامل طبيعية وتوزيع الثروات الطبيعية.

أن تركز الوحدات الإنتاجية والادرات على الشريط الساحلي وخاصة في المدن الكبرى , الجزائر, وهران ,عنابة , أدى إلى خلق مهمشة تعاني من اختلالات اجتماعية واقتصادية.

توفر السياحة فرصة حقيقة لهذه المناطق المهمشة في مجال التنمية , باعتبار أن السياحة نشاط سهل التوطين حيث أن إنشاء مشاريع سياحية لا يعتمد على المواد الأولية المكلفة ا والى

التقنية المتطورة أو اليد العاملة والإطارات ذات المستوى العالي بقدر ما تعتمد على توفر الظروف الأولية لقيام السياحة كالمناظر الطبيعية الخلابة , الثروات التاريخية ,الحرف التقليدية , المياه الساخنة.....الخ

ب- خـلق مـناصب الـشـغل:

إن المناصب الناتجة عن النشاط السياحي هي مناصب معتبرة من حيث الجانب الكمي فقد أحصت منظمة السياحة العالمية أن مناصب الشغل الموفرة في الفندق كمثال بمقدار 0,5 منصب شغل مباشر لكل سرير بالإضافة إلى عدة مناصب أخرى غير مباشرة.

يمكن أن نميز ثلاث أنواع من مناصب الشغل المباشرة من طرف النشاط السياحي:

- **في المرتبة الأولى نجد منـاصب الشـغل المـباشرة:** وهي مناصب العمل المقدمة من طرف القطاع السياحي بصفة مباشرة وهي في عدة مجالات: الفندقة ,المطاعم , الوكالات السياحية ,التكوين السياحي.....

- **مناصب الشغل غير مباشرة:**

وهي مختلفة ونذكر منها البناء والأشغال العمومية ,النقل ,التموين)مواد غذائية ,ملابس , أحذية.

- **مناصب الشغل المكملة:**

وهي الوظائف التي تلبي حاجيات التجمعات السكانية التي تعيش من السياحة ونذكر منها: المصالح العمومية ,الصحة ,التعليم.....

د- **المحافظة على الكمائن السياحية وتثمينها:**

إن المحافظة على الكمائن السياحية وتثمينها عاملان أساسيان للتنمية الحالية والمستقبلة للاقتصاد باعتبار إن الكمائن السياحية هي المادة المقدمة للسياحة أي أنها المنتوج السياحي لذلك يجب الحفاظ عليها عبر:

- **الحمـــاية:** إن حماية الكمائن السياحية المستغلة وغير المستغلة تترك الباب مفتوحا لإمكانية الاستغلال المستقبلي لها.

- **التثـمين:** ويتم ذلك بإجراء أشغال التهيئة الأولية لمناطق التوسع لاستقبال البنى التحتية السياحية.

يحدد الرسوم الصادر في 4 أفريل 1966 هذه الأشغال كما يلي:

فتح طرق تؤدي إلى مناطق التوسع السياحي.

تزويد هذه المناطق بالمياه الصالحة للشرب عن طريق السدود والآبار.

تزويد بشبكة الغاز والكهرباء.

4- أثار السياحة على الاقتصاد الوطني الجزائري:

4-1- الآثار الاقتصادية:

تعد السياحة بإشكالها المختلفة ركيزة أساسية الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها المادي والذي بات يشكل مصدرا من مصادر التمويل الاقتصاد الوطني وتستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية كونه يساهم في زيادة الدخل القومي بالعملات الأجنبية وبذلك قدرة البلد على تسديد الديون وتغطية العجز في ميزان المدفوعات للدولة اعتبارها الشرط السياحي جزء من قطاع الخدمات والملاحة الخدمات المالية كما يلعب دوراهما في خلق العديد من فرص العمل من القطاعات المرتبطة به

4-2- مساهمة السياحة في الصادرات:

كما هو معروف أن القطاع السياحي يؤثر بالقطاعات الأخرى وتتناسب الحركة الاقتصادية في البلد طردا مع الحركة السياحية فكلما تطورت هذه الأخيرة كلما ارتفع الطلب على السلع والخدمات.

جدول 4: يوضح مجموعة الصادرات من السلع والخدمات الجزائرية للفترة الممتدة من (2000-2007)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
الجزائر	216.500	244.600	322.200	463.300	547.400	634.800	404.80

بالنظر إلى الجدول نجد بان صادرات الجزائر من السلع والخدمات انتقلت من 216.50 مليون دولار عام 2000 إلى 634.80 مليون دولار عام 2007 حيث قدر المتوسط ب 404.80 مليون دولار وهذا مؤشر جيد بالنسبة لبنية الاقتصادي الوطني الجزائري.

4-3- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

أن الملاحظ لهذا الجدول يجد أن هناك تطور خلال فترة الدراسة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 420.72 مليون دولار سنة 1995 إلى 138.126 مليون دولار سنة 2009 أي ارتفاع ثلاثة مرات وهذا جيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.

جدول 5: مساهمة السياحة (%) الناتج المحلي الإجمالي الجزائر خلال الفترة (1995-2009).

السنة	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة%	0.06	0.18	0.65	0.21	0.13	0.13	0.16	0.17	0.07

شهدت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري تطور مع بعض التذبذبات حيث قدرت أعلى نسبة ب 1.65% عام 2003 وبذلك بلغ متوسط مساهمة السياحة خلال هذه الفترة ب0.32%.

4-4-مساهمة السياحة في التشغيل:

تعد السياحة من اكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة فهي صناعة كثيفة العمالة كما أن خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أسرع من معدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنمو 1.5% ويعد النشاط السياحي دورا هاما في خلق فرص التوظيف سواء بتشكيل مباشر يتصل باستغلال المقاصد السياحية أي داخل القطاع ذاته كالعمالة المتخصصة للنقل السياحي والإرشاد السياحي وحماية السياح وحفظ شؤونهم أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في خلق فرص العمل بالتفاعلات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية التحتية والزراعة والتجارة والمواد الغذائية والرعاية الصحية.

وطبقا لدراسات مكتب العمل الدولي فان معدل خلق وضائق مباشرة في قطاع الفنادق يتراوح ما بين 0.5 إلى فرصة عمل واحدة لكل غرفة جديدة في فندق ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل إلى 1.5 أو أكثر.

ويتوقع من منظمة السياحة العالمية أن يتمتع القطاع السياحي العالمي بنمو مستدام بواقع 4.3%.

سنويا خلال الفترة 2006-2008 وسيرافق هذا العام النمو وزيادة في تشغيل اليد العاملة في هذا القطاع وقد بلغ عدد العاملين الكلي في القطاع السياحي) مباشر وغير مباشر 231.2 (مليون عامل بما تمثل نسبة 8.3% من حجم العمالة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 262.6 مليون فرصة عمل في عام 2017 محافظا على النسبة الحالية ب % 8.3من حجم العمالة العالمي و 2.1 من كل فرصة عمل عالمية ويلاحظ أن عدد العاملين مباشرة بالقطاع السياحي العام2007 م بلغ 67.1 مليون أي ما بنسبة 2.8% من العدد الكلي من العاملين بهذه الصناعة.

إن التشغيل في المجال السياحي بالجزائر فيمكن اعتباره من جهة انه يتطور عبر الزمن ومن جهة تعتبره الأرقام ضعيفة بما تملكه من مقومات وإمكانيات فيمكن إبراز عدد المستخدمين في قطاع:

بالنسبة لهذا الشكل نلاحظ أن هناك زيادة لعدد العمال المباشرين في القطاع السياحي فقد ارتفعت ب 41ألف عامل من عام 1995 إلي 2008 كما العدد الإجمالي للعمال في هذا القطاع ب 237,5 ألف عامل وهذا نتيجة زيادة المنشأة الفندقية خاصة بعد عودة الأمن والاستقرار للبلد فعد ما كانت عدد الفنادق 653 سنة 1995 أصبحت 1147 فندق هذا ما استدعى مزيدا من اليد العاملة سواء كانت بالفنادق والمطاعم وبالقطاعات ذات الصلة كالبناء والتجهيزات وغيرها خاصة وأنها تدخل مع قطاعات أخرى ما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل كما تعمل الجزائر على تشجيع الاستثمار في هذا المجال بلاضافة إلى اعتماد إستراتيجية التنمية للقطاع على مدى متوسط والبعيد فمن المتوقع أن يصل عدد العمال في هذا القطاع عام 2018إلى 66,4 عامل وذلك تبعا للاستثمارات المبرمجة في الفترة اللاحقة فقد بلغت مساهمة هذا القطاع بنسبة 5,1% لعام 2010 من حجم العمالة للاقتصاد الوطني.

- أثار السياحة على المستوى المعيشي:

إن انعكاسات الايجابية للسياحة على الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق الثورة البلد أو بتوفير مناصب الشغل التي تسمح بالاستيطان الذي يمكن أن ينعكس بطريقة ايجابية على أفراد هذه المجتمعات بتحقيق الرفاهية للأفراد وتحسين ظروف

حياتهم هذه الأخيرة تختلف من بلد إلى أخر وذلك بحسب الإرادات السياحية والعدد الإجمالي للسكان.

جدول 6: تطور نصيب الفرد من الإيرادات السياحية الجزائرية خلال الفترة(1995-2009)

الوحدة: 1 دولار أمريكي

	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
نصيب الفرد من الإيرادات السياحية بالجزائر	0.96	3.24	3.54	5.51	5.55	6.47	6.57	8.42	2.42	4.79

من خلال الاطلاع على الجدول نجد أن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية بالجزائر يتطور من سنة إلى أخرى حيث بلغ في المتوسط 4.79 دولار للفرد وقد بلغت أقصى حد عام 2008 محققا8.42 دولارا وهي نسبة ضعيفة هذا يعود إلى تطور حجم الإرادات وارتفاع العدد السكاني في الجزائر من سنة إلى أخرى وهذا بدوره سينعكس على المستوى والنمط المعيشي للأفراد وهذا ما لاحظناها من خلال دراستنا لنصيب الفرد من الإرادات وينصح أكثر من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذا بلغ في المتوسط % 6.83 كما فتح المجال أمام لأفراد من خلال توفير مناصب شغل وبذلك تخفيف نسب البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد فقد شهد نصيب الفرد من الإيرادات السياحية.

4-5- الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية: إن تنفيذ هذا البرنامج بوتيرة متواصلة ينجم عنه بروز عدة انعكاسات ايجابية في مجال خلق مناصب الشغل وزيادة العائدات السياحية.

أ- منـاصب الشغل:

يبقى عدد الأسرة المستقلة هو المقياس المرجعي لتحديد عدد مناصب الشغل ,فحسب منظمة السياحة العالمية فان سرير الواحد يخلق 0.5 منصب شغل مباشر و 1.5منصب شغل غير مباشر.

وهذا وارتكازا على أن التوقعات تشير إلى انه سيتم انجاز حوالي 000 115 سرير إضافي إلى آفاق ,2013 فان عدد مناصب الشغل المباشر تقدر ب 700 57 منصب وعدد مناصب الشغل الغير مباشر تقدر بـ 500 172منصب شغل.

وبالتالي فان العدد الإجمالي لمناصب الشغل هو 000 230 منصب.

ب- العائدات السياحية بالعملة الصعبة:

تقدر العائدات بالعملة الصعبة في 2013 بحوالي 6.4 مليار دولار متراكمة.

لكن في سنة 2006 تم وضع استراتيجة جديدة لأفاق 2015 المعدة من طرف وزارة السياحة حيث تمحورت في 4 نقاط رئيسية هي:2

تنمية كل أنواع السياحة في الجزائر.

تبني الاستدامة.

جعل قطاع السياحة المنتج الأول للصادرات خارج المحروقات.

زيادة التدفقات للسواح الأجانب.

كل هذه إستراتيجية تم ترجمتها في مخطط سمي " المخطط التوجيهي للتنمية والتهيئة السياحية المستدامة. SDDATD "

4-6- تطوير الاستثمار السياحي:

يتم تخصيص الاستثمارات السياحية من خلال مرحلتين الأولى من 2004 إلى 2007 والثانية من 2008 إلى2013 .

المرحلة(2004 -2007) :

في هذه الفترة فان طاقات الإيواء المقرر انجازها تقدر بـ 000 55 سرير وبتطبيق تكلفة 1.5 مليون دينار للسرير فان قيمة الاستثمارات المرتقبة خلال هذه الفترة تقدر بـ 150مليار دينار.

المرحلة(2008 -2013) :

إن طاقات الإيواء المقرر انجازها خلال هذه المرحلة تقدر بـ 60 000 سرير وبتطبيق تكلفة 2.5 مليون دينار للسرير فان قيمة الاستثمارات المرتقبة خلال هذه الفترة تقدر بـ 150مليار دينار.

وبالتالي فان قيمة الاستثمارات الإجمالية خلال هذه المرحلة من 2004 إلى 2013 تقدر بـ 232.5 مليار دينار.

4-7- زيادة طاقات الإيواء:

يتم زيادة طاقات الإيواء من خلال المرحلتين (2004 -2007) و.(2008 -2013)

المرحلة(2004 -2007) :

خلال هذه المرحلة ينتظر أن يتم انجاز طاقات إيواء تقدر بـ 55 000 سرير .

المرحلة:(2008 -2013)

خلال هذه المرحلة ينتظر أن يتم انجاز طاقات إيواء تقدر بـ 60 000 سرير.

وفي خلال المرحلة 2004-2013 فانه ينتظر أن يتم انجاز طاقات إيواء إجمالية قدر 500 11 سرير ,مما يعني عدد إجمالي يقدره بـ 000 187 سرير لأفاق.2013 .

خلاصة الفصل:

تعتبر السياحة واحدة من أهم الأنشطة التي ابتكرها الإنسان في بحثه الدائم والمتواصل عن طرق وأساليب جديدة لتطوير نفسه أولا ومجتمعه للسير في ركب التقدم و الرقي ,فمن الزراعة إلى الصناعة ثم السياحة باعتبارها القطاع الإنتاجي الثالث إذ ما وصفت بأنها الصناعة تقدم الخدمات,

هذه الأخيرة التي يعتبرها البعض عنصر ثانوي إلا أنها تحمل في طياتها الكثير من المزايا والقدرات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي, الاجتماعي والثقافي من خلال هذا الفصل نستدرك أهم المحاور التي تساعد في التنمية السياحية ببلد ما ,إذ تبقى تتحكم في السياحة عدة عوامل أو محاور تزيد في تنميتها وتطويريها إذ أن اغلب البلدان التي نجد السياحة بها متطورة تنتهج سياسة تخطيط سياحي محكم إذ أن التخطيط السياحي هو إستراتيجية تنتهجها الدول في تنظيم سير الحركة السياحية بها بما في ذلك من تنظيم لمنشآت الاستقبال والتي بدورها تلعب دورا كبيرا في زيادة توافد السياح بالإضافة إلى التنظيم ونوعية المنتوج والخدمات فتستلزم تسيير سياحي محكم.

أصبحت السياحة الثقافية عنصرا هام في القطاع السياحي و من هذا الواقع تستمد استمراريتها في الحفاظ على مؤهلاتها وعلى توافقها مع تجسيد مبادئ السياحة المستدامة وتحقيق التنمية المحلية واستدامتها ، ما يسمح بالعمل على تنمية هذه السياحة وتطويرها، تقديم استراتيجية تعمل على تنميتها في ظل المحافظة على الموارد لأجيال القادمة، وتساهم في عمل على دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المحلية.

الفصل الثالث: التنمية المحلية

تمهيد

أولا: مقومات وأساسيات التنمية المحلية

1- ماهية التنمية المحلية

2- أهداف ومقومات التنمية المحلية وأجهزتها

ثانيا: التمويل والمشاركة في التنمية المحلية

1- تمويل التنمية المحلية

2- أنماط المشاركة في التنمية المحلية

3- المتابعة وتقييم العملية التنموية

ثالثا: تطور مراحل التنمية في الجزائر

1- مدخل تاريخي للتنمية في الجزائر

2- استراتيجية الدولة للتنمية الشاملة

3- وضع التنمية فترة التسعينات

خلاصة الفصل

تمهيد:

حظيت السياحة المعاصرة كنشاط بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة، لقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر وانطلاقا من الأهمية المتزايدة لها كان من المفروض الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة والحفاظ على مواردها كإطار شامل لكل عمليات التنمية السياحية.

تعد السياحة أحد القطاعات الأكثر أهمية عبر العالم فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها ولهذا فكثير من الدول جعلت من هذا القطاع حجر أساس اقتصادها.

لذلك سنحاول التطرق إلى مقومات وأساسيات التنمية المحلية وذلك بالتطرق إلى ماهية التنمية وأهدافها وكذا التمويل والمشاركة في التنمية المحلية والتطرق الى مراحل تطور التنمية بالجزائر.

أولا: مقومات وأساسيات التنمية المحلية

1- ماهية التنمية المحلية:

لم تكن التنمية معروفة قبل الحرب العالمية الثانية كما أنها لم تظهر بالدول الاستعمارية ، مما يعكس وضع الدول التي كانت تحت الاستعمار وجاء الاهتمام بالتنمية ضمن حركة التحرر الوطني في الدول المختلفة والمستعمرة، اما الفكر الغربي فكان يرى بأن اتنمية تحصل بصفة عفوية آلية من تلقاء نفسها، من ثم أدت عدة ظواهر تأثير كبيرا في اتجاه وضع برامج تنموية للاقتصاد الوطني في ظل التطور العالمي ويكمن حصر الظواهر إلى ثلاثة[28]:

- **الظاهرة الأولى:** وتشمل تلك النجاحات التي حققها الاقتصاد الاشتراكي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وما حققته بعض البلدان الأوروبية الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما يترجم أن التنمية الاقتصادية نجحت الى مستوى كبير معتمدة في ذلك على سياسة التخطيط والبرمجة، كما شاهد العالم التحول الذي حققته روسيا من بلد رأسمالي متخلف إلى بلد صناعي بفضل الاشتراكية متطور محتلة المركز الثاني عالميا، أن سرعة الانجاز والتحول الذي شهدته هذه المجتمعات في فترة زمنية قصيرة تؤكد على انقلاب في الفكر الاقتصادي المعاصر للاهتمام أكثر بقضايا التنمية.

- **الظاهرة الثانية:** تظهر في تلك التناقضات البنيوية للرأسمالية كنظام اجتماعي، اقتصادي وهي ملازمة لهذا النظام وبالتالي هذه التناقضات تولد كنتيجة

[28] طلال البايا: قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث. الطبعة الثالثة.بيروت، دار الطليعة، مارس 1986، ص75.

للعديد من الأزمات الدورية على الاقتصاد كمشكل التضخم والكساد أما على الصعيد الاجتماعي البطالة والتهميش.

- وأمام هذه الأزمات المتكررة يسعى الاقتصاديون لإيجاد حلول للقضاء على هذه الأزمات والأخذ بأمثلها فظهرت نظرية تناسق المصالح، ونظرية المؤسسة، والرأسمالية المنظمة التي يمثل كنز أحد اعلامها بما قدمته من مفاهيم...

- **الظاهرة الثالثة:** تتمثل في ذلك النهوض العاصف لحركات التحرر الوطنية التي استطاعت في العديد من الدول أن تسترجع سيادتها واستقلالها السياسي مما جعل التنمية أمام هذه البلدان حلم يجب الوصول اليه، وأصبحت معظم هذه الحركات التحررية في سدة الحكم في بلدانها، وتعد انظمة جيدة ثورية تفكر في إقامة بنى تحتية هامة للنهوض بالاقتصاد الوطني ومنه الاستقلال الحقيقي الذي يقضي على التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتمثل هذه القضايا رهانات التنمية الشاملة إذا تحققت فمعناه المكانة للدولة على صعيد المجتمع الدولي والانسجام الداخلي.

2- أهداف ومقومات التنمية المحلية وأجهزتها

2-1- اهداف التنمية المحلية

إن تحديد الاهداف لأي تنمية يعني التخطط الهادف والواعي الذي يعتمد على العقلانية وأي تصور يريد الاستمرار عليه تحديد أهدافه، ومن الصعب تحديدها بدقة لاختلاف ظروف كل مجتمع محلي وانطلاقا من اختلاف الأوضاع والحاجيات التنموية الحقيقية من مجتمع إلى آخر، إلا أنه يمكن أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي

يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة [29] للتنمية المحلية و أيّ كان هذا المجتمع الحلي في النقاط التالية:

أ. **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** إذ اشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار افرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، إن الأفراد داخل المجتمع المحلي من احتياجاتهم الأساسية والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة الى توفيرها أو التخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة، وانتشار الأمة والبطالة، والفقر، وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الفرد والمواطن الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر امكانية التطلع لما هو افضل.[30]

ب. **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:** لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي الى آخر، وأضحى الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام الآخرين وهذا لطبيعة المادة السائدة أصبحت مؤشرا للمكانة الاجتماعية.

والحقيقة أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي، والولاء للإنسانية وأن يشعر الفرد أنه في كيان يحترم و]اخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين، وإن تحرص هذه القيم على حمايته والاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع.[31]

---

[29] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون. مقدمة في التنمية والتخطيط. دون ط، بيروت، دار النهضة العربية.1983، ص49.

[30] علي ابراهيم سلامة: اقتصاديات التنمية، دون ط. مصر: منشأة المعارف الاسكندرية. 1991، ص110.

[31] نفس المرجع. ص110.

ت. **تقليل التفاوت بين الأفراد:** تعيش البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة ، فتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، ينشأ التفاوت وتشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، فيا تتزايد طلبات فئة الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة الى استراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، ما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي.

ان تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يعد من بين الأهداف التي يجب ان تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو أخرى[32].

ث. **بناء الأساس المادي للتقدم:** إن بناء الأساس المادي مهم لأية تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدما تختار اتجاها تبعا لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية33 التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياتها التنموية وحاجاته الاجتماعية.

ج. **زيادة الدخل المحلي:** إن زيادة الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأية تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي تلك المداخيل التي على أساسها يتم برمجة مشاريع وإقامة

[32] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص49.

[33] نفس المرجع، ص54.

خطط، لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة اعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي34، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي.

ح. **الرفع من مستوى المعيشة:** إن الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيق لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية. فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغييرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلاءم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، والمعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.

خ. **اتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:** إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائق في سبيل التنمية، والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية الإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.[35]

2-2- مقومات التنمية المحلية:

نتطرق هنا إلى المقومات التي تعتمدها التنمية المحلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها وهي بمثابة عناصر لهذه التنمية، والتي تتعدد حسب وجهات نظر الباحثين، فهناك من يجعلها ثلاث مرتكزات وهناك من يراها أربعة أساسيات، وهناك من يحصرها في ستة عناصر عرضها في أربعة عناصر أساسية نستعرضها كالتالي:

---

[34] نفس الرجع، ص53.

[35] المقصود بها تلك السلطات القائمة على الوجاهة والمادية. والتي غالبا ما تكون عوامل عانقة أمام التنمية لأنها تغير من أدوارها ووظائفها.

أ. التغير البنائي(البنياني):

التغير البنائي يؤثر في أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن تلك الادوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي أن يحدث هذا النوع من التغير تحول في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي[36]، واستحداث مؤسسات انمائية وأسلوب التنمية والأخصائي المتعدد الاغراض والمهام[37] ان التنمية المحلية تؤدي إلى تغيير بنائي، ولا يمكن تصور مجتمع متخلف تحدث فيه تنمية ولا يتغير بناءه الاجتماعي بل انطلاقة التنمية المحلية وهدفها أن تفضي الى تغير بنياني حقيقي بالمجتمع المحلي لتتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت.

ب. الدفعة القوية على المستوى الوطني:

لن يتأتى للمجتمعات المحلية الخروج من دائرة التخلف إلا بحدوث دفعة قوية، ودفعات متسلسلة لأحداث تغيرات كيفية في المجتمع المحلي، وتمتلك الحكومات في البلدان المتخلفة امكانيات التغيير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد، وأحداث الدفعة القوية.

ان احداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي تؤدي إلى تغييرات تقلل من حدة التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين ونشر التعليم بين الأهالي، وتوسيع مشروعات الإسكان وتوزيع الخدمات عادلا.

ان حدوث تنمية محلية يتطلب دفعة قوية والتي تتطلب قوة مدربة لتغطي احتياجات التنمية في مجالات العمل المختلفة.

---

[36] عبد الباسط محمد حسن. التنمية الاجتماعية. الطبعة الثانية. القاهرة: دار غريب. 1977، ص110.

[37] نبيل السمالوطي. مرجع سابق، ص204.

ت. الاستراتيجية الملائمة:

ان الاستراتيجية ضرورية لكل عمل وخطة تنموية وتتحدد الاستراتيجية وفق تحديد الأهداف والتخطيط العقلاني لتحقق التنمية المحلية أهدافها في التغيير البنائي الشامل. فتدخل الدولة للتغيير البنائي عبر مؤسساتها الوطنية والمحلية ومشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع وهيئاته، فتضافر الجهود في حاجة الى وضع استراتيجية ملائمة ومحكمة تنطلق من ذات المجتمع المحلي، كما تقتضي الاستراتيجية الملائمة لأحداث التنمية المحلية ان تقوم استراتيجية التخطيط على التكامل بين من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مهتدين لعملية التغير الاجتماعي للتنمية من جهة وتنمية الموارد البشرية من جهة ثانية واعتماد برامج الاتصال الفعالة بوسائل سمية وبصرية.[38]

ث. استحداث الانساق الديمقراطية داخل المجتمع المحلي:

ان التنمية المحلية في حاجة إلى انشاء وتعاون الانساق الديمقراطية معها والتي تتمثل في التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحية القانونية والدستورية كالمجالس المحلية والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وممثلي العشائر وأصحاب المكانة الاجتماعية المحلية، وبالتالي التنسيق الكامل بين الجهود الحكومية والشعبية.

2-3- اجهزة التنمية المحلية:

التنمية المحلية كظاهرة اجتماعية لأحداث تغيير بناي ضمن المجتمع المحلي وهذا من خلال أجهزة مساعدة للوصول الى النتائج المرسومة وهذه الاجهزة هي برامج تتبعها السياسيات التنموية، وكثيرا من الدول النامية تعتمدها في تطبيقاتها وهي ثلاثة برامج أساسية نجملها فيما يلي:

[38] نبيل السالوطي. مرجع سبق ذكره، ص207.

أ. **البرامج التكاملية:** وهي تلك البرامج المخططة على الصعيد الوطني وتهدف إي تنمية المجتمع من مختلف القطاعات، ويؤدي مثل هذه البرامج في مراحلها الأولى الى احداث تغيرات جوهرية لتحقيق توازن انمائي يقوم على التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والجهود الحكومية والجهود المحلية الشعبية ، وفي هذه الحالة تمر الموارد المالية والفنية والأساسية عبر هذا التنظيم لتحقيق اهداف التنمية المخططة مركزيا بالتنسيق مع الإدارة المحلية التي هي امتداد للأجهزة المركزية الوطنية.

إن إيجاد أجهزة خاصة بالإنماء ولجان وهيئات يضمن توافر الاتصال بين أهرام مؤسسات السلطة المركزية وقواعد المؤسسة والجهود المحلية، وتعمل المراقبة القريبة والمتابعة التي يتطلبها تنفيذ هذه البرامج الانمائية التي تدخل ضمن الخطة العامة للدولة[39] ، وتهدف البرامج التكاملية إلى تحقيق التنسيق في مستويات ثلاث[40]، يتمثل المستوى الأول في الجانب الإداري المركزي عن طريق مكاتب للتخطيط ومديريات ، والمستوى الثاني يتمثل في الجانب الفني بتنسيق الخدمات، أما المستوى الثالث فهو يشمل الجانب الميداني لجهود التنظيمات الاقليمية والمحلية.

ب. **البرامج المكيفة:** وهي برامج مركزية تنشط على مستوى المجتمع الوطني كاملا، غير أنها ترتكز على تنظيم المجتمع المحلي ولمساعدة الذاتية، وتسعى إلى توجيه الجهود المتطوعة نحو تحقيق الاهداف المحددة على المستوى المحلي، والبرامج المكيفة كونها لا تسعى الى تغيرات جذرية في التنظيم الإداري الحكومي العامل، بل قادر أن يتكيف مع النظم الإدارية القائمة، وتسعى البرامج المكيفة إلى إحداث تطوير في المجتمع المحلي عن طريق

[39] سمير كامل محمد. مرجع سبق ذكره. ص24.

[40] محي الدين صابر، قضايا التنمية في الجتمع العربي. الطبعة الأولى. تونس: الدار التونسية للنشر. 1983، ص135.

الجهود المشتركة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية مع تغيرات طفيفة على النظم الحكومية في بعض الأحيان الموجودة على المستوى المحلي.

إن العاملين في تنمية المجتمع المحلي عادة من المدربين فنيا على اعمال التنمية في حين هم عمال لدى النظام الحكومي العام، فالبرامج المكيفة تتكيف مع الضرورة العملية والتكيف بسبب التكامل (الإداري والفني والمحلي) لتحقيق هذا النوع من البرامج.

ت. **برامج المشروعات:** وهي نوع من برامج تنمية المجتمع المحلي ذات أهداف متعددة أما نطاقها المجالي فهي محددة جغرافيا وإقليميا وقد تشمل احد القطاعات الاجتماعية ضمن المجتمع الوطني، ويعد برامج المشروعات من أكثر برامج تنمية المجتمع نفعا للشعوب النامية التي تعاني وحدتها الوطنية بعض التفكك[41] وشساعة في أقاليم مناطقها كما هو الحال في بلد قاري كالجزائر أو لتوطين البدو واستقرارهم كما حدث في الجزيرة العربية وخصوصية المنطقة كبرامج التنمية في مشروع الجزيرة السودان.

ولتحقيق هذا النمط من برامج المشروعات هناك حاجة إلى وجود جهاز مستقل إلى هيئة فنية تابعة لهذا الجهاز، متعدد الاهداف ويهمل ضمن نطاق محلي وطني ذا ولاء للإطار السياسي القومي.

2-4- مراحل التنمية المحلية

إن المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية هي نفسها مراحل كل تنمية ذات طابع اجتماعي ومن هذه المراحل ما يلي:

[41] نفس المرجع، ص138.

أ. معرفة وفهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي:

لا يمكن اجراء تنمية من فراغ ضروري ان تقام دراسات للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية والمناخية والجيولوجية، فمعرفة البيئة معروفة عميقة في تنفيذ التنمية المحلية لا يجعلها تقوم على التكهنات الاهواء بل على مستوى مدروس ووفق الموارد المتاحة لدى البيئة المحلية.

ب. دراسة السكان وتركيبتهم:

إن هذه المرحلة تعد مقوم أساسي أمام التنمية المحلية فلا بد من معرفة من هم هؤلاء السكان والاعمار الغالبة عليهم، ونسبة العاملين منهم، ومستوياتهم الثقافية، والتوافق الاجتماعي، والتفاوت الطبقي كل هذه المعلومات تقدم للتنمية المحلية، والتعرف على الطبقات البشرية والإمكانيات التي لديهم، وكيفية مساهمتهم في الفعل التنموي المحلي.

ت. التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية:

إن معرفة مظاهر الحياة الاجتماعية المحلية ورموزها جزء لإنجاح العملية التنموية ، فمعرفة العادات المكونة للحياة الاجتماعية ومدى تمسك السكان بأعرافهم وتقاليدهم، ومعرفة ميولهم وتطلعاتهم إلى ما يريدونها يعارضون، وهل تتعارض هذه البرامج والنظم السياسية للمجتمع المحلي، وما مدى انسجام هذه البرامج الانمائية عموما والأنظمة المحلية معها ضروري لكل تنمية لعدم معارضتها وتفهم الناس لها وسرعة الانجاز والتطوير.

ث. دراسة النشاط الاقتصادي المحلي:

ما يميز المجتمعات المحلية المنعزلة أنها مجتمعات متناسقة وذات تكامل داخلي والتنمية المحلية عليها التعرف على النظام الاقتصادي القائم في هذا المجتمع، كمعرفة صور الإنتاج الزراعي والحرفي والصناعي والتعرف على انواع الوظائف والمهن التي توجد بهذا

المجتمع، فمكونات النشاط الاقتصادي تختلف من مجتمع لآخر وحتى نتعرف على المدخل التنموي لهذا المجتمع علينا معرفة نظام الأجور ومستوى أهاليه لمالية ومستوى التساهمية لأفراده.

ثانيا: التمويل والمشاركة في التنمية المحلية

1- تمويل التنمية المحلية

1-1- تعريف التمويل:

لقد استخدم هذا المصطلح من قبل الاقتصاديين ويقصد به تلك النفقات المالية والمادية التي تتفق لإنجاز خطط التنمية المحلية وعملية التمويل أساسية، فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز التنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة وغالبا ما يدخل في هذه العملية رجال الاموال والأعمال(كمستثمرين)، أو التمويل المشروع ومن قبل البنوك ، أو بما يرصد من أغلفة مخصصة لتغطية نفقات وتكاليف المشروع المراد انجازه من قبل الهيئات الوصية.

ويدخل ضمن التمويل الموارد الحقيقية، التي يجب تخصيصها لأهداف التنمية المحلية وتشمل الموارد والسلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الانتاجية المحلية في مجال إنتاج السلع والخدمات المحلية[42].

ولقد عرف عجمية التمويل على انه تقدم في إعداد برامج تتركز على الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع وتتضمن تكلفة المشروع ومصدر الاموال الضرورية وكيفية استعمالها ، ومن هذه الناحية تسمى العملية بالتمويل.[43]

---

[42] بشير نافع وآخرون(تمويل التنمية المحلية): مجلة قراءات سياسية. العدد الثالث. تصدر عن مركز دراسات الاسلام والاعلام. فلوريدا، الولايات المتحدة الامريكية، 1993، ص20.

[43] محمد عبد العزيز عجمية. مجع سابق، ص121.

1-2- مصادر تمويل التنمية المحلية:

إن تمويل عملية التنمية له جانبين جانب بشري سنتطرق له في المشاركة في التنمية المحية، ولكن الجانب المهم وهو العصب الرئيسي للتنفيذ الخطط التنموية ويتمثل في الجانب الملي المادي إذ أن التنمية تحتاج إلى توفر رؤوس أموال وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين هما:

أ. **مصادر التمويل الخاصة:** تعتمد معظم المنظمات غير الحكومية التطوعية على جهود وهبات الجماهير في تمويلها للمشروعات، إذ تتجه كل منها إلى الدائرة التي تستمد منها التأييد ولعبت منظمات ووكالات كاثوليكية بصفة منتظمة وبتأييد من الأساقفة الى طلب وتجميع المساهمات المالية من جمهور المؤمنين.[44]

كما لعبت في العديد من دول العالم الثالث منظمات غير حكومية أدوار مماثلة ارتكزت على سواعد الجماهير والشباب ومرت الجزائر في السبعينات بمساهمة أفراد الخدمة الوطنية في شق الطرق وبناء السدود وعملية التشجير الواسعة ضد التصحر، ولعبت جماهير الجامعات الدور نفسه وكذا منتسبي الكشافة الإسلامية الجزائرية، والهلال الأحمر في التوعية الصحية.

إن هذا النوع من التمويل الموجه إلى مشروعات محددة في حاجة الى ايجاد شعور أكثر قوة لدى المتبرعين بتضامنهم الفعلي إلى جانب عمليات التنمية، ويساهم هذا النوع من التمويل في تحقيق فهم أفضل لموقف هذه المجتمعات واحتياجاتها وقد أار تقرير نشرته لجنة مساعدات التنمية في جانفي 1985 الى أن تعبئة الموارد من الأفراد المتبرعين بواسطة المنظمات غير الحكومية لم تعد تمثل عنصرا ديناميكيا في تمويل المشروعات وبجانب هذا

[44] برتران شنايدر. ثورة حفاة الاقداء. الطبعة الأولى. عمان/ منتدى الفكر العربي. 1987، ص175.

التباطؤ في نمو الموارد التي تجيء من الأفراد ثمة اتجاه مماثل للمساهمات الرسمية من الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية[45]، وضمن الصناديق الدولية.

ب. **مصادر التمويل العام:** هناك نوعين من المصادر النوع الأول: ويتمثل في الانفاق الحكومي، وهو الميزانية التي توجه في شكل سيولة نقدية لإنجاز المشاريع ومنها من الميزانية العامة الموجهة نحو الجماعات المحلية والمخصصة للتسيير والتجهيز لكل ولاية والتي تشكل (الحد الاعلى للنفقات المسموح بها لاستعمالها من قبل الآمر بالصرف).[46]

كما أنشئت الجماعات المحلية وهو مؤسسة عمومية ذات طابع اداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يخضع هذا الصندوق لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية[47].

وتتكون موارد الصندوق من حصص الضرائب والرسوم المحددة في قوانين الجبائية والمعدلة عند الاقتضاء من قبل قوانين المالية، وتتمثل الموارد الحالية لهذا الصندوق من الرسم على النشاط المهني مليار دينار جزائري، والرسم على القمة المضافة ستة عشر مليار دينار جزائري، والدفع الجزافي ملياري دينار جزائري، والقسيمة (الخاصة بالسيارات) بـ 205 مليار دينار جزائري.[48]

---

[45] نفس المرجع، ص176.

[46] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون رقم 90/21 المتعلق بالمحاسبة العمومية. الجريدة الرسمية. العدد 35(1990/8/15) ص1131.

[47] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم رقم 86-266 المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله. الجريدة الرسمية، عدد 45.(1986/11/05). ص1838.

[48] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. التطور الذي يجب اضفاؤه على المالية المحلية في منظور اقتصاد السوق. اللجنة الخاصة بالمالية المحلية. جويلية 2001. ص19.

النوع الثاني من المصادر: ويشمل هذا النوع الاستثمارات التي هي توظيف رؤوس الأموال لإنجاز المشاريع، من تجهيزات ومرافق عامة، ووضع الشبكات التقنية.

ويعرف الاقتصاديون الاستثمار بأنه توظيف الاموال سواء كانت خاصة أو عامة من أجل تحقيق الأرباح عموما، وللاستثمار تأثير باشر في إحداث تغيرات بنائية وجغرافية على حد سواء في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي.

1-3- الموارد الأجنبية كمصدر لتمويل التنمية المحلية:

في ظل العلاقات القائمة بين مختلف بلدان اعالم الثالث والعالم المتقدم فإن التنمية المحلية في حاجة إلى موارد أجنبية والتي تأخذ صور متعددة منها:

أ. تعتبر قلة الموارد الوطنية والمحلية غير التضخمية مطلب لتغطية الرف الأجنبي.

ب. التنمية المحلية لا تستغني عن منح إعانات التي تمنح في شكل عملات وسلع وخدمات استهلاكية واستثمارية أو خبرات فنية.

ت. حاجة التنمية ال القروض الأجنبية التي تكون فيما بين الحكومات، والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية كالبنك الدولي، الهيئات الدولية للتنمية، وصناديق التمويل الاقليمية ومنظمات التمويل الدولية.

ث. التنمية المحلية في مجمل البلدان النامية في حاجة الى الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر والذي من خلاله تفتح فرص للتنمية الوطنية والمحلية، بزيادة المنشآت الرئيسية كالمصانع والصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق الأساسية كمعاهد لتدريب الأيدي العالة على الصعيد المحلي.[49]

ج. كلما كانت المشاركة الشعبية معتبرة كلما اندفعت عجلة التنمية الى الأمام وانزاحت المخاوف تجاه المشروعات وقبول القيم السائدة لها وهذه أفضل وسيلة للتغيير.

[49] رضوانية رابح، مرجع سابق، ص46.

ح. وتكمن المشاركة من خلال الهيئات الشعبية والمجالس المحلية الرقابة وضبط عملية التنمية المحلية واكتشاف الخل وتمنع وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين في حالة احتمال الإنحراف.[50]

2- أنماط المشاركة في التنمية المحلية:

تتعدد انماط المشاركة ن دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر وفقا لفرص المشاركة المتاحة للمواطنين، كما تختلف الماركة باختلاف أنماطها ودرجة كل مرحلة من مراحل التنمية، ويمكن التفريق بين اثنين والمتمثلة فيما يلي:

2-1-التمثيل عبر السلطات المحلية:

يعد هذا النمط من أهم وسائل تنظيم المواطنين للمشاركة في التنمية، حيث تتابع من المراحل الأولية التي رأيناها هي مراحل إعداد التخطيط للتنمية، والمراحل المختلفة للعملية، الى جانب فعاليتها ، حيث غالبا ما يكون لهذه السلطات قرارات تنفيذية، وتأثير مباشر في ادارة شؤون التنمية المحلية.

2-2- عضوية هيئات تنمية المجتمع:

ان مثل هذا النوع من الهيئات والتنظيمات تعد احدى أنماط المشاركة غير المباشرة وتسعى الى تنظيم جهود المواطنين وتكوينهم وتدريبهم وتضطلع بهذه المهام العديد من هيئات المجتمع المدني كجمعيات الأحياء، الاندية الريفية جمعية التعاونيات الزراعية، والتنظيمات السياسية.

[50] سميرة كامل محمد. مرجع سبق ذكره، ص137.

3- عوائق المشاركة في التنمية المحلية:

إن عملية المشاركة في التنمية المحلية أمرا سهلا بالنسبة لواقع المجتمعات المحلية التي تعيش على اعراف ومعتقدات قد تتعارض والعملية التنموية واهم معوقات مشاركة المواطنين في التنمية المحلية ما يلي:

- **العائق الأول:** الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع، وهذا نتيجة تراكم المشكلات اجتماعية وأخر المعالجة وعدم التدخل في الوقت المناسب.

- **العائق الثاني:** قلة التفرغ لدى المواطن، فالمجتمعات المعاصرة تشهد تشابك الاعمال مما تجعل من وقت المواطن مليء في سبيل تحصيل المادة وتأمين حاجياته واهمال مشاركته في التنمية المحلية.

- **العائق الثالث:** تأثير العوامل الاجتماعية على المشاركة، حيث إن مشاركة المواطن ترتبط بمستواه العلمي، ودرجة الرفاه المستوى الاقتصادي وهذا ما يجعلهم يقبلون على المشاركة بالجهد والفكر والمال والعكس صحيح.

- **العائق الرابع:** تأثير النتائج على مشاركة المواطنين فكلما كانت مشاريع نالت نجاحا من قبل، كلما أقدم المواطنين على العملية بسرور وفرح، والعكس صحيح.

- **العائق الخامس:** شعور المواطن بالتهميش والاغتراب فإنه يترك لديه أثرا نفسيا عدائيا ومعنويا منهارة تجاه العملية التنموية وعدائية.

- **العائق السادس:** ضعف هيئات المجتمع المدني وانعدامها يحول دون ماركة المواطنين كونها تأطره وتهيئه للمشاركة وانعدامها يقلل من نسبة المشاركة.

4- المتابعة وتقييم العملية التنموية:

إن عجلة التنمية المحلية لن تتقدم من فراغ وطالما هناك مشاركة شعبية فمعناه هناك متابعة وتقييم للعملية التنموية.

- **المقصود بالمتابعة والتقييم:** تعد هذه الخطوة الأخيرة من مراحل العملية التنموية وهي مهمة كونها بوابة للانطلاقة في مشروعات جديدة، فهي وسيلة لزادة العملية الانتاجية.

التقييم هو تنظيم العملية التنموية ومنهج علمي يستخدمه المختصون لتحديد مدى نجاح قيمة لأمر من الامور على ضوء مقاييس معينة يمكن تصميمها مقدما واتخاذها ميزانا نزن نتيجة الجهد الذي بذل[51].

ان الهدف الرئيسي للتقييم هو الحكم الموضوعي على العمل المقوم، صاحا وفسادا، نجاحا وفشلا، بتحليل المعلومات المتيسرة عنه وتفسيرها في ضوء العوامل والظروف من أنها أن تؤثر على العمل سواء من حيث التصور والتخطيط، أن الإدارة والتمويل، التوقيت وأسلوب التنفيذ وقد يكون التقييم شاملا يتناول العملية من كل جوانبها أو جزئيا فيقتصر على بعضها.[52]

4-1-موضوعات التقييم:

هي تلك الموضوعات التي يمكن ان يعتمدها التقييم متعددة وكثيرة، فقد يتناول التقييم البرامج في حد ذاتها، أو الأدوات والأساليب وغيرها ومن هذه الموضوعات ما يلي:

أ. **تقييم البرامج في حد ذاتها:** وهذا النوع من التقييم يقوم على الدراسة النقدية للبرامج والتحقيق فيها هل أخذت وقتها في التفكير، وفي التخطيط وفي التنفيذ...الخ.

ب. **تقييم على مستوى الأدوات والأساليب والنتائج:** ويقوم هذا النوع من التقييم على مدى ملائمة الأدوات المسخرة للتنفيذ البرامج والأساليب المستعملة فيها، لأن الأداة هي مسقط النتيجة فإذا كانت الأداة بسيطة فالنتيجة المنفذة بسيطة، وإذا كانت معقدة ودقيقة فإن مستوى الإنجاز يكون دقيقا ومحكما.

---

[51] محمد عبد الحميد المنعم نور. الحضارة والتحضر، الطبعة الأولى، القاهرة. 1977. ص221.

[52] محي الدين صابر، مرجع سبق ذكره. ص99.

ت. **تقييم الإدارة والإشراف والعاملين:** ويقوم على تحري التخصص والخبرة، والتنسيق ومستوى التكامل في عملية التنفيذ، ومراقبة العاملين وظروفهم الصحية والنفسية ومدى تشجيع مبادراتهم، ومدى الاستعانة بقدراتهم وميولاتهم المهنية والفيزيولوجية.

ث. **تقييم التوقيت:** ويشمل تقييم مختلف مراحل عملية التنمية المحلية من بدء العملية لنهايتها فيما مدى اعطاء لكل مرحلة المهلة الزمنية الكافية، على اعتبار أن العامل الزمني مهم في دراسة المروع وتداوله ومناقشته بين مختلف الهيئات والفاعلين، ثم زمن مرحلة الانجاز والتنفيذ و أي عيب وخلل في النتائج قد يكون سببه عدم اعطاء الوقت الكافي ومن ثم غلق المشروع أو ظهور بعض أعراض الخلل والفشل فيما بعد.

ج. **تقييم التمويل:** حيث يلعب التمويل الجزء الأكبر في نجاح أو اخفاق التنفيذ وتأخره، وجل برامج التنمية المحلية تعاني من العجز المادي وعدم التقدير الجيد للتكاليف ونفقات الانجاز مما يعيق البرامج ويهدر فيها أموالا وجهودا في المراحل السابقة، وهنا تكون مهمة المخططين والمهندسين الماليين تدقيق الاحتياجات المادية والمالية التي يتطلبها المشروع.

ح. **تقييم اتجاهات المستفيدين:** ويشمل هذا التقييم استطلاع رأي المواطنين لمعرفة أراءهم ومواقفهم من البرامج قبل التنفيذ وبعده، ومدى الرضا وهو مهم كون المواطن مشارك في العملية التنموية من جهة ومستفيد من جهة أخرى.

4-2- أداة التقييم:

يعتمد التقييم على مجموعة من الأدوات والتي يحددها موضوع التقييم وطبيعته فإذا ما تعلق الامر بالمستفيدين ففي هذه الحالة يستخدم أدوات البحوث الاجتماعية منها المسح الاجتماعي منهج دراسة الحالة، والمنهج الإحصائي...الخ، معتمدا على أسلوب الملاحظة والمقابلة والاستمارة، والاستفتاء...الخ، وإذا ما كان تقييم تماسك المنفذ من خلال صلابته

ونسبة ما رسم له فيهنا يلجأ إلى أدوات تقنية ومخبرية وتحليل عينات ومركبات الصرح المنجز ومدى تماشيه المقاييس التي سطرت له.

ثالثا: تطور مراحل التنمية في الجزائر

لقد مرت التنمية في الجزائر عبر مراحل مختلفة ولكل مرحلة ميزات وخصائص، وسنعترض في هذا الفصل إلى مراحل تطور التنمية بصفة عامة في الجزائر خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي ثم أهم المحطات في ظل السيادة الوطنية من عهد الاستقلال والإضافات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية الحديثة للقضاء على التخلف بكل مظاهره الاجتماعية الانسانية والمادية ضمن مباحث هذا الفصل حيث نستقرأ الاستراتيجية ثم نستنتج منها النقاط الأساسية.

1- مدخل تاريخي للتنمية في الجزائر:

يعد الاستعمار ظاهرة قديمة، وللاستعمار أشكال متنوعة ويهمنا منها ما وقع على الجزائر وهو شكل قليل الحدوث إذ طابعه استيطاني إذ لا يفرق في تعامله بين الأرض والبشر إستدمار البلدان المستضعفة لذلك نتعرف على ميزات هذه المرحلة وهل عرفت الجزائر تنمية خلال الحقبة الاستعمارية؟

1-1- الفلسفة الاستعمارية في الجزائر:

إن المتتبع للفلسفة الاستعمارية في الجزائر فإنه كما أسلفنا يلاحظ الطابع الاستيطاني وحسب مولود قاسم نايت بلقاسم فقد استبدل كلمة استعمار بمصطلح استدمار، وهي اللفظة المناسبة لأن أصل كلمة استعمر البلد تعني عمر وبنى وشيد أضاف أما النقيض فهو الاستدمار الذي يعني الخراب و الاستنزاف والاستبعاد وفلسفة الاستيطان الفرنسي قامت على عدة نقاط منها:

أ. القضاء على حرية الشعوب ومصادرتها.

ب. التفرقة العنصرية بين الاهالي والمستوطنين الأوربيين

ت. القضاء على روح الانتماء وثوابت الشعب الجزائري.

وقد عمل إلى جانب هذه النقاط على امتصاص الضغوط الاجتماعية وإرضاء مستوطنيه عن طريق الترحيل والتهجير إلى الجزائر وإيجاد امتيازات للمستوطنين على حساب الشعوب الأصلية(الأهالي) وتحويل ممتلكاتهم إلى المستوطنين من عقارات وأملاك، كما سعت الإدارة الفرنسية إلى بناء مشاريع سكنية وإيجاد أحياء خاصة للمستوطنين، وإقامة مشاريع تنموية تقضي على البطالة لا سيما ضمن قطاع الزراعة والادارة، وفي مقابل هذا لم يحظى الجزائريون بأي اهتمام من قبل الإدارة الفرنسية التي كانت تستحوذ على ممتلكاتهم ولم تعطي لهم أهمية إلى غاية سنة 1958 أين اقترح أول برنامج تنموي للجزائر، وقد جاء نتيجة تخوف الإدارة الفرنسية من الانتفاضة والثورة الجزائرية، وكان مخطط أو مشروع قسنطينة أول مشروع فرنسي يتبنى مطالب اجتماعية لتحسين الظروف المادية والانسانية جاء هذا المشروع مع زيادة الرئيس الفرنسي ديغول للجزائر والذي رد على الحركة الاحتجاجية بهذا البرنامج الجديد والذي يرى انه كفيل بامتصاص تذمر الأهالي نتيجة البطالة والامية والتهميش والضغط.

1-2- تقييم المرحلة الاستعمارية:

إن تقييم المرحلة الاستعمارية هو بمثابة قراءة سوسيولوجية للتنمية، فكما رأينا أن الفلسفة الاستعمارية إنما قامت على استعباد الأمم الضعيفة وشعوبها، واستعباد أية أمة يتطلب القضاء على كيانها بعدة أدوات منها التجهيل والتفقير والتعذيب...الخ، وكما يحلل عبد الله ركيبي الفلسفة الاستعمارية فهو لا يكفي- الاستعمار- بالاستغلال وامتصاص العرق والدم... ولكنه يعمل على ابتلاع شخصية الشعوب التي احتلها فيبتلع ثقافتها، تاريخها لغتها، وطنيتها، كيانها وذاتيتها... ووسيلته للإبتلاع هي القوة والبطش، فلا إرادة للآخرين مع

ارادته[53] وعلى ضوء ما سبق فإن المرحلة الاستعمارية أوصلت الجزائر إلى مستوى غير مرضي في مجلات التنمية وتركت السياسة الاستعمارية الدمار والخراب في العديد من المجلات والتي منها:

1. انتشار الأمية عند الجزائريين في سنوات الاحتلال الأخيرة إلى 90% .[54]
2. آلاف اليتامى وآلاف الأرامل.
3. آلاف المعطوبين والمنفيين.
4. القضاء على النظام الاجتماعي العشائري الذي كان سائدا قبل الاستعمار.
5. السعي إلى طمس الثقافة والهوية الجزائرية بمحو معالمها ورموزها.
6. تحويل الأرض الزراعية من زراعة القمح إلى زراعة الكروم وإنتاج الكحول.

❖ **استنتاج:**

نستنتج من مراحل الاحتلال للجزائر أن فرنسا الاستعمارية لم تسعى في تاريخها الاحتلالي الى تبني أي مشروع تنموي وأنما كانت تسعى إلى بناء مجتمع ودولة بأكملها الهدف الأساسي من إنشائها إيجاد مساحة جديد لتنفيس الضغط عن فرنسا الأم وبناء موطن جديد للفرنسيين يتماشى وأفكارهم وطموحاتهم وتهجير الجزائريين وفرنستهم فهرا وبالقوة في هذه الأثناء لم تكن السلة الجزائرية قد تأسست إلا مع مطلع الستينات وهي امتداد لسلطة الثورة التحريرية (التي فجرت الثورة التحريرية في نوفمبر 1954)، وعليه فإن السلطة الجزائرية قبل الاستقلال كان هدفها تحقيق الاستقلال التام، اما وظيفة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال فتطلعت إلى البناء والتشييد لإتمام الاستقلال الوطني والتقليل من نسبة التبعية الموروثة عن الاستعمارية.

[53] عبد الله ركيبي. الفرنكفونية مشرقا ومغربا. الجزائر: دار الأمة برج الكيفان. 1993، ص21.

[54] نفس الرجع، ص21.

1-3- التنمية في الاستقلال (1962-1966):

سنعرج هنا على البوادر الاولية للتنمية منذ فجر الاستقلال وقيام السيدة الجزائرية وبلا شك ان أية دولة مستقلة حديثة ستبحث عن الآليات الكفيلة بالتخفيف من عوامل التخلف والمعاناة وهذه الوظيفة تبنتها الجزائر سياستها الوطنية فما هي الاستراتيجية التي تبنتها الدولة الجزائرية لتقليل من المعاناة الموروثة عن الفترة الاستعمارية؟

أ. اسراتيجية التنمية المتعمدة:

منذ تأسيس السلطة الجزائرية بعد قيام الثورة التحريرية بدأ التفكير الجاد في تسيير الجزائر بعد خروج المستعمر، ولقد سارعت السلطة الجزائرية في مؤتمر طرابلس سنة 1962 الى تبني النظام الاشتراكي الذي يتلاءم ووضع العديد من الدول المستقلة حديثا والتي بحاجة إلى جهاز دولة مركزي وموجه للمشاريع والقرارات في إطار توازن وطني ضمن مبادئ وثوابت الصورة التحريرية (بيان أول نوفمبر 1954)، إلى جانب النظام الاشتراكي عمدت الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال الى تأسيس نواة الصناعات الثقيلة والمركبات الصناعية، واقتضت اتفاقيات إفيان (1962) سياسة التعاون لمدة سنتين والانسحاب على مراحل وهذا من أجل ألا يعيق الخروج التام للفرنسيين من الجزائر، فيؤدي إلى أزمة توقف هذه المنشآت والهياكل الصناعية وجاء في هاته الاتفاقات، على إبقاء اعداد ضخمة من الجزائريين للعمل في فرنسا ، كما بقيت الجزائر تعتمد بشك خاص على فرنسا في الحصول على الخبرة الفنية والثقافية وإنشاء المصانع[55]. وضمن الاستراتيجية التنموية عمدت إلى اعتماد برامج سنوية كبرنامج سنة 1963 الذي استمد من مخطط قسنطينة، ثم برنامج سنة 1964 باستثمار قدر بـ: 2.919 مليون فرنك فرنسي، موزعة على بعض القطاعات ، منها

[55] عبد الطيف بن أشهنو. تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1980. ص89.

54% لقطاع السلع، و 30.2% لقطاع الزراعة و 18.8% لقطاع الصناعة56. ومن الاستراتيجيات المتبعة أيضا عمدت الدولة الجزائرية إلى تأميم الاموال المكتسبة بطرقة غير شرعية بعد صدور قانون 26جويلية 1963، وجاء تأميم ثاني مع الأمر الذي صدر في 1964/08/27 يصادر اموال الأشخاص المحكوم عليهم بالإساءة الى الدولة وتأميمات مسّت عدد من مختلف المؤسسات.

واعتمدت الجزائر على الصناعة منذ سنة 1965 وربطها ربطا وثيقا بقطاع النفط والغاز كمصادر للطاقة وشريانين أساسيين لبناء اقتصاد جزائري عصري.

ب. معوقات التنمية في هاته المرحلة:

على رغم من الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال إلا أن هناك واقعا كان أكبر من مستوى التطلعات، وتمثل في عدة أشكال وهي بمثابة عوائق جوهرية لإبقاء الجزائر دون المستوى المنشود ومن هذه نسجل ما يلي:

- مستوى التدهور وحجم التخلف غداة الاستقلال وتبعية للهيكلة الاستعمارية.
- الازدواجية الاقتصادية والتبعية بنسبة كاملة لفرنسا في التجارة الخارجية والمؤسسات التعليمية والثقافية.[57]
- توقيف العديد من المؤسسات الصناعية عن العمل والإنتاج لا سيما الصناعات التجهيزية والمعدنية والتحويلية.

[56] اسماعيل العربي. التنمية الاقتصادية في الدول العربية وفي المغرب. دون طبعة. اجزائر: الشركة الونية للنشر والتوزيع. دون تاريخ. ص170.

[57] محمد الحمص. خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية. الطبعة الرابعة. بيروت: مركز دراسات الموحدة العربية.1986. ص155.

- تراجع الإنتاج بصورة واضحة خلال سنوات(1963-1965) وهذا بسبب الفراغ الذي تركه التقنيون واليد التشغيلة التي لم تحترم ما جاء في بنود اتفاقيات إيفيان.

- اعتماد التسيير الذاتي لمزارع من سنة 1963، وقد تحولت في التطبيق إلى هيمنة بيروقراطية على قطاع الزراعية نتيجة تدخل العديد من الهيئات الحكومية.[58]

2- استراتيجية الدولة للتنمية الشاملة

سعت الدولة الجزائرية منذ عام 1965 إلى توجيه الاقتاد الوطني والمؤسسة العمومية، ولعب الحزب السياسي الواحد دورا بارزا في توجيه السياسية الوطنية وامدادها بالموارد البشرية اللازمة ، لذا تم تبني مجموعة من المخططات المرحلية تحاول تقسيمها عبر عقود زمنية متتالية كالتالي:

2-1- المخططات الموجهة:

أ. المخطط الثلاثي الاول(1967-1969):

تعد هذه المرحلة أساسية في تاريخ الجزائر الحديثة، حيث تم فيها إرساء القواعد الأساسية للتصنيع ، وتأميم الثروات المنجمية في ماي من عام 1966، وإنشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي وعلى لسان محمد الحمص فإن الدولة أخذت تقوم بدور متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في توجيه إدارة حركة التنمية وقد بلغ معدل استثمار 9.142 مليون دينار جزائري.

إن التركيز على التصنيع يدخل ضمن سياسة الدولة لمحاولة التخلص من الارتباط الوثيق بالأسواق الرأسمالية الدولية، وتقليل التبعية إلى الخارج وخاصة الدولة الفرنسية، غير

[58] عادل حاسون. تجربة الجزائر في التعاونيات الزراعية ودورها في التخطيط للتنمية الزراعية والريفية المتكاملة في الكويت. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. 1988.ص117.

أن الملاحظ على هذه المرحلة بعض النقائص المسجلة والإخفاقات في المشروع التنموي الوطني، يعزى منها إلى قصر عمر التجربة الجزائرية، ومن هذه الملاحظات تسجل ما يلي:

* تخلف قطاع الزراعة مقابل تزايد عدد السكان امام الانتساب للقطاع الصناعي.

معاناة اليد الصناعية من الضعف الشديد في استغلال الطاقات الإنتاجية.

مشاكل التسيير والتحكم في أدوات الإنتاج وانخفاض إنتاجية العمل.

ونستنتج من هذه المرحلة أن الخطوة الأولى في سبيل تحقيق تنمية وطنية استفادات من الثروة الطبيعية، ثم تلتها الخطوة الثانية والتي تتمثل في تنظيم الصناعة التحويلية وهي مكملة للصناعات الاستراتيجية المختلفة.

ونسجل أن القطاع العام الاقتصادي أصبح يمثل 80% من رقابة الدولة للمشروعات الصناعية لتحقيق التنمية الاقتصادية[59].

ب. المخطط الرباعي الاول(1970-1973):

في هذه الفترة عرفت توجها جديدا في سياسة الدولة الحديثة لينصب الاهتمام نحو تطوير الريف، ووضع قاعدة أساسية للتصنيع من اجل إقامة اقتصاد حديث وتوفير متطلبات الصناعة والزراعة، لرفع معدلات التنمية والتركيز على الموارد الطبيعية.

كما جاء الاهتمام بتطوير التعليم والتدريب لتحقيق مستوى ثقافي وفني أعلى لجميع المواطنين، وتوفير فرص عمل أحسن خارج الزراعة، والتوسيع ف إنتاج الصلب ومواد البناء والأسمدة، وقد تم لتحقيق هذا الغرض استثمار في هذه المرحلة ثلاثين مليار، منها خمسة

[59] محمد محمود الإمام. دراسة نقدية للتجارب التنموية في الأقطار العربية. الجزء الثاني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1991. ص461.

عشر مليار دينار لقطاع المحروقات[60]، واستهدف هذا المخطط استكمال صورة الاقتصاد الوطني وتوسيع الاستثمارات الانمائية حيث حظي قطاع الصناعة بدعم قدر بـ 41.4% من مجمل استثمار المخطط الرباعي.

وقد أممت خلال هذه الفترة الاستثمارات الزراعية وتأميم الثروة الزراعية بموجب المرسوم الصادر في 1971/11/08، وإعلان الثروة الزراعية من نفس السنة.

ملاحظات عن مرحلة (1970-1973):

* معاناة القطاع العام وخاصة الصناعة بانخفاض الكفاية وارتفاع تكاليف الانتاج وارتفاع نسبة الطاقات المعطلة...صعوبات التسويق وضيق السوق الداخلية أمام المنتوجات الوطنية.

* صعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية لاسيما في الصناعات الثقيلة.

* ظهور فئة تقنوقراطية بيروقراطية(برجوازية بيروقراطية) ات مصالح خاصة ارتبطت بالرأسمالية العالمية بإقامة مشروعات اقتصادية والتعاقد مع شركات أجنبية[61].

* بلغت نسبة النمو في هذه الفترة حوالي 08% .

ج. المخطط الرباعي الثاني(1974-1977): جاء المخطط الرباعي الثاني بعد تقييم المعضلات والنقائص السابقة في المخطط، لذلك نجد سياسة المخططات تمثل تطور التنمية تطورا عقلانيا رشيدا، ولقد أوليت عناية خاصة لقطاع الصناعات التحويلية وصب اهتمام ثاني لقطاع السكن والأشغال العمومية، وقد سجلت زيادة في الإنتاج بلغت 11% ، وفتح

[60] أحمد هني. اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1991، ص26.

[61] خير عزيز. التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث. مصر: سلسلة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. الأهرام.1978.ص09.

المجال لليد العاملة والتي وصلت غلى أربعمئة وخمسون ألف موظف جديد ذا تأهيل مقبول ومنهم العمال المغتربين الذين عادوا إي الوطن، وتحسن المستوى المعيشي والإهتمام بالفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، كما اتجه التركيز الى المناطق النائية واتباع سياسة لامركزية التصنيع، واستثمر في قطاع الصناعة ما يربو عن 43.5%، واعتبرت سنة 1978سنة لتحقيق التنمية الصناعية في الجزائر.

وتستخير نظام تربية وتكوين موجها يحمل على عاتقه تلبية الحاجيات الجديدة للاستثمار ، وتحسين مستوى معيشة الأفراد والجماعات في مختلف جهات الوطن، وتم اعتماد ما قيمته مئة مليار دينار جزائري حوّل نصفها لتقوم قطاع المحروقات.[62]

كما زاد الاهتمام بالصناعات الهيدروكربونية، وإعادة تنظيم البنوك، وتنظيم التبادل الخارجي.

- **استنتاجات مرحلة (1967-1977):**

* ما يربو عن إحدى عشر سنة متواصلة من التنمية الوطنية الموجهة وضعت الدولة الجزائرية خلالها التجربة الأولى ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة فيما يعرف بالتخطيط للتنمية –المخططات-:

* تم التركيز في سياسة المخططات بتأمم الأراضي وهي خطوة ايجابية للاستقرار وتقليل التبعية الاقتصادية.

ثم جاء الاهتمام بالصناعات التحولية والتكملية وإيجاد القوانين المنظمة لها وهي خطوة ايجابية، على اعتبار جل البلدان المستقلة حديثا تلجأ الى الصناعات التحولية على أهميتها وضرورتها.

[62] أحمد هنّي. مرجع سابق، ص26.

* جاء بعد ذلك الاهتمام بالريف والمناطق النائية بتحسين الأوضاع فيها كخطوة أساسية لتوطين وإضفاء التوازن الجهوي من الناحية الاقتصادية.

* زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات الذي انعكس بزادة التأهيل والتعليم والتدريب لإعداد العمالة الوطنية وتحسين الأوضاع المادية للإنسان و والمواطن الجزائري.

د- فترة ما بين 1978و 1979:

عرفت هذه الفترة حدثا تمثل في وفاة الرئيس هواري بومدين الذي يمثل المرجعية الأساسية للتصنيع في الجزائر والرجل الكارزمي الذي له طموح ليس في قيادة الجزائر فحسب بل إلى حد المساهمة في الاتحادات الدولية والتجمعات الإقليمية المناهضة للسياسات الإحتلال، ووفاته في هذه الأثناء من عمر الدولة الجزائرية ليست محل فراغ أو خلاف بقدر ما هي مسألة من يخلفه؟ او بعبارة اخرى من هو الأقرب الى سياسته وتطلعاته؟ وهل يواصل من يأتي بعده في نهجه؟، أم ينتهج سياسة بديلة تلائم الدولة الجزائرية والمجتمع الجزائري الفتي، الذي لم يمضي على انعتاقه سوى سنين قليلة، والجزائر على أبواب عتبة العقد الثاني لمرحلة الثمانينات، فما هي السياسة القادمة؟ أو بالأحرى ما هي الاستراتيجية القادمة- السياسة التنموية- الجزائر بعد رحيل منظرها الأول؟

2-2- المرحلة الثانية للتنمية الموجهة:

أ. المخطط الخماسي الأول(1980-1984):

إن فترة الثمانينات تمثل عتبة ثانية في سلم التنمية الموجهة، فإذا طبع فترة السبعينات كما رأينا بناء المؤسسة واستراد كل ما يستلزم لتسيير المؤسسة الوطنية من عتاد وأجهزة، أما العتبة الثانية فقد جاءت بعارات تخدم الحياة الاجتماعية للفرد بمعنى تحقيق الحاجيات الاجتماعية. ولقد عمدت الدولة إلى ما يعرف بمبدأ اللامركزية، وتدخلت أيضا في إعادة هيكلة بعض المؤسسات الوطنية في اكتوبر 1980، ولقد أولى المخطط الخماسي الاول

اهتماما بالسكن والنقل ومعالجة البطالة وهي مشاكل أصبحت تطبع المناطق الحضرية وتتطلب حلولا استعجاليه اليوم قبل الغد، وأي تراكم سيزيد في اختناق الأوضاع لاسيما بعد إخفاق المؤسسة الصناعية بعض الشيء. ورغم الشعار الذي رفع في هذه الفترة من أجل حياة أفضل إلا أن الواقع كان أكثر من مستوى التطلعات لذلك أصبحت الجزائر في دوامة يطبعها تفاقم التضخم الذي أدى إلى عجز مزمن في الميزان التجاري، وتدهور الغنتاج الزراعي مما أدى للاسترداد المتزايد للحبوب، وكما عبر عنه محمد محمود الشافعي" فإن هذه امرحلة عرفت تدريب العمال خلال التنفيذ واستيعاب التكنولوجيا عن طريق تسليم المفاتيح"[63].

أمام هذه الصعوبات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التوجيه المفرط نحو التصنيع فإن الدولة الجزائرية منذ استقلالها لم تعطي اهتماما متوازنا للقطاع الخاص إلا في هذه الفترة الزمنية، وعرفت إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية بتفكيك المؤسسة الوطنية إلى مؤسسات صغيرة، قصد التحكم في جهاز الإنتاج والتخصص في النشاط الاقتصادي وتبسيط عملية التسيير لتنسجم مع الوحدات الإنتاجية.

وتحقيق اللامركزية الحقيقية تكمن في اتخاذ القرارات وتثمين الموارد البشرية واستغلالها بصفة عقلانية، ودعم التوازن الجهوي.[64]

ولقد تجنبت الجزائر أزمة محققة سنة 1982، ولم تستدرك نهائيا كما سبق ذكره، فالواقع كان اعتى تحدي امام سياسة الدولة التنموية، وأصبحت الحلول الاستعجالية والترقيعات الظرفية غالبة لمواجهة الحوادث والتزايد المستمر للاستيراد الغذائي، وتدهور المؤسسات العمومية، وبوادر إفلاس بعضها لاحت في الافق فقد وصل استراد الغذاء إلى ما

[63] محمد محمود الغمام. المرجع السابق، ص462.

[64] نفس المرجع. ص27.

قيمته 20% من جهة الواردات، واستهلاك 50% وتكبدت الجزائر خسائر ضخمة بسبب عجزها في إدارة الإنتاج من السلع الزراعية وتصنيعها[65]، ولقد طبع هذه الفترة تراجع في نسبة النمو والتي بلغت 5.2% نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ب. المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):

لقد اعتمدت الدولة في هذه المرحلة سياسة الاحتفاظ بوتيرة نمو مدعمة بجهاز انتاج يضمن مستوى استثمار هام يقدر بـ :550 مليار (دينار جزائري)، وواصلت الدولة سياستها تجاه تسديد الديوان الخارجية[66]، وتشجيع الصادرات والاعتناء بالجانب المادي واستعمال أدوات التنظيم استعمالا جيدا. ولقد شهدت سنة 1986 انهيار تام للاقتصاد حيث لم تزد نسبة النمو سوى 0.6% ، أما ما ميز هذه السنة صدور الميثاق الوطني الذي جاء يؤكد على مواصلة عملية التنمية- وأنها عملية تغير شامل تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية- وقد نظر إلى تحقيق التنمية المستقى من أربعة زوايا أساسية تتجلى فيما يلي:

***الزاوية الاولى:** ترتكز على بناء قاعدة صناعية متنوعة ومتكاملة ومتوازنة جغرافيا.

***الزاوية الثانية:** ترتكز على تقديم نظام جديد للإدارة الاقتصادية يهدف الى تحسين الكفاءة الاقتصادية على أساس مركزية التخطيط واللامركزية الاقليمية ولا مركزية إدارة المشروعات ومشاركة العمال في الإدارة والثورة الزراعية.

***الزاوية الثالثة:** تركز على إحداث زيادة تدريجية في الدخل مع محاولة زيادة المدخرات وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية.

[65] خير عزيز. مرجع سبق ذكره. ص48.

[66] احمد هنّي . مرجع سابق. ص21.

* **الزاوية الرابعة:** ترتكز على الحث السرير في التوسيع من التعليم والتدريب للاستجابة لطلب القوى العاملة المدربة واستثمارها في خلق بيئة اجتماعية وثقافية مناسبة.

وشهدت سنة 1986 انعقاد ندوة وطنية خصصت لدراسة مستوى الإصلاحات الاقتصادية، وحل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بعض المؤسسات وركزت على قائمة النقائص والمشاكل كما يلي:

1. نقص التحكم في تسيير المؤسسات وتشغيلها وفق طاقة استيعابها الحقيقية.
2. ضعف فعالية مؤسسات التجارة الداخلية والتوزيع.
3. ضعف التحكم في عملية البرمجة والتخطيط.
4. بروز ظاهرة التبذير في مختلف المجالات.

كما شهدت سنة 1986 انهيار في أسعار المحروقات أين كانت الموارد النفطية تغطي كل عجز في الاقتصاد الجزائري وبعد هذه السنة يطلب من الاقتصاد الجزائري مراجعة سياساته ونفقاته بزيادة سلطة الإدارية المركزية وتفتيت أدوات الإنتاج إلى وحدات أقل ووجهت الأعمال إلى وزارات وصية يتعلق منها بالتسويق والاستغلال والتطوير مما يضمن مركزية أعم للنظام الاقتصادي، وتغيير دور التسيير الاشتراكي ووظيفته.

فيما شهدت سنة 1987 مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مشروعين أساسين، وتمثل المشروع الأول في منح استقلالية الإدارة لشركات القطاع العام، وتمارس هذه الاستقلالية في حدود الاهداف الوطنية للتنمية حسب الخطط القومية، ويمارس القانون حظر

على بيع أسهم الشركات العامة، وسمح لها المسامة مع بعضها رسميا بإشراف صناديق قابضة.[67]

أما المشروع الثاني الذي حظي بمصادقة المجلس يتمثل في إعادة تنظيم مزارع القطاع العام و استقلال إدارة هذه المزارع ومنح المسؤولية الكاملة في إدارتها لعمالها الذي أعطى لهم حق دائم في استغلالها، مقابل دفع العمال أقساط سنوية، وبمقتضى القانون الخاص قسمت المزارع الكبيرة إلى مستثمرات فلاحية تضم بين ثلاث إلى خمسة عمال وتقسم على أساس عدد العمال والمساحة والوصول الرأسمالية المتاحة.[68]

ت. تقييم فترة الصمانينات:

إن تقييم فترة الثمانينيات يجعلنا نحصرها في خمسة ملاحظات أساسية وهي:

- لقد عرفت فترة الثمانينيات ارتفاع التكاليف المستمر في الإنتاج وفي الاستهلاك.
- إن مصادر التمويل خلال هذه العشرية لم تتنوع بل عرفت مصدرا واحدا تمثل في المحروقات فقط.
- كما عرفت هذه الفترة تقليص دور المشاركة العمالية في التسيير الاقتصادي على اعتبار ملفات التسويق والتطوير تعالج على مستوى الوزارة مما انعكس على مستوى التسيير وتفاقم التصرفات البيروقراطية السلبية.
- استمرار عدم التوازن الجهوي في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يحد من توزيع الأنشطة الاقتصادية توزيعا عادلا وفعالا على التراب الوطني، بالرغم من

[67] ابراهيم العيسوي. قياس التبعية في الوطن العربي. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989. ص91.

[68] نفس المرجع. ص92.

الشروع في برامج هامة لصالح الولايات والبلديات المحرومة والتركيز في الأنشطة الصناعية على الشريط الساحلي.

- عرفت هذه الفترة ظاهرة مالية أثرت حتما على الوضع السياسي والاقتصادي وتمثلت في التطور المذهل لمديونية الجزائرية الخارجية والتي قدرت في أواخر الثمانينات بخمسة وعشرون مليار دولار ودخول الجزائر مرحلة ضغوط المؤسسات الدولية البنكية.

3- وضع التنمية فترة التسعينات:

تعتبر مرحلة التسعينات من أصعب الفترات في مسيرة التنمية الوطنية حيث عرفت العديد من الأزمات والإصلاحات رغم تفاقم الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، وكلها عوامل انعكست لا محالة على مستوى التنمية بوجه عام ونتطرق خلال هذه العشرية لمعرفة الوضع وتأثيره على التنمية:

3-1- الوضع الاقتصادي:

إن المتتبع لعشرية الثمانينات يلاحظ الاصلاحات في قطاع الصناعة والزراعة إلا أن هذه الاصلاحات كانت تتطلب مزيدا من السيولة المادية، وأمام هذه الرؤية كان على الجزائر ان تقيم اتفاقيات مع المؤسسات الدولية للمساعدة وتقديم بعض القروض، وبداية من سنة 1990 منح البنك الدولي ما يعادل 99.5 مليار دينار جزائري لا عادة هيكلة ثلاثة شركات حكومية، وإنشاء مكاتب للاستثمارات[69].

ومن نفسه السنة عقدت اتفاقية مع صندوق النقد الدولي- bay staud-.

[69] تقرير مناخ والاستثمار في الدول العربية. 1992.ص100.

إن لجوء الجزائر في هذه المرحلة للمؤسسات الدولية لم يكن خيار بل كان نتيجة لضغوط داخلية، والمتمثلة في الأزمة وارتفاع عجز الميزانية العامة الذي وصل إلى: 192.2 مليار دينار جزائري سنة 1993.

كما قدرت الدولة العجز المسجل بما يعادل 130 مليار دينار جزائري سنة 1994 أي ما يعادل بالدولار خمسة ملايير دولار.[70]

وبلغت مخصصات الانفاق الاستثماري سنة 1993 نحو 75.9 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 1991 حيث بلغ: 54.2 مليار دينار جزائري، وخلال هذه الفترة ظل الانتاج الزراعي منخفضا فإنتاج الحبوب في سنة 1962 هو نفسه سنة 1992 رغم تطور النمو الديمغرافي للسكان ثلاث مرات سنة 1992[71] مما جعل الجزائر تلجأ إلى الاسترداد الغذائي خاصة الحبوب لمواجهة الحاجيات الاستهلاكية المتزادة، كما أن الانتاج الغذائي منذ 1984 شهد انخفاضا قياسيا قدر بنسبة 79% مما جعل هذا المعدل أقل من المعدلات العالمية، وبعد الدول الفرقية الفقيرة.[72]

لقد عرف إنتاج الحبوب تذبذبا كبير فقد بلغ سنة 1996 إلى تسعة وأربعون مليون قنطار ثم أخذ في الانخفاض الى مستوى ثمانية مليون قنطارنة 1997 ثم قفز سنة 1999 ليصل إلى عشرون مليار قنطار.

ويرجع سبب هذا التذبذب حسب المختصين إلى العوامل المناخية غير أن الحقيقة تكمن في غياب سياسية فلاحية واضحة المعالم والأهداف وغير المتواصلة.

---

[70] عبد الحميد جفال. (من سياسة التشغيل إلى عملية تسريح العمال في الجزائر). مجلة التواصل.العدد السادس. جوان2000. جامعة عنابة. ص310.

[71] تقرر التنمية البشرية لسنة 1992.ص 161.

[72] محمد محمود الإمام. مرجع سابق. ص462.

إن قطاع الزراعة في الجزائر عرف تحولات وإصلاحات عديدة في فترة زمنية قصيرة اعطت لهذا القطاع دورا ثانويا في استراتيجية التنمية الوطنية برز على مستوى الاستثمارات المنخفضة.[73]

إن هذا التذبذب عرفته مختلف القطاعات الحيوية كما شهدنا خلال سنوات الثمانينات، كقطاع الصناعة وما رافقه من مشاكل وأزمات، والكلام عن قطاع السياحة الذي شهد تراجعا بعد ما كانت الجزائر قبلة للسياحة العالمية والسباقات السياحية تراجعت في عدد الأسرة حيث لم تصل إلى خمسين ألف سرير سنة 1994، منها ستة آلاف درجة دولية، فمثلا عدد الفنادق خمسة نجوم وصل إلى خمسة سنة 1990 وفي 1991 ارتفعت الى سبعة فنادق سنة 1994،أما الزيادة الحقيقية فبلغتها سنة 1999 بعشر فنادق، اما درجة أربعة نجوم فبلغت في 1992 إثناني وعشرون فندق وفي سنة 1994 بلغت تسعة وعشرون فندق، وفي 1996 وصلت إلى ثلاثة وثلاثين فندق، فيما تراجعت في 1999 إلى عشرون فندق، فالعدد إجمالا إلى سنة 1990 بلغ ثلاثمئة وإثناني وثمانون فندقا على مستوى الجزائر، ويعد هذا الرقم ضئيل إذا ما قورن بدول المغرب العربي.

فتوافد السواح الاجانب سنة 1990 بلغ ستمئة وأربع وعشرون ألفا وستة وتسعون سائح، بينما تراجع هذا العدد سنة 1995 إلى سبعة وتسعون ألفا وستمئة وثمانية وأربعون، وإلى غاية 1997 بأربعة وتسعون ألفا وثمان مئة و اثنان وثلاثون سائحا، أما بالمقارنة مع دول الجوار المغاربية فبلغ في المغرب سنة 1997 ما يقدر بثلاثة مليون واحد وسبعون ألفا وستمئة وثمانية سائح اما في تونس فبلغ ثلاثة مليون ومئتين وواحد وسبعون ألفا وستمئة وثلاث وعشرون سائحا، بينما الجزائر لم يتعدى ستمئة وأربعة وثلاثون ألف وسبعمائة وإثنان

[73] فوزية غربي.(واقع إنتاج الحبوب في الجزائر). مجلة العلوم الإنسانية. العدد الخامس. جامعة بسكرة. ديسمبر 2003. ص280.

وخمسون سائح ، وترجع أساسا إلى الوضع الامني وحالة اللإستقرار ، في حين تمثل سنة 1997 سنة بداية التدفق السياحي للجزائر وقد بلغ عدد عمال السياحة في الجزائر سنة 1990 عشرة آلاف وثمانمائة وسبعة وتسعون عاملا وفي سنة 1995 تراجع إلى سبعة ألاف وسبعمئة وثلاث وعشرون عاملا، وفي سنة 1999 قفز العدد إلى إثنا عشر ألف وسبعة وستون عاملا، السبب في تدني عمال السياحة 1996/95 حل وخصخصة العديد من المؤسسات السياحية والفندقية، ولمراجعة هذه الأرقام والتعمق أكثر راجع خالد كواش.[74]

وفي ظل الاصلاحات قدمت الدولة على ألف ومئتي مؤسسة بين سنة(1993 و 1996)، وستمئة وست وتسعون مؤسسة، حوّل منها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقدّر عدد المؤسسات بمئة وسبعة وسبعون ألف وستمئة وخمسون مؤسسة: منها 50% في قطاع الصنعة لوحده، و 16% في قطاع الخدمات، و 24% قطاع البناء والأشغال العمومية والري، إلا أن الملاحظ على هذه القطاعات أنها لم تساهم في الإنتاج الوطني الخام إلا ما نسبته 20%.

ولقد اشار البنك العالمي في شهر جويلية 1998 في تقرير له بأن القطاع الخاص في الجزائر مهمش ضمن الاقتصاد الوطني، ولا يمثل إلا ما نسبته لا تتجاوز 10% من الناتج المحلي الخام، كما تعطل بعض الشيء مسعي خوصصة المؤسسة البلدية المحلية حيث لم تشهد تنازل مقبول كما كشف عنه مجلس الخوصصة الى سنة 1998 من مجموع ألفين وسبعمئة وخمسة عشر مؤسسة خوصصت منها مئة وستة عشر أي بمعدل 01% سنويا.

[74] خالد كواش. (مقومات ومؤشراتالسياحة في الجزائر) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد الأول جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف. السداسي الثاني2004. ص229.

وضمن متابعة إصلاحات الدولة في عملية التهير المالي ساهمت بأكثر من أربعمئة وثمانون مليار دينار جزائري خلال سنوات التسعينات رغم ما يقابلها من تدني في مؤشر الانتاج الصناعي و الإصلاحات الهيكلة التي شرع فيها خلال هذه العشرية.

وإمام كل هذه التحديات الداخلية وجدت الجزائر نفسها أمام ظاهرة باتت تتنامى وتلقي بآثارها على التنمية المحلية، وتتمثل هذه الظاهرة في ظاهرة التهرب الضريبي، حيث ارتفعت من 50.5 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى 77.87 مليار دينار جزائري سنة 19.98 أي بنسبة 54% وهي جباية ضعيفة، ولقد وصلت الجباية العادية إلى ما مقداره 667.77 مليار دينار جزائري تدخل ضمنها الجباية البترولية، وهذا الرقم ضئيل جدا مقارنة بالدول المغاربية الدول الأوروبية ، إذ تصل إلى 25% و 30% دون الجباية البترولية.[75]

3-2- الوضع الاجتماعي من 1990-1990:

إن الوضع الاجتماعي لم يكن بمعزل عن الاحداث العامة، بل يتداخل مع الوضع الاقتصادي، وكلمنهما يؤثر في الآخر، بل كان من المفترض أن تقسم هذه الفترة إلى مرحلتين أو أكثر، ولكن أرتيت هذا التقسيم لما للوضع الاقتصادي من انعكاس على الوضع الاجتماعي العام بالجزائر وهي بمثابة مؤشرات للأزمة التنموية في هذه العشرية ونورد أهمها: لقد عرفت فترة التسعينات ارتفاع عدد البطالة والتي تجاوزت مليون ومئتي وستين ألف بطال من أصل ستة ملايين الذين يمثلون فئة السكان الناشطة. وهذا سنة 1991[76]، وتقدر عند الشباب دون سن الثلاثين بـ30% وعند الذين تتراوح أعمارهم دون عشرين سنة بلغت 42% من فئة البطالة.

[75] صادق.ب. الوضع الجبائي في الجزائر. جريدة الخبر.16فيفري. عدد 2580. سنة 1999.

[76] عبد الحميد جفال. مرجع سابق، ص312.

كما شهدت سنة 1995 بداية التنفيذ التحقيق للاتفاقيات التي أبرمت مع المؤسسات الدولية، والتي تمثل توجيهات خارجية لإصلاح الاقتصاد الجزائري وخروجه من دائرة العجز المادي، فشهدت بذلك ظاهرة تسريح جماعي للعمال، والتي تدخل ضمن نطاق إصلاح لمؤسسات وخوصصة مؤسسات القطاع العام، وصلت هذه العملية ما بين سنتي(1995-1997) إلى ما يناهز ثمانين ألف عامل مسرح، وارتفع هذا العدد في آخر شهر مارس من سنة 1998 ليصل عدد المسرحين مئتي ألف مسرح، شمل عدة قطاعات منها قطاع البناء حيث تم تسريح مئة وإثنا عشر ألف خمسة وعشرون عامل، أما القطاع الصناعي فسرح ما عدد سبعة وعشرون ألف وتسعة وستون عاملا، وحيث مس التسريح في قطاع الفلاحة ألفين وعشرون عاملا مسرحا.

إن التسريح الجماعي هو إجراء يتخذه صاحب العمل، عندما يتعرض لصعوبات مالية او تجارية أو تقنية تفرض عليه التخفيف او لتقليل من عدد العمال الذين يشغلون عنده كحل وحيد للإعادة توازنه الاقتصادي المادي[77] ثم إن تسريح العمال أفرز ظاهرة اجتماعية جديدة في المجتمع الجزائري، لها آثار نفسية واجتماعية، فالعمال اصبحوا مهددين بهذا الإجراء ومنه تكون الخوف والتردد الذي يؤدي الى توتر العامل واختلال توازنه التقني، وانعكس التسريح على الأسرة الجزائرية ذات الخصائص المميزة لها من حجمها الكبير، من أن العمال عادة واحد والآخرين يعيشون في كنفه، فالآن كيف يصبح وضع الأسرة أمام هذه الظاهرة التي تبارى لها الباحثين النفسيين وعلماء الاجتماع للإعادة دمج اعامل وتقدم الحلول المناسبة.

[77] حامية سليمان. التنظيم القانون لعلاقات العمل في التشريع الجزائري. الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1992.ص292.

ومنذ سنة 19.93 بدأ ارتفاع التكاليف وعدم كفاية ما تم رصده من أموال لأغلب المشاريع وهذا ما أثر على وتيرة الإنجاز وتأخرها، وإضافة أغلفة مالية هذا على صعيد المؤسسات، أما الصعيد الثاني فإن رفع دعم الدول للسلع جعل القدرة الشرائية لدى المواطن تقل ففي سنة 1997 تم الغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والطاقوية لتتماشى مع الأسعار العالمية فأدى إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100%[78].

إن رفع الدولة يدها عن الدعم شمل قطاعات أخرى حيوية كالصحة، وما انعكس على المنظومة الصحية بالتدهور والتقهقر في مستوى التجهيز، وهو ما ساعد على ظهور البيروقراطية، وسوء التسيير لجل المستشفيات وغلاء مما يعني زيادة الامراض النفسية والصحية.

ما قيل عن الصحة يقال عن السكن والتعليم، فأغلب مؤسسات قطاع البناء أفلست كما رأينا، وهو ما عني زيادة الطلب على السكن وغلاء مواد البناء والإجار وارتفاع فواتير الماء والغاز والكهرباء وسبب عجز مزمن للدولة الجزائر...اما التعليم في الجزائر فعاش مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ونه شاهد تسرب عشرات بل مئات التلاميذ ، وغلق عشرات المدارس في المناطق التي طالها الأمن كالمدية والشلف...

3-3- فترة الخماسي الأول (2000و2005):

لقد شهدت بدايات هذه المرحلة الجديدة العديد من الإصلاحات ومشاريع لإصلاحات وأهم ما سجل هنا مرحلة التهدئة والاستقرار السياسي الذي انطلق من سنة 1997 بدءا من الانتخابات الرئاسية ، ثم تصويت الشعب الجزائري بالأغلبية على قانون الوئام المدني الذي قُدم للاستفتاء عام 1999، كلها عوامل مهدت لهاته المرحلة ان تشهد الاستقرار السياسي،

[78] بطاهر علي(سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر). مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا. مرجع سابق. ص198.

واستكمال بناء الصرح المؤسساتي بإنشاء البرلمان بغرفتيه، وظهور مجالس استشارية تابعة لمصالح رئاسة الجمهورية.

وطبع هذه الفترة انتعاش في الاقتصاد الوطني نتيجة تطور العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر ومختلف الدول وإبرام اتفاقيات للاستثمار الأجنبي فمنذ عام 1993 تعزز الاستثمار بقانون يضمن معاملة المستثمر الأجنبي بمعاملة شبيهة بمعاملة المستثمر الوطني، إلى جانب ضمان المنافع التي اكتسبها المستثمرون المباشرون الاجانب.[79]

ولقد شهدت الجزائر في هذه الفترة بلورة والانطلاق في بعض الأنشطة الاقتصادية لتحقيق تنمية مستقبلية فعرفت عدة قطاعات حراكا وقد اشار الاستاذ بن أشنهو عبد اللطيف الى أهمها كما يلي:

أ- قطاع الزراعة والماء:

الانطلاق في سياسة زراعية جديدة من شهر ايلول 2000 تبنى على أربعة وجهات نظر:

1. ترقية المزارع: بفضل إنعاش الاستثمار الزراعي وترقية افاق انتفاخ السوق الوطنية.
2. تقسيم مخاطر التمويل: التركيب الضرائبي بتسيير المخاطر المشترك بين المزارع والبنوك والتأمينات والدولة.
3. التكييف واتساع الإنتاج الرامي إلى استعمال الموارد الطبيعة.
4. مشاركة المزرعة الزراعية في خيار الاستثمار بفضل اللامركزية وتشجيع الهيئات الإدارية مشاركة المزارع وتعزيز المنظمات المهنية.
5. أما النتائج المحققة في قطاع الزراعة فهي على مستوى حجم مزارع الاشجار وزراعة الكروم 81000 هكتار عام 2001 وبلغ الحجم في أواخر سبتمبر 2002 إلى 90000

[79] عبد اللطيف بن أشنهو. الجزائر اليوم بلد ناجح. ص53.

هكتار وخلق 445000 منصب عمل خلال عامين ومنه 171000عام 2001[80]، اما بالنسبة لقطاع المياه فقد عرف هو الآخر التفاتة من خلال تعزيز ما يقارب من ستين ثقب في سهل متيجة حجم 17000 متر يوميا، والوصل بين السدود الموجودة في غرب الجزائر العاصمة بنظام التزويد بالماء القابل للشرب لمدينة الجزائر بتعبئة حجم إجمالي قدرته 150000 متر يوميا، وتحقيق 48000 متر من الثقوب وتسعة (9) محطات لتحلية مياه البحر لأربعة ولايات ساحلية(تيبازة، بومرداس، سكيكدة، تلمسان).

ب- قطاع المواصلات:

وقد عرف صدور قانون في اوت 2000 لتأهيل هذا القطاع وتحريره تحريرا تاما عام 2005، وسجل في سنة 2001 تفريق البريد والمواصلات وتأسيس المواصلات الجزائرية في سبتمبر 2001 كشركة تجارية، وتطوير مزودي المواقع على الشبكة الدولية من القطاع الخاص عام 2002. كما عرفت سنة 2003 تشغيل شبكة الهاتف اللاسلكي النقال أوراسكوم هاتف الجزائر، إلى جانب فتح قطاع البريد الى التنافس الوطني والعالمي، إضافة الى بيع رخصة جديدة بنظام عالمي للهاتف النقال، وتحديث شبكة الهاتف الثابت من طرف مواصلات الجزائر، وشهدت سنة 2004 بيع رخصتين من حلقة إذاعة محلية يشمل الأصوات والمعلومات، وفتح ميدان الهاتف اللاسلكي النقال الى التنافس والبحث عن شريك استراتيجي للعامل التاريخي.

ج- قطاع المحروقات:

وقد عرف تسيير الأراضي المنجمية الوطنية الشفاف والفعال بإعادة حقوق صاحب الأراضي المنجمية ومسيرها الى الدولة، تسيير اقتصادي الملكية العامة الفعالة، وتقوية نظام

[80] نفس المرجع. ص54.

الضرائب النفطية والموارد العامة. وتمثل شركة سوناطراك الشركة النفطية الكبرى بالنسبة للجزائر وقد وصل انتاجها إلى أكثر من 80 % من الإنتاج وحصص تمليكها في العديد من المؤسسات وسيطرتها على 42 من حدود الأراضي المنجمية.

طلبت الجزائر حصة مليون برميل يوميا، مما سيجعلها تصل إلى 301 مليون برميل، أما مبررات لهذا الرفع من قبل الجزائر وهو بمثابة حق إذ انخفضت قسمة الجزائر في حصة منظمة البلدان المصدرة للنفط. إذ حصة الجزائر لم تتجاوز ما نسبته 28% مقابل فنزويلا43%، والعربية السعودية 17% عام 1986.

ويمثل الغاز مكمن آخر للطاقة والاقتصاد الجزائري إذ وصل سوق الغاز الطبيعي المسيل الى الولايات المتحدة الأمريكية من 6 مليار من الامار المكعبة إلى 20 مليار في عام 2005، وإلا أن مؤشرات أزمة كانت أقوى من كل التطلعات، وعرفت بذلك الجزائر شابك الظواهر والازمات والتالي منها:

1. اختلال في توزيع الدخل الوطني حيث يصعب على الفئات التي تتسم ببطء في جمود دخولها وهي المنتمية للجهاز الخدمي الحكومي وما تبقى من شركات القطاع العامي، حيث يلاحظ عدم قدرتها على ملاحقة التغيرات السريعة والمرتفعة في الأسعار وهذا على العكس من الفئات الاخرى التي تتغير دخولها بوتائر سريعة مطردة من التغير في المستوى العام للأسعار.[81]
2. توزيع الثورة بين مختلف فئات المجتمع لا تخضع لمعايير منطقية وعقلانية وإنما يكون طريقة عشوائية لفائدة المضاربين والمغامرين والطفيلين.
3. وضوح التمايز الاجتماعي بين الطبقات المجتمع وفئاته، حيث تزداد بعض الفئات ثراء مقابل زوال طبقات بأكملها مثلما يحدث للطبقة المتوسطة.

[81] علي غربي: معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر. (مجلة المتواصل) مرجع سابق. ص113.

4. ارتفاع سبة هجرة الكفاءات الجزائرية للعمل في الخارج نتيجة تدهور الدخول الحقيقة لمثل هذه الفئات التي تنتمي عموما الى الطبقة الوسطى.

5. تفضي الظواهر اللاأخلاقية كانتشار الرشوة، والفساد الإداري معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

6. ترسيخ التبعية الخارجية لا سيما للبلدان الأوربية نتيجة إتباع سياسات متناقضة أحيانا ورؤى نظرية و استراتيجية محدودة بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى بتراجع احتياط الصرف بأقل من ستة مليار دولار سنة 1999.

7. فقدان قيمة العمل حيث بدأ الشباب يعزف عن العمل وانتشرت في مقابلها عادات سلبية بديلة محاولة الكسب السريع بطرق ملتوية، والنظرة الدونية للعلم ولجوء المعلمين والأساتذة إلى الحصص الخصوصية- ساعات التدعيم- والأعمال الحرة، وتغير القيم ، فمكانة الفرد تستمد من ماله ومركزه الاجتماعي.

8. انتشار ظاهرة العنف التي أدت إحجام أصحاب رؤوس الاموال والهروب بها إلى خارج الوطن.

خلاصة الفصل

لقد رأينا من خلال مباحث هذا الفصل أن التنمية المحلية تعتمد على مقومات ومرتكزات أساسية وهي بمثابة أجهزة تترجم التنمية المحلية من تفكير مجرد الى عمل مجسد وتعرفنا على الظواهر التي أدت إلى الاهتمام بالتنمية المحلية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وتعد مراحل التنمية المحلية أهم ركن فلا الأموال وحدها ولا الإمكانيات الطبيعية والمادية بإمكانها توفير ما يحتاجه الانسان لذلك ضرورة اشراك المواطن في التنمية المحلية بكل مراحلها وإشكالها.

إن التنمية المحلية تقوم على مدى التكامل والانسجام بين الإمكانيات البشرية والمعطيات المادية والمالية المتاحة على الصعيد المجلي والوطني، ومدى المتابعة الحقيقية للتنفيذ وإيجاد تقييم يوجه العملية التنموية ويجعلها انسانية قبل أن تكون مظهرا احصائيا وهيكلا جامدا دون تفاعل.

الجانب الميداني

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا : منهج الدراسة

ثانيا: أدوات جمع البيانات

ثالثا :مجالات الدراسة

رابعا: العينة وكيفية اختيارها

خلاصة الفصل

أولا : منهج الدراسة

لا يمكن لأي دراسة الوصول إلى تحقيق أهدافها إلا إذا اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تمكنه من الوصول إلى المعطيات الازمة للدراسة ، وتتمثل هذه الإجراءات بداية في اختيار المنهج المناسب وتحديد الأدوات التي يتطلبها هذا المنهج والتي تساعده في عملية جمع البيانات والحقائق حول الظاهرة المدروسة .

ويعرف المنهج العلمي بأنه جملة المبادئ والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث لإتباعها من بداية البحث إلى نهايته، للكشف عن العلاقات العامة والجوهرية والضرورية التي تخضع لها الظواهر الدراسية .[1]

ولما كان المنهج الذي يتبعه أي باحث اجتماعي في دراسته لأي ظاهرة لابد وأن يرتبط بطبيعة الموضوع ، فإنه من العسير اختيار منهج معين مناسب للظاهرة موضوع الدراسة، وانطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة وفرضياته وأهدافه فقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والذي يعتبر طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو الأحداث أو أوضاع معينة ، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وأثارها والعلاقات التي تتصل بها ، وتغييرها وكشف الجوانب التي تحكمها .[2]

ويعرف أيضا بأنه طريقة من الطرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين كما أنه وصف للظاهرة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة .[3]

وفي درستنا هذه يستخدم المنهج الوصفي التحليلي كمنهج أساسي . ذات طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة الذي يستلزم الوصف والتحليل للمظاهر تأثير السياحة على التنمية المحلية بمدينة الوادي ..

---

[1] بلقاسم جسان جيلاني : منهجية العلوم الاجتماعية .دار الهدي للطباعة والنشر ، بدون طبعة ، 2004 ، ص: 27

[2]. نفس المرجع السابق ، ص:168

[3]الأردن عمار الطيب كشرود : البحث العملي ومناهجه في العلوم الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشروالتوزيع، الأردن ، ص: 228 .2007

كما نستعين بالطريقة الإحصائية كطريقة مساعدة على تحليل البيانات التي يتم جمعها عن طريق أدوات جمع البيانات من خلال تفريغها وتبوبها في الجداول وتمثيلها بيانيا هذا ما يسمح بإظهار نتائج الدراسة بصورة تقديرية واضحة .

ثانيا: أدوات جمع البيانات

يؤكد علماء المنهجية بأنه كلما استخدم الباحث أدوات أكثر في عملية جمع البيانات كلما توصل إلى نتائج أكثر موضوعية ودقة ، ونظر للطبيعة الموضوع والتي فرضت علينا استخدام الأدوات التالية لجمع البيانات والمعطيات حول الظاهرة .

1- الملاحظة :

لقد أجمع علماء المنهجية على أن عملية الملاحظة العلمية ليست من العمليات البسيطة والمباشرة بل هي من العمليات المعقدة التي تتطلب تخطيطا دقيقا وتقوم على أساس الاختيار المعتمد لبعض المظاهر أو الجوانب الهامة التي يرغب الباحث في ملاحظتها في موقف معين وفي فترة معينة.[11]

وقد كان الدافع الأساسي لاختيار الملاحظة كأداة لبحث باعتبار أن السياحة والتنمية في المدن الجزائرية هي ظاهرة مرئية بالدرجة الأولي تستدعي ملاحظة الشكل العام للمناطق السكنية والطراز العمراني .

كما ساعدتنا أداة الملاحظة في المقارنة بين المعطيات الواقعية والميدانية وبين تلك التي استقيناها من المصادر الأخرى كالمقابلة بالإستمارة والوثائق والسجلات .

وبما أن الباحث معايش لهذه الظاهرة ومجال الدراسة هو مكان إقامة الباحث الأمر الذي يسهل القيام بعملية الملاحظة وقد استمرت عملية طيلة الدراسة وذلك لرصد مختلف المظاهر العمرانية والسكنات وكيفية تنقل الأفراد إليها .

[1] عمار الطيب كشرود ، مرجع سابق ، ص:188

2- المقابلة :

تستعمل هذه الأداة في عملية جمع المعلومات و البيانات حين يتعذر على الباحث إرسال الاستمارة بالنظرا للمستوي التعليمي لبعض المبحوثين التي تتعذر عليهم فهم الأسئلة والإجابة عليها دون شرح .

وهي نوع من أنواع الاستمارة حيث يقوم الباحث بمقابلة المبحوثين وملأ الاستمارة وفقا لأجوبتهم عليها حيث تتيح إمكانية الشرح وتسجيل مباشرة إجابة المبحوث وهي وسيلة مهمة لأنها تجمع بين الاستمارة والمقابلة وقد تم تطبيق هذه الأداة مع الموظفين العاملين في مديرية السياحة.

وقد اشتملت محاور الاستمارة بالمقابلة على محاور الدراسة وفرضياتها التي تتمحور حول السياحة ودورها في تحقيق تنمية محلية حيث قمنا بإجراء مقابلات مع الإدارات السالفة الذكر.

3- الاستمارة :

هو وسيلة من الوسائل التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والجهد الأكبر في الاستبيان ينصب على بناء الفقرات الجيدة والحصول على استجابات كاملة.[1]

ويعرفه محمد عبد الحميد (على أنه أسلوب لجمع البيانات يستهدف استشارة أفراد العينة بطريقة منهجية ومتقنة لتقديم حقائق أو آراء أو افكار معينة في إطار البيانات المرتبطة في موضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي لأفراد العينة في هذه البيانات.[2]حيث قمنا باختيار الإستمارة و تعديل بعض الأسئلة وإلغاء البعض الأخر وإضافة بعض الأسئلة التي اكتشفناها وهذا بعد توزيعها على المحكمين لتصل إلى شكلها النهائي بصياغة 24 سؤال .

وقد شملت 24 سؤلا وقسما إلى 4 محاور وهذا كتالي :

[1] منذر عبد الحميد الضامن، أساسيات البحث العلمي،ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 91.

[2] محمد عبد الحميد ، دراسات الجمهور في بحوث الاعلام، د.ط، عالم الكتاب، القاهرة، 1993، ص .133

المحور الأول : البيانات الشخصية

وتضمنت 4 أسئلة تدور حول البيانات الشخصية مثل، السن، الجنس، والمهنة، والمستوي التعليمي ،.

المحور الثاني : يتعلق بفرضية الأولي

وقد ضم هذا المحور 06 أسئلة تدور حول المقومات المادية في مدينة الوادي وأثرها على السياحة مثل: أسئلة حول الخدمات الاقتصادية والحيوية بالمدينة وضعية ايجار الوحدات السكنية والفنادق بالمدينة ،إضافتا إلى كيفية تقييم دور السلطات المحلية فيما يخص عملية التهيئة العمرانية المسكن ووضعية الخدمات الصحية والأمنية بالمدينة .

المحور الثالث : يتعلق بفرضية الثانية

ضم هذا المحور على 06 أسئلة خاصة بمدى تأييد السكان للسياحة وإحياء الاحتفالات والفعاليات الثقافية و مستوى تغطية الخدمات للأنشطة التجارية و الخدماتية

المحور الرابع : يتعلق بفرضية الثالثة

ويشتمل هذا المحور على 08 أسئلة متعلقة بدور السياحة في تحقيق تنمية محلية ووضعية الطرقات ونوعية الخدمات كتوفير وسائل النقل.

4- الوثائق والسجلات:

وتم الإستعانة بها لجمع المعلومات التي يتعذر الحصول عليها باستعمال الأدوات الأخرى وتستهدف هذه الأداة المعلومات الموجودة داخل المصالح والهيئات المختصة وتتصل عامة بالجانب الديمغرافي للمدينة والإحصاءات المتعلقة بعدد السكان في المدينة .

ثالثا :مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني

أ- لمحة عامة عن مدينة الوادي:

ولاية الوادي من الولايات الحديثة النشأة اذ ظهرت بمقتضى التقسيم الإداري لسنة 1984 وتتكون من 12 دائرة، و 30 بلدية، بمجموع سكان يبلغ 652210 ن يقطنون مساحة إجمالية تقدر بـ 44586 كلم، وتتميز الولاية بوجود منطقتين متباينتين جغرافيا، منطقة وادي سوف التي تمثل الجزء الأكبر من مساحة الولاية. ومنطقة وادي ريغ الواقعة بغرب الولاية على محور بسكرة تقرت، وتقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للجزائر وبالتحديد في قلب العرق الشرقي، يحدها من الشمال الشرقي ولاية تبسة، ومن الشمال ولاية خنشلة ومن الشمال الغربي ولاية بسكرة، ومن الغرب ولاية الجلفة، ومن الجنوب ولاية ورقلة، ومن الشرق الجمهورية التونسية.

ب- الجذور والأصول التاريخية للولاية:

قبل التاريخ كان التجمع الأول لشمال الصحراء عموما ومنطقة الوادي على[1] وجه الخصوص متكونة من قبائل أثنية ذات أصول متوسطية، هذه الشعوب نازحة من أعالي مصر والتي بقيت محافظة ثقافتها الحجرية، عاصرت التكوين التدريجي للصحراء الحالية وقد انتقلت هذه التجمعات السكانية الى وادي سوف عبر القرون الغابرة بسبب توفر الكلأ والصيد وقد حافظت الأرض على البقايا الاثرية ففي سنة 1975 عثر بشرق حاسي خليفة على هيكل عظمي لماموث (فيل كبير) المنقرض وقد تم تسليمه للمتحف باردو بالجزائر العاصمة، وتوالت بعدها الاكتشافات حيث عثر أيضا على عدة اصداف رخوية، وبيض النعام بالعرق الشرقي الكبير، بالإضافة للعثور على الصوان المنحوت في شكل أدوات كثيرة مثل الشفرات، المكاشط، المجارف، الفؤوس والسهام.[1]

وصل الإسلام لمنقطة وادي سوف ووادي ريغ بعد الفتح الإسلامي باعتبار المنطقتين امتدادا إقليميا وطبيعيا لإقليم الزاب فاعتنقه السكان بدون عناء لأنهم وجدو في الدين الجديد

[1]:المجلة الثقافية الشاملة. ص :12 العدد السادس جوان 2007 دار الثقافة الوادي

العدل وفي اهله الصلاح والعفة إلى جانب الشبه الكبير بين اهل البلاد وبين العرب الفاتحين من حيث بساطة الحياة البدوية والعادات والتقاليد القبلية.

الاحتلال الفرنسي وطأت أقدامه ارض الوطن 1830، وبعد سقوط بسكرة 1844، حاول الاحتلال بسط سطرته على منطقتي وادي سوف ووادي ريغ عن طريق الامارات والمشايخ الذين يحكمون المنطقة لكن السكان رفضوا الخضوع للهيمنة، وظهرت مقاومات شعبية عديدة، مثل مقاومة محمد بن عبد الله وثورة بوشوشة الذي بدأ حركته من عين صالح وانتشرت في كل من ورقلة وتقرت ووادي سوف.

ت- الخصائص العمرانية للولاية الوادي:

تتصف أغلبية المنازل مصفوفة بقياي نصف كروية، في سوف القبة ينظر لها عموما على[1]انها بناية دينية وهي لا تستعمل في البيوت العادية إلا في منطقة الوادي،[1]ولتفسير تقبيب السقوف يمكن الحديث عن شح الخشب، وإرادة السوافة بعدم بناء الطابق العلوي وذلك لحماية الحريم من نظرات الرجال الأجانب، ويجب أن نضع أيضا في الاعتبار إضافة لشح الاخشاب في المنطقة وتوفر منتوج طبيعي بكثرة وهو الجبس، واعتماد القباب له فضل كبير في إضفاء خصوصيات لقرى المنطقة.

هذا إضافة لكون القباب أكثر تهوية وتعمر أطول لان مياه الأمطار تسيل من عليها وتجعل الرياح تحدث تيارا دائريا يمنع تراكم الرمال الزاحفة من أن تغمر المنزل،أن أصل هذه الطريقة المعمارية يوجد في مدينة (قم) بإيران وفي بعض الضواحي من مدينة حلب في سوريا والتي يقال أن السوافة الأوائل لهم علاقة نسب بها، أما المنازل الحديثة فهي اليوم مسقوفة بالقباب المستطيلة على شكل المهد، وهذا النوع (الأدماس) استعمل من قبل في الجنوب التونسي

ث- القباب بين تحديات الطبيعة والبعد الروحي:

تفرض البيئة على الإنسان تحديات متعددة ملجأ إلى اختراع أو جلب الحلول المناسبة، وهكذا كان على الإنسان في منطقة سوف إن يستجيب إلى تلك التحديثات التي واجهته بها تغيرات البيئة خاصة الرياح والحرارة، فاتخذ القبة درعا له يمنعه من تركز الحرارة داخل

[1]المجلة الثقافية الشاملة ص ص: 52.53 العدد السادس جوان 2007 دار الثقافة الوادي

الغرفة ويشتت ضربات الرياح، لكن القبة لم تكن مجرد ضرورة بيئية بل هي اختيار نابع من الأعماق له في حنايا الروح شواهد تربطه بعالمها اللامتناهي.

ج- الخصائص الجغرافية والمناخية:

تبعد الوادي (عاصمة وادي سوف) عن البحر بـ 390 كلم، ويبلغ متوسط ارتفاع المنطقة عن سطح البحر 80م.

- **الحرارة:** يصل المتوسط الحراري في فصل الصيف إلى 34 ° وقد يتعدى في بعض الاحيان 50° حيث تكون الرمال شبه ملتهبة و في فصل الشتاء يكون المتوسط الحراري 10° وعندما تشتد البرودة و خاصة ليلا تنخفض إلى ما دون الصفر.
- **الرياح** : تمتاز منطقة وادي سوف بحركة هوائية نشطة على مدار السنة

فتهب رياح شمالية وشمالية غربية (الظواهري) من فيفري إلى أفريل

وتهب رياح شرقية وتسمى البحري و هي منعشة من أوت إلى أكتوبر

وتهب رياح جنوبية وتسمى الشهيلي وهي حارة ويكون ذلك خلال الصيف

- **الامطار** : وهي قليلة ونادرة بسبب المنطقة على البحار ويصل المتوسط السنوي للتساقط بالمنطقة الى 80.3 ملم .

- **الغطاء النباتي** : يتميز الغطاء النباتي بسوف بالجفاف وكثرة الرمال ، ومع ذلك توجد نباتات طبيعية متنوعة ذات جذور طويلة تنمو في الاودية و اطراف الكثبان الرملية ، ويعتمد عليها البدو في رعي حيواناتهم ، وقد ذكر منها صاحب الصروف أكثر من 80 نوعا منها :

الحلفاء ،البشنة ، العضيد ، السعد ، الشيح ، اضافة الى اشجار من الحطب كالازال ، العلندي ، الزيتاء ، المرخ ، الرتم ، الطرفاء وغيرها...

نسمه ، واجمالي عدد المساكن ب 6526 مسكن[1].[1]

2- المجال الزمني :

ويتمثل في فتر جميع المواد العلمية وهو الجانب النظري و قد استغرق ثلاثة أشهر من شهر جوان 2016إلى شهرستمبر2017 أما بالنسبة إلى فترة جمع البيانات فقد استغرقت

[1] مديرية التعمير و الهندسة لولاية الوادي

شهرين ، في فترة مابين شهر أوت 2017إلى غاية شهر سبتمبر 2017 وكان ذلك عبر عدة مراحل فبعد عملية جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة والمجال المكاني وهذا من قبل بعض المؤسسات العمومية و الخاصة ، وبعدما تم النزول الى الميدان وتوزيع الاستمارة

3- المجال البشري :

اجريت دراستنا في مدينة الوادي وقد شملت دراستنا جميع الوحدات الجوارية التابعة للمدينة، فتم في فترة الدراسة توزيع الاستمارة على سكان المدينة باختلاف أجنسهم كذلك تم أجراء بعض المقابلات باستعمال أسئلة الاستمارة وإعطاء أكبر قدر من المعلومات حول طبيعة السكن في المدينة .

رابعا: العينة وكيفية اختيارها

من المعروف أنه في جميع البحوث الاجتماعية لا يستطيع الباحث أن يدرس ويستجوب جميع أفراد المجتمع الذي يدرسه لذلك فإنه يقوم بأخذ عينة ممثلة لهذا المجتمع ، لذلك يعتبر تحديد العينة من أصعب الخطوات التي تواجه الباحث خلال عملية جمع البيانات الميدانية لبحثه حيث أنها تتطلب دقة كبيرة في اختيارها وتحديد حجمها .

كما أن طبيعة الوحدات الإحصائية وحجمها ومدي تجانسها من حيث الظاهرة التي ندرسها والبيانات المطلوبة والإمكانات البشرية الفنية المتوافره كلها تساعد مصمم البحث على اختيار النوع المناسب من العينات كالعينة البسيطة أو الطبقية أو المنتظمة ، ويجب على الباحث أن يختار العينة بدقة حيث تعطية نتائج ممثلة للواقع نظرا لأن هذه النتائج تختلف من نوع لأخر بسبب الأساليب المختلفة التي يتبعها الباحثون في الاختيار والتقدير .[11]

ونظرا للطبيعة الموضوع المتمثل في دراسة تأثير السياحة على ظاهرة التنمية في المدينة والتي تستوجب علينا جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات حول مظاهر التنمية المحلية وآتراء المختصين نحوها بالإضافة إلى أراء السكان المعايشين لها فإنه من الصعب إتباع تقنية معينة سوء لكن العينة المناسبة لهذه الدراسة هي العينة العشوائية الغير منتظمة والتي تتمثل في أختيار بسيطة من مجتمع البحث وتعميمه على مجتمع البحث ككل .

[1] عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق ، ص: 125 .

فالعينة العشوائية الغير منتظمة هي عينة مكونة من العناصر البحث الغير منتقأة وتم الحصول عليها بطريقة عشوائية للأفراد السكان داخل الحي .

خلاصة الفصل:

ان الاجراءات المنهجية التي تم تطبيقها في هذا الدراسة، كانت بمثابة تنفيذ الخطة العامة للبحث عن طريق تطبيق المنهج الوصفي التحليلي و الأدوات التي جمعنا بها البيانات تؤكد العينة المختارة ، وكانت ايضا كوسيط بين الجانب النظري للدراسة و استخلاص للنتائج النهائية ، اي بمثابة المفصل الذي يربط بينهما و هذا للوصول الى نتائج أثر يقينية و قريبة من الواقع .

الفصل الخامس: تحليل البيانات وتفسيرها والاستنتاجات العامة

تمهيد

أولا: عرض وتحليل النتائج

ثانيا: الاستنتاجات العامة للدراسة

تمهيد

تناولت الدراسة الحالية السياحة وعلاقتها بالتنمية المحلية وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات التي وضعها الباحث من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة, فجاء هذا الفصل كمحاولة للإجابة عن هذه التساؤلات من خلال عرض البيانات المتحصل عليها من ميدان الدراسة الخاص بهذه الدراسة.

لذ اعتمدنا في عرض وتحليل البيانات على الأسلوب الكمي من خلال الأرقام والنسب المئوية واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية البسيطة ثم قمنا بتحليلها من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمد علي القراءة السوسيولوجي للأرقام والنسب المجدولة وكذلك تحليل الأساليب الإحصائية الأخرى وتوظيفها كيفيا بما يخدم الدراسة.

أولا: عرض وتحليل النتائج

1- عرض وتحليل البيـــانات الشخصية:

جدول 7: يوضح الجنس للعينة

الفئـــات	التكـــرار	النسبـة
ذكر	89	89%
أنثى	11	11%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح جنس الذكور كان بنسبة 89% أي أنه اعتمدنا عليهم بنسبة كبيرة كونهم أكثر قدرة على مزاولة الأعمال وتسييرها والاستثمار والتنقل بالإضافة إلى كونهم أكثر دراية ووعي فيما يخص السياحة وبرامج السلطات التنموية، وكانت نسبة الإناث بـ 11% وتعود هذه النسبة للتغيير الحاصل في المجتمعات حيث أصبحت المرأة تخرج إلى العمل والدراسة وتقوم بمعظم الأعمال كان يقوم بها الرجال كذلك تعكس مستوى الوعي لهذه الفئة.

جدول 8: يوضح الفئات العمرية للعينة

الفئـــات	التكـــرار	النسبة
20 – 30	13	13%
31 – 40	37	37%
41 – 50	38	38%
أكثرمن50	12	12%
المجموع	100	100%

يتضح من خلال الجدول تقسيم فئات عمر الأفراد إلى 4 تصنيفات عمرية فحسب العمر :الفئة الأولى من 20-30 سنة وقد كانت بنسبة 13% وقد مثلت هذه الفئة الشباب التي تتمتع بالحيوية إما من ناحية التنقل أو مزاولة الأنشطة ولسلاستها في التفاعل مع الفعاليات والمسارات السائدة في المجتمع، أما الفئة الثانية من31-40 فكانت بنسبة 37%وهي الفئة الأكثر تكرارا وهذا راجع لمواصفات هذه الفئة النشطة، لما لها من القدرة على الأعمال والاشراف عليها ، هذا وتتصف أيضا بكثرة حركتها وذلك لمتطلباتها اليومية التي تستوجب كثرة التنقل والقيام بنشاطات والتي بدورها تخدم السياحة، أما الفئة الثالثة 41-50فقد كانت بنسبة 38% وهي الفئة ذات أعلى نسبة ، وكانت فئة 50 فما فوق بنسبة 12% وهاتين الأخيرتين تتميزان بمحدودية الحيوية في مزاولة النشاطات الاقتصادية لكن وبالمقابل تتميزان على أنهما أكثر الفئات فهما ووعيا في ما يخص استحداث المشاريع الاستثمارية وتسييرها والاشراف عليها.

جدول 9: يوضح المهنة .

الفئـــة	التكـــرار	النسبة
موظف	62	62%
أعمل الحرة	19	19%
متقاعد	06	% 6
طالب جامعي	13	%13
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول يتضح أن النسبة الأعلى هي فئة الموظفين وكانت بنسبة 62% ، يليها فئة أصحاب الأعمال الحرة بحيث كانت بنسبة 19 % ، وكانت نسبة الطلبة 13 %، وأخيرا كانت نسبة المتقاعدين وهي النسبة الأقل، بـ نسبة 06%.

جدول 10: يوضح المستوي التعليمي

الفئـــات	التكـــرار	النسبة
متوسط	11	11%
ثانوي	16	16%
جامعي	73	73%
المجموع	100	100%

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن المستوى العلمي لأفراد العينة مقسم إلى 3 فئات حيث كانت الفئة الأعلى هي فئة الجامعيين وكانت بنسبة 73 % وهي ضمت بشكل كبير الطلبة والموظفين ذوي الاختصاص كوننا اعتمدنا بشكل كبير على هذه الشريحة في هذه الدراسة، وقد كانت نسبة أفراد العينة ذات المستوى الدراسي الثانوي 16 % ، ونسبة الأفراد ذات المستوى الدراسي المتوسط 11% وهاتين الأخيرتين ضمت بسبة كبيرة أصحاب الأعمال الحرة والمتقاعدين.

2- يتعلق بفرضية الأولى:

جدول 11: يوضح وضعية الخدمات الاقتصادية والحيوية بالمدينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيئة	06	06%
حسنة	8	08%
جيدة	86	86%
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن النسبة الأعلى هي نسبة الفئة التي ترى أن الخدمات الاقتصادية والحيوية بالمدينة جيدة، ومثلت نسبة 86% وترى أن الخدمات الاقتصادية والحيوية كفيلة بتغطية احتياجات السكان والزائرين بشكل جيد من حيث التموين الغذائي والنقل وغيره، وكانت الفئة التي ترى أنها حسنة بنسبة 08 % ويرى هؤلاء

أنه يوجد نقص في بعض الخدمات والتي قد تكون ضرورية وذات أهمية ، كما ذهب هؤلاء إلى الاستشهاد ومقارنة المدينة بمدن أخرى متطورة في ما يخص جودة هذه الخدمات ، أما الفئة التي ترى أن الخدمات سيئة فكانت بنسبة 06% ويبدو على أفراد هذه الفئة التذمر من رداءة الخدمات كونهم يعيشون بأطراف المدينة في أحياء معزولة نوعا ما لا تحتوي على أي معالم أو مراكز جاذبة.

جدول 12: يوضح تقييم أيجار الوحدات السكنية والفنادق بالمدينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيئة	6	6%
حسنة	18	18%
جيدة	76	76%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن الأغلبية يّرون أن إيجار الوحدات السكنية والفنادق جيدة وكانت هذه الفئة بنسبة 76% وهذا راجع إلى توفر المدينة بشكل جيد على مرافق الإقامة الفردية والجماعية وبمتوسط أجر في متناول الجميع سواء للسكان أو الزائرين من داخل وخارج الوطن، وكانت نسبة الفئة التي ترى أنها حسنة بـ 18% ، أما النسبة الأقل فهي التي تعطي تقييما على أنها سيئة وكانت بنسبة 06 % وهاتين الأخيرتين تضم بشكل كبير ذوي الدخل المحدود أو الأقل من المتوسط .

جدول 13: يوضح تقييم آداء الخدمات الطبية والأمنية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيئة	29	29%
حسنة	48	48%
جيدة	23	23%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن الأغلبية يّرون أن اداء الخدمات الطبية و الامنية حسنة وكانت هذه الفئة بنسبة 48 % بحيث يرون أن انتشار الخدمات الطبية العلاجية أو الدوائية سواء التابعة للقطاع الخاص أو العام يغطي نوعا ما احتياجات السكان والزوار الوافدين وكذلك الأمر في الخدمات الأمنية، تليها نسبة عدد الفئة التي ترى أنها سيئة بنسبة 29% وتبرر ذلك بنقص للتغطية الأمنية ببعض المناطق من جهة و تدني جودة الخدمات الطبية مقارنة بمدن أخرى واضطرار السكان أحيانا للتنقل إلى ولايات أخرى أو خارج الوطن قصد الحصول على خدمات طبية ناجعة ، وترى نسبة 23 % أن الخدمات الأمنية ذات تغطية جيدة وذات استجابة سريعة من جهة ومن جهة أخرى يرون أن الخدمات الطبية جيدة بحكم ما تشهده المدينة من تزايد للمصحات الكبيرة والمتطورة وتوفر العيادات في جميع الاختصاصات بالاضافة للمستشفيات الجهوية وهو الأمر الذي يستقطب الزوار بقصد العلاج من خارج الولاية بشكل دوري على مدار السنة .

جدول 14: يوضح مدي قيام السلطات بتثمين والحفاظ على المعالم السياحية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	34	34%
لا	10	10%
نوعا ما	56	56%
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 56% ترى أن السلطات المحلية المعنية نوعا ما تؤدي دورها ذلك أنه مما لا شك فيه أن السلطات تثمن هذه المعالم السياحية كونها تعتبر ارثا ثقافيا شعبيا يدخل في هوية سكان المنطقة ولكن يبدو عليها سوء وضعف السياسات والبرامج المنتهجة نحو الحفاظ عليها، تليها نسبة 34% ويرون أن السلطات يتمثل دورها في اعادة ترميم صرحها من جهة و عدم طمس الهندسة المعمارية لهذه المعالم حتى عند استغلالها ، ويرى نسبة 10% أن السلطات المعنية لا تقوم بدورها بالحفاظ على المعالم السياحية وذلك لما تشهده بعض المعالم من تهميش وذلك لأنها

أصبحت مهجورة وتحول البعض منها إلى بؤر للفساد ناهيك عن امتلاء محيطها الداخلي والخارجي بالأوساخ .

جدول 15: يوضح تقييم دور السلطات المحلية فيما يخص عملية التهيئة العمرانية والحفاظ على المحيط البيئي

الفئـة	التكرار	النسبة
نعم	56	56%
لا	44	44%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة % 56 من إجمالي العينة أكدت أن السلطات المحلية تقوم بدورها فيما يخص عملية التهيئة العمرانية والحفاظ على المحيط البيئي في وذلك من خلال تهيئة الطرقات وتدعيمها بالأرصفة وتجنيد فرق تنظيف وجمع الأتربة بالإضافة إلى دعم مشاريع خاصة مصغرة بوصاية منها تحضى بدعم مادي، دورها تجنيد أفراد لتنظيف الطرقات والمساحات الخضراء وغيرها، بالإضافة لتوفر دوريات عمال النظافة بشكل دوري منتظم داخل الأحياء .. الخ، أما نسبة 44% يرون أن السلطات المحلية لا تؤدي دورها وذلك يرجع لسوء تطبيق سياساتها في هذا المجال أي أن جودة الخدمات لا ترتقي الى ما تم التخطيط له وذلك للتسيب وغياب الرقابة التي يجب أن تطبّق على الهيئات التنفيذية .

جدول 16: يوضح توفر المدينة على جملة من المقومات التي تجعل منها قبلة سياحية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	88	88%
لا	12	12%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 88 % من إجمالي العينة تأكد أن المدينة تحتوي على جملة من المقومات تجعل منها قبلة سياحية و ذلك لتوفر الخدمات من جهة ومن جهة أخرى يرون أن تزايد نسب السياحة سواء الداخلية او الخارجية ليس عبثا، و انما هو انعكاس لتوفر مجموعة المقومات والخدمات التي عملت على جذب السواح كلّ حسب دوافعه و بناء على هذا يرون أن المدينة مؤخرا أصبحت تحوي جميع أنواع السياحة الداخلية و الخارجية، الثقافية، الطبية، التجارة و الأعمال....الخ، ويرى نسبة 12% أن المدينة لا تتوفر على المقومات التي تجعل منها قبلة سياحية وذلك مقارنة مع مدن سياحية أخرى كبرى كالمدن الساحلية.

3- يتعلق بفرضية الثانية:

جدول 17: يوضح مدى تأييد السياحة بالمدينة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	95	95%
لا	5	5%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة % 95 تؤيد السياحة في المدينة ذلك أنه الأمر الذي ينعكس على أهل المنطقة باكتساب ثقافات جديدة ومتنوعة بالإضافة لما يترتب عن هذا الاحتكاك من نهوض اقتصادي ومالي من خلال الرواج والتبادل بين السكان والسواح من داخل الوطن وخارجه وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق ثورة

خدماتية توفر التنوع للسكان بصفة عامة وخلق فرص دخل لشريحة من المجتمع بصفة خاصة، وكانت نسبة 5% لا يؤيدون السياحة بالمدينة وذلك لتذمرهم من كثرة الزوار وهو الأمر الذي يترتب عليه خلق الازدحام في الأماكن الحيوية كالأسواق والمتاجر والعيادات .. إلخ ويرون أنه الأمر الذي يؤدى إلى تعطيل قضاء حاجياتهم اليومية .

جدول 18: يوضح مدى إحياء الاحتفالات والفعاليات الثقافية بالمدينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	88	88%
لا	05	05%
أحيانا	07	07 %
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة % 88 من أجمالي العينة أنهم يرون أن السلطات تقوم بأحياء الاحتفالات والفعاليات الثقافية ويمكن تفسير هذا إلي طبيعة المدينة وتوفرها على العديد من المرافق الاجتماعية والثقافية والترفيهية الأمر الذي يشجع القيام بمثل هده الفعاليات ويساهم في جدب السياح لها بينما جاءت نسبة % 07 و 05% من سكان المدينة أقل حيث تري الفئة الأولي أن الفعاليات تقام أحيانا بينما تري الفئة الثانية أن لا وجود لمثل هده الفعاليات في المدينة ويمكن تفسير هدا لموقع السكان في المدينة حيث أن المدينة تشهد مجموعة من الفعاليات السنوية والصيفية.

جدول 19: يوضح مدى مشاركة السكان في هذه الفعاليات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	67	67%
لا	33	33%
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية السكان في المدينة بنسبة 67 % يقومون بالمشاركة في احياء هذه الفعاليات وذلك لما تقوم بخلقه من أجواء ترفيهية

وخدماتية طيلة المواسم التي يتم تنطلق فيها هذه الفعاليات بحيث ترى السكان يقبلون عليها إما بدافع الترفيه وإما باستغلال هذه المواسم لمزاولة نشاطات تجارية وخدماتية بجميع أنواعها، وكانت نسبة 33 % لا يشاركون في هذه الفعاليات والاحتفالات وذلك من باب الانشغال في العمل وغيره حيث نلاحظ أن أغلب أفراد هذه الفئة هم من عمال لا يحضون بعطل أثناء هذه المواسم سواء لدى الخواص أو في بعض قطاعات الوظيف العمومي.

جدول 20: يوضح مدى تغطية الخدمات والأنشطة التجارية في المناطق التي تعتبر معالم سياحية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيئة	33	33%
جيدة	11	11%
نوعا ما	56	56 %
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة % 56 ترى أن الأنشطة التجارية والخدمات تغطي نوعا ما الاماكن التي تعتبر معالم سياحية ويرون أنها بالأساس أقطاب للأنشطة التجارية والخدماتية وذلك كونها مناطق تجمع للسكان منذ القدم خاصة الأسواق القديمة والزوايا والمساجد ، ويرى نسبة 33 % أنها سيئة وذلك لبعض المعالم التي يرى سكانها أنها تعتبر معالم سياحية وإرث ثقافي تم صرف النظر كونها تقع في أماكن عميقة في أحياء بعيدة كمواقع بعض المساجد العتيقة والزوايا وغيرها، ويرى نسبة 11 % أن مدى تغطية الخدمات والانشطة التجارية للمعالم هو جيد عموما.

جدول 21: يوضح المواسم السنوية التي يكثر فيها الزوار في المدينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
عطلة الصيف	02	02%
عطلة الربيع	55	55%
على مدار السنة	43	43 %
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 55% يرون أن عطلة الربيع هي الفترة التي يتزايد فيها عدد الزوار للمدينة بشكل كبير وملحوظ وذلك لمجموع الفعاليات الكبرى المبرمجة في هذه الفترة (عيد المدينة، عرس البادية، الأنشودة المدرسية ..) حيث تشهد وفود ورحلات منظمة من كافة أنحاء الوطن ويدخل كل هذا في إطار السياحة الثقافية، ويرى نسبة 43% يرون أن الزوار يترددون على المدينة على مدار السنة من داخل الوطن وخارجه بشكل دوري كل حسب احتياجاته خصوصا للعمل والتبادل التجاري ، ويرى نسبة 02% أنها تتزايد بعطلة الصيف وهي نسبة تكاد تكون منعدمة ربما لطبيعة المنطقة والمناخ القاسي ناهيك عن توجه السكان عموما نحو السياحة الساحلية، بينما يعلل هؤلاء أن موسم الحرارة هو موسم يأتي فيه الزوار بغرض التداوي بالدفن بالرمال وغيرها.

جدول 22: يوضح مدى استجابة المواطنين والتجار وأصحاب الخدمات في توفير متطلبات الزوار في هذه المواسم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سيئة	06	06%
حسنة	25	25%
جيدة	69	69 %
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 69 % يرون أن استجابة المواطنين والتجار وأصحاب الخدمات في توفير الخدمات للزوار جيدة وتساير بشكل سريع

احتياجات الزوار، ويرى نسبة 25% أن مدى الاستجابة حسنة ومقبولة نوعا ما بحيث أنهم يرون أنهم يوفرون الحاجات الضرورية فقط سواء من سلع وذلك بما يخدم سيرورة نشاطهم التجاري بشكل سلس ويتغاضون عن التنوع في الخدمات، ويرى نسبة 06% أن الاستجابة سيئة وهي نسبة ضئيلة جدا

4- يتعلق بفرضية الثالثة:

جدول 23: يوضح مدي مساهمة السكان في عملية للتنمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	72	72%
لا	28	28%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 72% يرون أن السكان يساهمون في عملية التنمية وذلك لاعتماد السكان بشكل كبير على أنفسهم في جميع المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات، ويرى نسبة 28% أن السكان لا يساهمون في التنمية وربما يقصد بها هؤلاء البرامج التنموية النظامية المسطرة من قبل السلطات المعنية والتي يعتقدون أنها توفر على السكان عبئ التنمية والتخطيط لها.

جدول 24: يوضح مدى توفر مشاريع استثمارية بالمدينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	77	77%
لا	23	23%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 77% يرون أن المدينة تتوفر على مشاريع استثمارية وبشكل كبير، وذلك لان المدينة تعتبر بالأساس قطب تجاري وفلاحي كبير على المستوى الوطني ويضم عدد هائل من رجال الأعمال ذوي رؤوس

الأموال الهائلة الذين يعمدون للاستثمار في مشاريع حيوية تقوم عليها متطلبات واحتياجات المجتمع ك(قطع الغيار، الملابس، المولات، مواد البناء، الأثاث، المحاصيل الزراعية ..)، ناهيك عن توجه المستثمرين مؤخرا للاستثمار العقاري من خلال ما شهدته الفترة الأخيرة من تزايد ملحوظ في تشييد الفنادق والمراقد والشقق المفروشة وغيرها، ويرى نسبة 23% أن المدينة لا تتوفر مشاريع استثمارية، بحث يعتقد هؤلاء أن المشاريع تفتقر للضخامة ولبعض المعايير التي تمكنها من مضاهاة مشاريع استثمارية في أقطار أخرى.

19- من ينجز المشاريع التنموية والاستثمارية بالمدينة :

من خلال تحليل الاجابات نرى أن جميع الفئات تتفق على أن من يقوم بإنجاز واستحداث المشاريع التنموية بالمدينة يتمثل أساسا في السلطات المحلية و كذلك المستثمرين ، الجمعيات، السكان، ومن خلال التحليل لاحظنا أن الأغلبية يشيرون بان المستثمرين والسكان هم اكثر من يقومون باستحداث المشاريع التنموية، وكان ذلك بنسبة كبيرة مقارنة بدور السلطات المحلية والجمعيات.

20- المشاريع التي تنقص المدينة:

من خلال تحليل الاجابات نرى أن جميع الفئات تتفق تقريبا على أن المدينة تعاني نقصا في بعض المشاريع التنموية والتي يرون انها ذات أهمية كبيرة وانعكاس كبير على التنمية المحلية للمجتمع والأفراد ويتفقون على أنها تعاني نقص مؤخرا مع التزايد الواضح في الأحياء والتجمعات السكنية المستحدثة ويرون أن هذا النقص يتمثل في المراكز الثقافية ودور الشباب والتي حسب رأيهم لها دور مهم من حيث بث القيم الاجتماعية والبيئية في المجتمع، كذلك يرون أنه هناك نقص إلى حد ما في المراكز الصحية العمومية، هذا ويرون أنه هناك افتقار حاد في انشاء المصانع والتي من دورها خلق جو تنموي هائل من حيث توفير السلع التي تسمح للسكان باستهلاكها بجودة جيدة وأسعار مناسبة بعيدا عن ما يترتب عن عملية النقل من تردي في هذا السياق، وكذلك لما يترتب عنها من خلق لفرص عمل وامتصاص مستويات البطالة، وأيضا لما ينعكس عن توفرها من استقطاب للزوار قصد التبادل التجاري من الولايات الأخرى وحتى من خارج الوطن.

جدول 25: يوضح مستوى تعامل المسئولين مع انشغالات المواطنين

الاحتمالات	التكرار	النسبة
جدية	65	65%
بـ قليل من الجدية	28	28%
بـ لامبالاة	7	7%
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 65% يرون أن تعامل المسئولين مع انشغالات المواطنين تكون بشكل جدي ويمكن تفسير هداّ إلى حرص السلطات على المحافظة على استقرار المدينة وسكانها ويرون أن المسؤولين على وعي تام أن تقريب الإدارة من المواطن وامتصاص الضغوطات واحتواء معاناة المواطنين يؤدي إلى تماسك بنية المجتمع وهو الأمر الذي يؤدي إلى المواطنة الإيجابية والتي تساعد في انصهار ومواكبة المواطنين لعملية التنمية، ويرى نسبة28% بأن المسؤولين يتعاملون بقليل من الجدية مع المواطنين، ويرى نسبة 7% بأن المسؤولين يتعاملون بـ لامبالاة مع انشغالات المواطنين، ونفسر هذا على أن بعض انشغالات المواطنين أحيانا تتطلب وقتا مطولا في الدراسة المعمقة وتتطلب اجراءات تدرجية وهو الأمر الذي يؤدي إلى امتعاض المواطنين وشعورهم بقلة جدية ولامبالاة المسؤولين في الاهتمام بانشغالاتهم.

جدول 26: يوضح هل أن وضعية الطرقات من حيث التعبيد و الإنارة جيدة ؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	44	44%
لا	56	56%
المجموع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 56 % يرون أن وضعية الطرقات من حيث التعبيد والانارة ليست بالجودة الكافية وذلك لان بعض الطرق تشهد اهمال و ذلك لكونها طرق غير شريانية او لأنها لا تعتبر خط نقل رئيسي بالإضافة لتغاضي

المسؤولين عن الاهتمام بهذه الطرق واهمالها، ويرى نسبة 44% بأن الطرقات جيدة الى حد ما وذلك لانهم يرون بأن وضعيتها تدخل في انشغالات المواطنين الدائمة الذين يسعون دائما الى الحصول على احسن المواصفات من خلال التقرب ورفع انشغالاتهم الى المسؤولين فيما يخص وضعية الطرقات، وهو الأمر الذي يجعل السلطات المعنية تضع نصب اعينها حالة الطرقات.

جدول 27: يوضح مدى توفر سيارات الأجرة ووسائل النقل الحضري

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	87	87%
لا	13	13%
المجمـوع	100	100%

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 87% يرون أن سيارات الأجرة ووسائل النقل متوفرة وبشكل كبير فالمدينة ويرجع هذا إلى تزايد الشركات التي تدعم وتوفر خطوط النقل الحضري بعروض مناسبة ناهيك عن الاتساع الكبير في محيط المدينة ونسيج الطرقات مؤخرا وهو الأمر الذي أدى زيادة الحاجة لوسائل النقل وهو الأمر الذي دفع ببعض الأطراف للاستثمار في هذا المجال، ويرى نسبة 13% أن وسائل النقل غير كافية وذلك ربما راجع لاختلال التوازن فيما يخص تغطية الطرقات بالنقل من خط لآخر بحيث تشهد تضخم في بعض الخطوط وافتقار وندرة في خطوط أخرى.

24- مقترحات من أجل التنمية المحلية :

أكد أغلبية سكان المدينة أنها تتوفر على جميع المرافق الاجتماعية والترفيهية هدا مما يشجع تنميتها الداخلية وتشجيع مختلف المشاريع من أهمها تعبيد مختلف الطرقات والممررات الرابطة بين ولايات والبلديات وهدا بالإضافة إلى أنشاء المراكز الصحية وثقافية وتشجيع أنشاء المصانع بمختلف المناطق هده من شأنه خلق فرص عمل من جهة ومن جهة أخري تشجيع السياحة بدخلها كونها تضم مختلف المرافق والمؤسسات الإدارية وغيرها.

ثانيا: الاستنتاجات العامة للدراسة

تهدف أي دراسة إلى التوصل لنتائج ذات قيمة علمية وذلك قصد الاجابة على التساؤلات والبرهنة عن أهداف الدراسة فيما يخص الدراسة الراهنة والمتمثلة في دور السياحة في دفع التنمية المحلية بمدينة الوادي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

الفرضية الاولى:

تعتبر الإمكانيات المادية بمثابة الحجر الأساس الذي يقوم عليه القطاع السياحي ولعل من أهمها الخدمات الاقتصادية والحيوية، الخدمات الطبية والأمنية، ايجار الوحدات السكنية والفنادق، بالإضافة الوضع الجيد للمحيط البيئي، ومن خلال تحليلنا للبيانات نجدا أن المدينة تتوفر على بنية اقتصادية حيوية جيدة وهو ما يؤكده الجدول رقم 05 وذلك بنسبة 86% بحيث يؤكدون أن الخدمات الاقتصادية والحيوية كفيلة بتغطية احتياجات السكان والزوار بشكل جيد من حيث التموين الغذائي والنقل وغيره، لكن نأخذ بعين الاعتبار أنه يوجد نقص في بعض الخدمات والتي قد تكون ضرورية وذات أهمية مقارنة بمدن أخرى متطورة في ما يخص جودة هذه الخدمات، وكذلك رداءة الخدمات بأطراف المدينة والأحياء المعزولة نوعا ما التي لا تحتوي على أي معالم أو مراكز جاذبة، وتعتبر الوحدات السكانية والفنادقفي المدينة احدى أهم المقومات التي ترتكز حولها السياحة فمن خلال الجدول رقم (06) نجد أن أغلب السكان يرون أن إيجار الوحدات السكنية والفنادق في متناول الفرد سواء في السكن الجماعي أو الفردي وأنه يتلاءم والدخل المتوسط للأفراد سواء داخل أو خارج المدينة وذلك بسبة 76%، ويعتبر هذا بطبيعة الحال مشجعا للسياحة، أما فيما يخص الرعاية الصحية ومن خلال الجدول رقم (07) ترى نسبة 48 % وهي النسبة الغالبة أن الخدمات الطبية والأمنية حسنة وهو ما يعني أنها مقبولة نوعا ما تميل إلى الجيد عموما وذلك من حيث التوفر والتغطية وكذلك لما تشهده المدينة من حركة استحداث للمصحات والمستشفيات والعيادات العامة منها والخاصة ومراكز الرعاية الصحيةوهو الأمر الذي يستقطب الزوار

بقصد العلاج من خارج الولاية بشكل دوري على مدار السنةوكذلك نأخذ بعين الاعتبار نقص الخدمات من حيث التغطية والجودة في بعض المناطق.

أما فيما يخص التهيئة العمرانية والبيئية ونظافة المحيط الذي يلعب دورا كبيرا في استقرارهم والتمتع بيومهم اذا تعتبر التهيئة العمرانية في مجال الطرقات وتعبيدها وترميمها وإعادة هندستها وتنظيفها والمحافظة عليها دافع كبير لاستقطاب السياح من داخل وخارج البلاد، ومن خلال الجدول (9) فقد اكد 56% من المبحوثين أن السلطات تهتم بجانب تهيئة الطرقات وتدعيمها بالأرصفة وتجنيد فرق تنظيف وجمع الأتربة بالإضافة إلى دعم مشاريع خاصة مصغرة بوصاية منها تحظى بدعم مادي، دورها تجنيد أفراد لتنظيف الطرقات والمساحات الخضراء وغيرها، بالإضافة لتوفر دوريات عمال النظافة بشكل دوري منتظم داخل الأحياء.

من خلال ما سبق ذكره وما صرح به المبحوثين في الجدول رقم (10) بنسبة 88% أن مدينة الوادي تتوفر على جملة من المقومات التي تجعل منها قطبا سياحيا ذلك لتوفر الخدمات من جهة ومن جهة أخرى يرون أن تزايد نسب السياحة سواء الداخلية او الخارجية ليس عبثا، و انما هو انعكاس لتوفر مجموعة المقومات والخدمات التي عملت على جذب السواح كلّ حسب دوافعه و بناء على هذا يرون أن المدينة مؤخرا أصبحت تحوي جميع أنواع السياحة الداخلية و الخارجية، الثقافية، الطبية، التجارة و الأعمال وهذا ما أده الجدول رقم (06) و (07) في توفر الخدمات.

وعليه يمكن القول أن الفرضية محققة

الفرضية الثانية:

يعتبر سكان المدينة المحفز الاول لاستقطاب السياح واحدى العوامل التي تساعد في زيادة نسبة السياحة في المدينة وذلك بتقبلهم فكرة ان السياحة مكسب كبير لها ولهم وهذا ما يوضح الجدول رقم (11) أن أغلب المبحوثين يؤيدون السياحة في المدينة ذلك أنه الأمر الذي ينعكس على أهل المنطقة باكتساب ثقافات جديدة ومتنوعة بالإضافة لما يترتب عن هذا الاحتكاك من نهوض اقتصادي ومالي من خلال الرواج والتبادل بين السكان والسواح من داخل الوطن وخارجه وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق ثورة خدماتية توفر التنوع للسكان بصفة عامة وخلق فرص دخل لشريحة من المجتمع بصفة خاصة، حيث يوكد الجدول رقم (12) أن أحياء الاحتفالات والفعاليات الثقافية من قبل السلطات المعنية يساهم بشكل كبير في جذب السياح حيث أقر ما نسبته 88% من المبحوثين أن السلطات تسعى جاهدة لذلك وتوفر العديد من المرافق الاجتماعية والثقافية والترفيهية الأمر الذي يشجع القيام بمثل هده الفعاليات الموسمية والتراثيةيساهم في جدب السياح، وعلى غرار ما تساهم فيه السلطات من احياء لتلك الاحتفالات والفعاليات فإن لأفراد المجتمع دور كبير لإنجاحها والتأثير في مدى انتشارها وخلق نوع من الاستمرارية وهذا ما أكده المبحوثين في الجدول رقم (13) بنسبة 67% بأنهم يقومون بالمشاركة في احياء هذه الفعاليات وذلك لما تقوم بخلقه من أجواء ترفيهية وخدماتية طيلة المواسم التي يتم تنطلق فيها هذه الفعاليات بحيث ترى السكان يقبلون عليها إما بدافع الترفيه وإما باستغلال هذه المواسم لمزاولة نشاطات تجارية وخدماتية بجميع أنواعها، وتعتبر هذه الفعاليات التي تقوم بها السلطات نقطة جذب للسياح من داخل او خارج المدينة وتكون موسمية كما أده عدد المبحوثين في الجدول رقم (15) بنسبة 55% أن الزوار الأكثر ترددا للمدينة يكون في فصل الربيع وذلك لاعتدال الجو فيها، ولما تشهده من حر شديد وبرد جاف في الفصول الأخرى، وأيضا يكثر في فصل الربيع عديد الفعاليات كعيد المدينة وعرس البادية، الأنشودة المدرسية ..وغيرها من الاحتفالات الثقافية التي تخص

المنطقة والتي تجلب السياح للاستمتاع بها، وهذا أيضا يستدعي من المواطنين والتجار وأصحاب المهن التحرك وتقديم وما يملكون لإنجاح هذه الفعاليات كأصحاب الحرف والتجار وأصحاب الخدمات المختلفة وهذا ما أكده الجدول رقم (16) أن ما نسبته 69% يرون أن القطاع الخدماتي والحرفي وكالمواطنين والتجار يوفرون متطلبات السياح والزوار في تلك المواسم التي يكثر فيها مثلك تلك الفعاليات والمهرجانات وذلك سعيا لإرضاء السياح وإعطاء صوره إيجابية للمدينة وانطباع جيد للزوار لتكرار تلك التجربة في المواسم القادمة.

الملاحظ أنه السياحة وتوافد السياح يفرض وبقوة خلق جملة من الممارسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المدينة بشكل تلقائي تماشيا مع متطلباتها يكون ذلك من خلال جملة النشاطات الاستثمارية في جميع المجالات وكذلك النشاطات الثقافية وما إلى غير ذلك

وبناء عليه يمكن القول أن الفرضية محققة.

الفرضية الثالثة

يعتبر القطاع الغير رسمي الخدماتي محركا أساسيا للتنمية المحلية ، فبغض النظر عن سياسات الدولة ومخططاتها ومجهوداتها الدائمة المبذولة قصد تحقيق التنمية المحلية، فإن القطاع الغير رسمي المتمثل في المستثمرين ورجال الأعمال قد يلعب الدور الأكبر من خلال مجموعة الممارسات التي تعمل على تحريضها جملة من التحركات والسلوكيات الاجتماعية والثقافية المتعددة ومن أهمها السياحة، ومن خلال تحليلنا للبيانات حول دور ومساهمة القطاع الغير رسمي في التنمية المحلية يوضح الجدول رقم (18) أن نسبة 77%يؤكدون أن المدينة تتوفر على مشاريع استثمارية و بشكل كبير وذلك بأن المدينة أصبحت تعتبر قطب تجاري كبير ويضم عدد هائل من رجال الأعمال ذوي رؤوس الاموال الهائلة الذين يعمدون للاستثمار في المشاريع الحيوية التي تقوم عليها متطلبات واحتياجات المجتمع كـ (قطع الغيار ، الملابس، المولات ، مواد البناء ....) ناهيك عن توجه المستثمرين مؤخرا في الاستثمار العقاريمن خلال ما شهدته الفترة الأخيرة من تزايد ملحوظ في تشييد الفنادق والمراقد والشقق المفروشة وغيرها تولد عن الزيادة الكبيرة في نسب السواح للمدينة.

و يتضح من خلال الجدول رقم (17) أن نسبة مساهمة السكان في عملية التنمية المحلية ذات نسب كبيرة ، بحيث أن نسبة 72% يرون أن السكان يساهمون بشكل واضح وذلك لتعود السكان الاعتماد على انفسهم بشكل كبير في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، هذا ويوضح تحليل السؤال المفتوح رقم (19) أن المستثمرين الخواص والسكان يتغلبون فيما يخص المساهمة في عملية التنمية المحلية.

ومما لا شك فيه أن عملية التنمية المحلية وملامحها لا تتم فقط من خلال مساهمة القطاع الغير الرسمي والخدماتي، فقد تبلغ مساهمته الأوج ولكن لا تتضح ملامح التنمية المحلية إلا من خلال الوصاية والاحتواء والتنظيم من قبل الهيئات الرسمية أي أن حيوية

القطاع الغير رسمي يعمل على تحفيز هذه الهيئات وهو الأمر الذي ينعكس على المدينة بظهور ملامح التطور التدريجي في شتي المجالات الحيوية.

من خلال تحليل نتائج الجدول (22)و(23) نجد أن تقارب نسب ما بين 56% يرون أن وضعية الطرقات من حيث التعبيد والإنارة ليست بالجودة الكافية و نسبة 44% يرون أن جيدة إلى حد ما أي أن السلطات تسعى بشكل متواصل وتقوم بدورها فيما يخص استحداث الطرقات وشق الطرق الحيوية الرابطة ولكن في نفس الوقت تفتقر إلى المعايير المثلي جراء غياب المراقبة، أما فيما يخص وفرة وسائل النقل، يرى نسبة 87% أن وسائل النقل متوفرة بشكل كبير جراء الرخص المدعومة من السلطات نحو تأسيس شركات مصغرة للاستثمار في مجال النقل، وعليه وبناء على كل هذا لا يسعنا إلا القول أن السلطات والهيئات تضع نصب أعينها استراتيجيات تنموية تماشيا مع ما يتطلبه المجتمع وتعمل باستمرار نحو تجسيدها ولكن يظهر عليها شيء من النقصان، وهو الأمر الذي يشير إلى امكانية وجود نقص في مجالات أخرى على غرارهذا المجال وهو ما يؤكده تحليل اجابات السؤال المفتوح رقم (20) بحيث يتفق الأغلبية أن هناك نقص في المشاريع التنموية، أي أنه يتم إنجازها ولكن قد تفتقر إلى الدقة والجودة احيانا في بعض جوانبها، وبطبيعة الحال إن هذا النقص ليس بالقدر الذي ينفي وجود التنمية المحلية وتوطنها في المدينة ولكن يمكن القول أنه يعمل على بث شيء من البطيء في السيرورة التنموية.

وبناء على هذا يمكن القول أن الفرضية محققة.

الاستنتاج العام

بعد تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالفرضيات تتضح عندنا مجموعة من النتائج المتعلقة بالسياحة ودورها الفاعل بالنهوض بالتنمية المحلية نذكر منها النتائج على شكل النقاط التالية:

- استقطاب السياح فالبداية يتطلب بنية اقتصادية حيوية كفيلة بتغطية احتياجات السكان والزوار بشكل جيد التموين الغذائي، والتجاري، النقل والمواصلات ...الخ
- لكي تكون المدينة قبلة سياحية يجب أن تتوفر على جملة من مرافق الإقامة وبمعايير جيدة من حيث الرفاهية والقيمة المادية.
- لكي تكون المدينة قبلة سياحية يجب أن تتوفر على خدمات طبية وأمنية جيدة من حيث التوزيع الجيد لها وتغطية احتياجات السكان والزوار بحد سواء واحتوائهم.
- لكي تكون المدينة قبلة سياحية يجب ان تتوفر على مجموعة على المعالم السياحية والأثرية.
- تقبل السكان لفكرة السياحة والذي يكون من خلال المساهمة في الفعاليات والأنشطة الخدماتية، ومن خلال الحضور والتفرغ لإحيائها يؤدي إلى خلق جو من الارتياح لدى السواح والزائرين، وهو الأمر الذي يؤدي خلق زيادة طردية، ما بين زيادة التوافد وكذلك زيادة الخدمات والأنشطة الداعمة للسياحة من طرف السكان.
- الأنشطة التجارية والخدماتية غالبا ما تتركز في الأماكن التي هي تعتبر معالم استراتيجية للمدينة.
- أن عملية التنمية المحلية لا تقتصر على السلطات المحلية فقط، وقد يكون دور السكان أكبر نحو تحقيقها ويكون ذلك من خلال المواطنة الإيجابية من جهة، ومن خلال تجسيد هذه المساهمة من خلال استحداث النشاطات المشاريع وغيرها.

– النقائص في المشاريع الاستثمارية والتنموية لا يؤدي بالضرورة لتعويق التنمية المحلية ولكن لضمان سيرورة سريعة وجيدة للتنمية المحلية، وجب الأخذ بعين الاعتبار هذه النقائص واحتوائها.

– أن تقليص الفجوة بين السكان والسلطات المحلية يؤدي إلى خلق الثقة بينهما وبالتالي يودي إلى خلق المواطنة الإيجابية في ذهنيات السكان وهو الأمر الذي يؤدي إلى استجابة السكان لبرامج السلطات وتيسير تطبيقها فيما يخص التنمية المحلية.

– المقومات المادية ووفرتها وجودة أدائها بصفة عامة تؤدي إلى استقطاب السياحة بشتى أنواعها سواء الداخلية أو الخارجية.

– تزايد معدلات الزائرين والسواح لمنطقة ما يؤدي إلى تجاوب وخلق بيئة من الممارسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وهو الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى خلق أساسات وبُنَى تنموية محلية في هذه المنطقة.

خاتمة

تبين من خلال البحث أغن السياحة اليوم نشاط حيوي يبعث بالاقتصاديات المحلية والمناطق السياحية إلى تنمية معتبرة في حال العناية بهذا القطاع، من خلال عائداته المادية من النقل الأجنبي وزيادة الدخل المحلي بالضافة إلى حل مشكل البطالة كونها من اكبر النشاطات الاقتصادية التي تتيح فرص هامة في التشغيل، وذلك بإنفاق السياح بالبلد المضيف، ويؤدي هذا القطاع وظيفته السياحية من خلال تناسق وتكامل لمختلف مكوناتها التي تعرف بالمنتوج السياحي، الذي يشمل مقومات الجذب السياحي ومختلف التجهيزات والهياكل القاعدية الخاصة، كذلك له تأثيرات سلبية كتغيير عادات المجتمع وتلويث البيئة إذا لم يتم مراعات هذه العوامل.

مما لمسناه في بحثنا هذا ان التناسق ما بين مختلف المكونات لم يقوم إلا من خلال تسيير ناجع وفعال يعرف بالمنتوج السياحي الثقافي، الذي يقتضي دراسة وتحليل كل المقومات وإيجاد أحسن الطرق لاستغلالها والحفاظ عليها، إلى جانب تحليل السوق السياحية لمعرفة رغبات السياح وإشباعها.

والجزائر على الرغم من امتلاكها لمقومات سياحية هامة تؤهلها وتمكنها ان تصبح من أهم دول العالم جذبا للسياح إلا ان نسبة العائدات من السياحة العالمية لا تتجاوز 0.2% سنة 2008 ، بحيث تعد هذه الحصة من السياحة العالمية لا تتناسب مع ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية وثقافية ومعالم سياحية هامة، والتي تعود إلى التنوع في طبيعتها إلى أن تستغل كافة امكانياتها الطبيعة والبشرية التي تزخر بها لدعم هذا القطاع مع العلم أن هذا القطاع تواجه منافسة كبيرة فعلى الجزائر أن تولي اهتماما كبيرا بالسياحة الثقافية وادماجها ضمن النشاطات بالسياحة لرفع الاقتصاد الوطني.

ومما لا شك فيه انه من اجل ضمان سيرورة القطاع السياحي وجب وضع وتوطين مخططات للتسيير السياحي، التي تلعب دور مهم جدا في بعث ذلك التكامل والتناسق بين مختلف مكونات القطاع السياحي وتوفير أحسن الخدمات السياحية التي تلقى رضا السياح الوافدين، ف للتسيير السياحي مكانته الخاصة في تنشيط السياحة من خلال تحليل كل المقومات السياحية ودراستها وتكييفها مع المدينة السياحية ، فهو يقوم ايضا بتوفير سبل

الوصول والتدفق السياحي على المنطقة، و كذلك خلق الهياكل والتجهيزات بالتكامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ضل التنمية المستدامة والحفاض على الموارد الطبيعية الاجيال القادمة .

وفي الاخير كل ما تم تناوله يعطي صورة لأهمية التنمية السياحية المستدامة و مساهمتها في التنمية المحلية للاقتصاديات العديد من الدول في العالم بصفة خاصة السياحة الثقافية واحياء الموروث الحضاري والمحافظة عليه للأجيال القادمة في اطار التنمية المستدامة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

***الكتب:**

1. أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنئآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر، 1999.
2. بلقاسم جسان جيلاني : منهجية العلوم الاجتماعية .دار الهدي للطباعة والنشر ، بدون طبعة ، 2004 .
3. رهام كمال خضراوي، الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، دراسة حالة سيوه، 2012 .
4. صبري عبد السميع، نظرية السياحة، مطبعة كلية الحقوق والفنادق، جامعة حلوان، مصر، 1994.
5. عمار الطيب كشرود : البحث العملي ومناهجه في العلوم الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.2007
6. فتحي أبو عيانة ، جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دون طبعة .
7. لصلاح سليم رزنوقه: تحديد القيادة والتنمية في الوطن العربي ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة
8. ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحية ،دار الهدي للنشر والتوزيع ،.2004،
9. ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار هزان للنشر والتوزيع، 1997 .
10. مثنى طه الحوري واسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001.
11. محمد عبد الحميد ، دراسات الجمهور في بحوث الاعلام، د.ط، عالم الكتاب، القاهرة، 1993
12. محيى زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين امكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق القاهرة، 2002،.
13. مروان السكر: مختارات من الاقتصاد السياحي، دار مجدلاوي للنشر، ط1 ، الأردن ، 1999.

14. منذر عبد الحميد الضامن، أساسيات البحث العلمي،ط1، دار المسيرة، عمان، 2007
15. نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية –مصر، 1985.
16. نبيل الروبي، نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ، 1997.

***الرسائل والأطروحات الجامعية:**

17. أمينة بن المجان: التنمية السياحية في قسنطينة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية الأرض ، 2001،
18. بوسنان بلال وبازين صالح: التنمية الحضرية والاستدامة حالة مدينة سكيكدة ، مذكرة تخرج للنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ،جامعة أم البواقي .2009_2008.
19. تومية عمروش، السياحة المستدامة في الجزائر حالة بومرداس، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2008.
20. ريان دروش، الاستثمارات السياحية في الأردن، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1997.
21. صليحة عشة، الآثار التنموية السياحية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة ، 2005.
22. عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

***المعاجم:**

23. معجم مجاني للطلاب ، منشورات دار المجاني ، بيروت ، الطبعة الثالثة ،1996.

***المجالات والجرائد:**

24. أحمد جلول ، المدينة ومجال تطويرها فضاءها الحياتية ، مجلة الباحث الاجتماعي ، منشورات جامعة باتنه .
25. الجريدة الرسمية ،العدد 11 ،فيفري 2003.
26. لمجلة الثقافية الشاملة العدد السادس جوان 2007 دار الثقافة الوادي
27. المجلة الثقافية الشاملة العدد السادس جوان 2007 دار الثقافة الوادي
28. المجلة الثقافية الشاملة. العدد السادس جوان 2007 دار الثقافة الوادي

*** المديريات:**

29. مديرية التعمير و الهندسة لولاية الوادي

الملاحق

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإجتماعية

إستمارة بحث ميداني

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر علم الاجتماع حضري يسعدني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان المتعلق بالموضوع السياحة ودورها في دفع التنمية المحلية بمدينة الوادي

لذا نرجو منكم ملء هذه الاستمارة بدقة وعناية وذلك بوضع إشارة {×} في المكان الذي ترونه مناسبا ونحيطكم علما بأن المعلومات التي ستدلونها ستظل في سرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة هامة:

إن المعلومات الواردة في الإستمارة شخصية ولايمكن الإطلاع عليها إلا من طرف صاحبها وهذا بغية خدمة البحث العلمي

2017/2016

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- الجنس : ذكر □أنثي □

2- السن 30-20 □ سنة 40-31 . □سنة 50-41 . □سنة. □

أكثر من 50 سنة □

3- المهنة : بطال . □موظف . □أعمال حرة . □متقاعد . □طالب . □

4- المستوي التعليمي : أمي . □إبتدائي . □متوسط □ثانوي . □

المحور الثاني : يتعلق بفرضية الأولي

5- كيف تقيم الخدمات الاقتصادية والحيوية بالمدينة ؟

- سيئة □
- حسنة □
- جيدة □

6- كيف تقيم أيجار الوحدات السكنية والفنادق بالمدينة ؟

- سيئة □
- حسنة □
- جيدة □

7- كيف تقيم آداء الخدمات الطبية والأمنية بالمدينة ؟

- سيئة □
- حسنة □
- جيدة □

8- هل تقوم السلطات المحلية بدورها في التثمين والحفاظ على المعالم السياحية ؟

- نعم □
- لا □
- نوعا ما □

9- كيف تقيم دور السلطات المحلية فيما يخص عملية التهيئة العمرانية والحفاظ على المحيط البيئي في المدينة ؟

- نعم □
- لا □

10- هل ترى أن المدينة تحتوي على جملة من المقومات التي تجعل منها قبلة سياحية ؟

- نعم □
- لا □

المحور الثالث : يتعلق بفرضية الثانية

11- هل تؤيد السياحة بالمدينة

- نعم □
- لا □

12- هل يتم أحياء الاحتفالات والفعاليات الثقافية بالمدينة ؟

- نعم □
- لا □
- أحيانا □

13- يقوم السكان بالمشاركة في هده الفعاليات ؟

- نعم □
- لا □

14- كيف تقيم تغطية الخدمات والأنشطة التجارية في المناطق التي تعتبرها معالم للمدينة ؟

- جيدا □
- سيئة □
- نوعا ما □

15- ماهي المواسم السنوية التي يكثر فيها الزوار في المدينة ؟

- عطلة الربيع □
- عطلة الصيف □
- على مدار السنة □

16- كيف تقيم استحابة المواطنين والتجار وأصحاب الخدمات في توفير متطلبات الزوار في هذه المواسم ؟

- سيئة □
- حسنة □
- جيدة □

المحور الرابع : يتعلق بفرضية الثالثة

17- هل تري أن السكان يساهمون في عملية التخطيط للتنمية ؟

- نعم □
- لا □

18- هل توجد مشاريع صناعية واستثمارية بالمدينة ؟

- نعم □
- لا □

19- حسب رأيك ماهي المشاريع التي تراها تنقص المدينة ؟

.....

20- في رايك من ينجز المشاريع التنموية بالمدينة ؟

.....

21- مارأيك في مستوى تعامل المسؤولين مع انشغالات المواطنين ؟

- جدية □
- بـ قليل من الجدية □
- بـ لامبالاة □

22- هل ترى أن وضعية الطرقات من حيث التعبيد والانارة جيدة ؟

- نعم □
- لا □

23- هل ترى أن سيارات الأجرة ووسائل النقل الحضري كافية ؟

- نعم □
- لا □

24- ماهي المقترحات لتنمية المدينة ؟

.....

.....

.....

.....

.....